مجلة القلزم للدراسات الأمنية والاستراتيجية

ISSN: 1858 - 9987

مجلة علمية دولية محكمة ربع سنوية تصدر بالشراكة مع جامعة سليمان الدولية - تركيا

في هذا العدد :

- **مستقبل الموانئ السودانية على ضوء المتغيرات السياسية والجيواستراتيجية الإقليمية والدولية**
  د. السيد سنين موسى مادبو
- **التنافس الإقليمي والدولي في البحر الأحمر وأثره على الأمن القومي السوداني**
  د. أميرة علي أحمد همت - أ. المعتز الطيب محمد السيد
- **انعكاسات مشروع سد النهضة على مستقبل المياه في السودان ومصر (دراسة تحليلية)**
  د. سويدا الفؤاد بله
- **سياسة المماليك تجاه السودان (رؤية إستراتيجية تحليلية)**
  أ.د. حاتم الصديق محمد أحمد - د. عوض شبا

العدد العاشر-صفر 1444هـ - سبتمبر 2022م

مجلة القلزم للدراسات الأمنية والاستراتيجية علمية دولية محكمة - العدد العاشر صفر 1444هـ- سبتمبر 2022م

ISSN: 1858 - 9987 ردمك

دار آريثيريا للنشر والتوزيع
Arrythria for Publishing and Distribution

فهرسة المكتبة الوطنية السودانية-السودان
مجلة القلزم: Alqulzum Journal for security and strategic studies
الخرطوم : مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر 2022
تصدر عن دار آريثيريا للنشر والتوزيع- السوق العربي- الخرطوم - السودان
ردمك: 1858-9987

مجلة القُلزم للدراسات الأمنية والاستراتيجية

هيئة التحرير

المشرف العام

أ.د.مصعب سليمان الجمل

مدير جامعة سليمان الدولية-تركيا

رئيس التحرير

د.حاتم الصديق محمد أحمد

نائب رئيس التحرير

د.عوض أحمد حسين شبا

سكرتير التحرير

د.دينا العشري

التدقيق اللغوي

أ. الفاتح يحيى محمد عبد القادر

الإشراف الإلكتروني

د. محمد المأمون

التصميم الفني

أ. عادل محمد عبد القادر

الهيئة العلمية و الإستشارية

أ.د . عبده مختار موسى محمود – جامعة أم درمان الإسلامية – السودان.

أ.د . ياقوت الشيخ عيسى كلاخي- جامعة ابن خلدون تيارات- الجزائر.

د. إعتدال محمد أحمد الأمين – جامعة الزعيم الأزهري – السودان .

د. وليد عبد الخالق – جلمعة شرق كردفان – السودان.

د. سعاد محمد عمر الجفال – جامعة طرابلس – ليبيا .

د. محمد الواثق عبد الحميد الجريفاوي – مستشار الدراسات والبحوث القانونية – دائرة البلديات والنقل – امارة ابوظبي – الامارات العربية المتحدة .

د.إلهام النور سلمان النور – جامعة الزعيم الأزهري – السودان .

د. مبروك كاهي – جامعة ورقلة – الجزائر.

د. أميمة محمود محمد بشير – مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر – السودان .

د.إبتهال بابكر نور الدائم السماني - جامعة الرباط – السودان .

د. خالدة عبد الرحمن وقيع الله بلاص – جامعة أم درمان الإسلامية – السودان.

د.راشد التجاني سليمان – جامعة أم درمان الإسلامية – السودان.

د. رضوان بن الرتمي بن أحمد شافو – جامعة الوادي - الجزائر.

د.معتز محي عبدالحميد عباده–المركز الجمهوري للدراسات الإستراتيجية–العراق.

الآراء والأفكار التي تنشر في المجلة
تحمل وجهة نظر كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن آراء المركز

ترسل الأوراق العلمية على العنوان التالي:

هاتف: 2491215662071 - 249910785855

بريد إلكتروني: rsbcrsc@gmail.com

السودان - الخرطوم - السوق العربي - عمارة جي تاون - الطابق الثالث

موجهات النشر

تعريف المجلة:

مجلة (القُلزم) للدراسات الأمنية والاستراتيجية مجلة علمية محُكمة تصدر عن مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر. تهتم المجلة بالبحوث والدراسات التي تخص حوض البحر الأحمر والدول المطلة عليه والمواضيع ذات الصلة.

موجهات المجلة:

1. يجب أن يتسم البحث بالجودة والأصالة وألا يكون قد سبق نشره قبل ذلك.
2. على الباحث أن يقدم بحثه من نسختين. وأن يكون بخط (Traditional Arabic) بحجم 14 على أن تكون الجداول مرقمة وفي نهاية البحث وقبل المراجع على أن يشارك إلى رقم الجدول بين قوسين دائريين ().
3. يجب ترقيم جميع الصفحات تسلسلياً وبالأرقام العربية بما في ذلك الجداول والأشكال التي تلحق بالبحث.
4. المصادر والمراجع الحديثة يستخدم أسم المؤلف، اسم الكتاب، رقم الطبعة، مكان الطبع، تاريخ الطبع، رقم الصفحة.
5. المصادر الأجنبية يستخدم اسم العائلة (Hill, R,).
6. يجب ألا يزيد البحث عن 30 صفحة وبالإمكان كتابته باللغة العربية أو الإنجليزية.
7. يجب أن يكون هناك مستخلص لكل بحث باللغتين العربية والإنجليزية على ألا يزيد على 200 كلمة بالنسبة للغة الإنجليزية. أما بالنسبة للغة العربية فيجب أن يكون المستخلص وافياً للبحث بما في ذلك طريقة البحث والنتائج والاستنتاجات مما يساعد القارئ العربي على استيعاب موضوع البحث وبما لا يزيد عن 300 كلمة.
8. لا تلزم هيئة تحرير المجلة بإعادة الأوراق التي لم يتم قبولها للنشر.
9. على الباحث إرفاق عنوانه كاملاً مع الورقة المقدمة (الاسم رباعي، مكان العمل، الهاتف البريد الإلكتروني).

نأمل قراءة شروط النشر قبل الشروع في إعداد الورقة العلمية.

المحتويات

مستقبل الموانئ السودانية على ضوء المتغيرات السياسية والجيواستراتيجية الإقليمية والدولية.....(1-32)

د. السيد سنين موسى مادبو

التنافس الإقليمي والدولي في البحر الأحمر وأثره على الأمن القومي السوداني.....(33-52)

د. أميرة علي أحمد همت - أ. المعتز الطيب محمد السيد

انعكاسات مشروع سد النهضة على مستقبل المياه في السودان ومصر (دراسة تحليلية).....(53-68)

د. سويدا الفؤاد بله

سياسة المماليك تجاه السودان (رؤية إستراتيجية تحليلية).....(69-82)

أ.د. حاتم الصديق محمد أحمد - د. عوض شبا

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نبدأ ونستعين

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد

وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً..

القارئ الكريم:

سلام من الله عليك ورحمة منه وبركاته ونصلى ونسلم على سيدنا وعلى آله وصحبه أجمعين، تغمرنا السعادة ونحن نخطو مع حضراتكم في إصدار العدد العاشر من مجلة القلزم العلمية للدراسات الأمنية والاستراتيجية آملين أن تكون هذه الخطوة قفزة في إطار تطوير النشر والبحث العلمي بمركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر- السودان.

القارئ الكريم:

تصدر هذه المجلة المتخصصة بالشراكة مع واحدة من أهم الجامعات الرائدة في مجال التعليم والتي حققت نجاحات أكاديمية مميزة على مستوى العالم وهي جامعة سليمان الدولية-تركيا.

القارئ الكريم:

هذا العدد من مجلة القلزم العلمية للدراسات الأمنية والاستراتيجية يشمل عدد من العناوين والبحوث الرصينة الهادفة والتي نرجو من الله تعالى أن تجدوا فيه المثمر والمفيد وفي الختام نسأل الله تعالى التوفيق والسداد للجميع.

هيئة التحرير

مستقبل الموانئ السودانية على ضوء المتغيرات السياسية والجيواستراتيجية الإقليمية والدولية

د. السيد سنين موسى مادبو

كلية الدراسات التنموية - جامعة الضعين

المستخلص:

ولما كانت الموانئ السودانية واعدة بالخيرات والبركات، إلا أنها عرضة للأطماع الإقليمية والعالمية، مما يجعلها محفوفة بالمخاطر والمهددات في شتي مجالات الحياة. انطلاقاً من أهميتها الجيوستراتيجية، عبر مراحل التاريخ المختلفة وحتى يومنا هذا.تبدو أهمية الموانئ في عمليات تحميل وتفريغ البضائع من أو على السفن، في حركة الصادرات والواردات وتعتبر أيضا من أرخص وسائل السفر للركاب. ومهمة لازدهار حركة التجارة. فهي الداعم الأساسي للاقتصاد كثير من بلدانالعالم. وللموانئ أهمية (سياسية، اجتماعية وثقافية). بالإضافة إلى الأمنية والعسكرية، والتي تزداد أهميتها فيعمليات القواعد الحربية بالقرب من الموانئ. ويتمإنشاؤها، لحاجة البلد المعني أوعن طريق الضغوط الخارجية (الاغراء والترهيب).هدفت الدراسة إلي معرفة مستقبل الموانئ السودانية في الحاضر والمستقبل والآثار السلبية والايجابية على ضوء المتغيرات السياسية والجيواستراتيجية الإقليمية والعالمية. وتم ذلك عن طريق التعرف على الموانئ ذات الصلة بموضوع الورقة. ومن ثم الإجابة على السؤال الرئيسي: ما هو مستقبل الموانئ السودانية على ضو المتغيرات السياسية والجيواستراتيجية؟ تم ذلك عن طريق الإجابة على الأسئلة التالية :ماهي المتغيرات السياسية التي تؤثر على مستقبل الموانئ السودانية؟، ماهي المتغيرات الجيواستراتيجية التي تؤثر على مستقبل الموانئ السودانية؟أتبعت الورقة المنهج الوصفي التحليلي في عرض وتحليل البيانات. ومن أهم النتائج:أهمية البحر الأحمر على الخريطة العالمية والإقليمية، أوجدت متغيرات سياسية وجيو استراتيجية، اثرت وستؤثر كثيراً عل مستقبل الموانئ السودانية.مما لفت نظر الأطماع الدولية والإقليمية والتي صوبت عليها السياسات الناعمة (العصا والجزرة). سعياً حثيثاً من أجل الاستحواذ على الموقع الجغرافي المتميز وثرواته الضخمة والمتنوعة. موانئ الساحل السوداني لهاميزاتها المتفردة لأنشاء القواعد الحربية لموقعها الجغرافي المتميز والذي يصلح أن يكون مركزاً عالمياً لصناعة وصيانة السفن. إن نظم الحكم في السودان منذ خروج المستعمر. كانت غير واضحة المعالم لتحقيق الانتقال السلمي للسلطة والمشاركة السياسيةوالتي تعتبر حق لأي مواطن سوداني بدون تمييز. فالممارسة السياسية غير الراشدة والتي اخذت شكل ديناميات الصراع على السلطة. طغت عليها صفة عدم النضج السياسي، الذي فتح باب الانقلابات العسكرية.كانت الممارسة السياسية، منذ الاستقلال قائمة على المحسوبية والتهميش السياسي والسعي وراء المصالح الذاتية.

الكلمات المفتاحية: الموانئ،متغيرات سياسية وجيواستراتيجية، ابعاد الجيواستراتيجي.

The future of Sudanese ports in the light of political and geo-strategic changes regional and international

Alsayed Seneen Musa Madbou

Abstract:

Since the Sudanese ports are promising bounties and blessings, they are vulnerable to regional and global ambitions, which makes them fraught with dangers and threats in various areas of life, based on its geostrategic importance, through the various stages of history and up to the present day The researcher sought to know the future of Sudanese ports in the present and the future and the negative and positive effects in the light of political and geostrategic regional and global changes. This was done by identifying the ports related to the topic of the paper. And then answering the main question: What is the future of Sudanese ports in light of political and geostrategic changes? This was done by answering the following questions:What are the political variables that affect the future of Sudanese ports?What are the geostrategic variables that affect the future of Sudanese ports?Study Approach: The paper followed the descriptive analytical approach in presenting and analyzing the data. Among the most important results: The importance of the Red Sea on the global and regional map, has created political and geo-strategic variables, which have affected and will greatly affect the future of Sudanese ports. This drew the attention of international and regional ambitions, which were aimed at soft policies (carrots and sticks). In an effort to acquire the distinguished geographical location and its huge and diverse wealth. The Sudanese coast ports have their unique advantages for establishing military bases for their distinguished geographical location, which is suitable to be a global center for the manufacture and maintenance of ships. The systems of government in Sudan since the exit of the colonizer. It was unclear to achieve the

peaceful transfer of power and political participation, which is the right of any Sudanese citizen without discrimination. The political practice is not rational, which took the form of the dynamics of the struggle for power. Overshadowed by the character of political immaturity, which opened the door to military coups. Since independence, political practice has been based on nepotism, political marginalization, and the pursuit of self-interest.

key words: Ports, political and geostrategic variables, geostrategic dimensions.

المقدمة:

إن مستقبل الموانئ السودانية واعد بالخيرات والبركات، لأهل السودان وأهل الشرق بصفة خاصة، إذا ما تم تبني برامج للتنمية المستدامة، بأهدافها الشاملة وفق رؤية استراتيجية تشمل كل مجالات الحياة. ولما كانت الموانئ السودانية واعدة بالخيرات والبركات، إلا أنها عرضة للأطماع الإقليمية والعالمية، مما يجعلها محفوفة بالمخاطر والمهددات في شتي مجالات الحياة. انطلاقاً من أهميتها الجيوستراتيجية، عبر مراحل التاريخ المختلفة وحتى يومنا هذا. وفى التاريخ الحديث، منذ العام 1996 استخدمت الموانئ السودانية كورقة ضغط سياسية، تبدت فيها القوة العسكرية لتحقيق مكاسب سياسية. حينما قُطعت الطرق المؤدية إليها لتجويع الشعب السوداني وحرمانه من حاجياته الضرورية اليومية. وتكرر المشهد في عام 2021 بعد توقيع اتفاقية جوبا بين الحكومة السودانية والجبهة الثورية. إذ رأي أهل الشرق أن الاتفاقية لم تنصفهم والذين وقعوا عليها كممثلين لأبناء الشرق لا يمثلون إلا أنفسهم.مما اضطرهم لقفل واغلاق كامل لكل الطرق التي تؤدي إلى الموانئ على ساحل البحر الأحمر.وصلت تلك الاحتجاجات إلى التهديد بمطالبة انفصال الشرق عن السودان.

أهمية البحث:

تبدو أهمية الموانئ في عمليات تحميل وتفريغ البضائع من أو على السفن، في حركة الصادرات والواردات وتعتبر أيضا من أرخص وسائل السفر للركاب. ومن العوامل المهمة لازدهار حركة التجارة.فهي الداعم الأساسي للاقتصاد البلدان التي حباها الله بنعمة المنافذ. وللموانئ أهمية (سياسية، اجتماعية وثقافية). وكذلك فى سيطرة القوي الأمنية والعسكرية، وتزداد الأهمية الأمنية بإنشاء القواعد الحربية بالقرب من الموانئ ويتم إنشاؤها عن طريق الاغراء أو الشراكات المحلية/ الدولية.

أهداف البحث:

يسعي الباحث إلي معرفة مستقبل الموانئ السودانية في الحاضر والمستقبل والآثار السلبية والايجابية على ضوء المتغيرات السياسية والجيواستراتيجية الإقليمية والعالمية. ويتم ذلك عن طريق التعرف على الموانئ ذات الصلة بموضوع الورقة.ومن ثم الإجابة على السؤالالرئيسي:ما هو مستقبل الموانئ السودانية على ضو المتغيرات السياسية والجيواستراتيجية؟يتم ذلك عن طريق الإجابة على الأسئلة التالية:

1/ ماهي المتغيرات السياسية التي تؤثر على مستقبل الموانئ السودانية؟

2/ ماهي المتغيرات الجيواستراتيجية التي تؤثر على مستقبل الموانئ السودانية؟

قامت الورقة بعرض موجز لجغرافية الموانئ والمراسي، ثم انتقلت لعرض المتغيرات السياسية والجيواستراتيجيةوتحديد تلكالمتغيرات، بالإشارة إلى العوامل التي ساهمت في إيجاد تلك المتغيرات المختلفة التي صاحبت المتغير وشرح إلى أي مدي كانت تلك المتغيرات لصالح السودان أم لغير صالحه.ففي إطار المتغيرات السياسية، ركزت الورقة على ابراز أهم القرارات السياسية التي أوجدتالمتغير وما ترتب عليه من متغيرات تابعة. أما فيما يتعلق بالمتغيرات الجيواستراتيجية، اهتمت الورقة بعرض الأبعاد الجيواستراتيجية للموانئ بالتركيز على أبعاد الأرض، شبكات الطرق البرية والسكك الحديدة وامتداداتها إلى دول الجواروإلى أي مدي ساهمت في إيجاد تلك المتغيرات. أما فيما يتعلق ببُعديالفضاء والزمن، شرحت الورقة أهمية فضاء الساحل في ظل تطور التكنولوجيا وتقنية المعلومات، لتحقيق السيطرة على الزمن. إزاء ضعف وهشاشة الإمكانيات السودانية.

قامت الورقة بتحليل عرض البيانات المتعلقة بالمتغيرات السياسية والجيواستراتيجية، وخلصت إلى خاتمة وعدد من التوصيات، يأمل الباحث أن تعين متخذي القرار لرسم استراتيجيات، تضع مستقبل الموانئ في سلم الأولويات.

المنهج:

أتبعت الورقة المنهج الوصفي التحليلي في عرض وتحليل البيانات

الموانئ السودانية:

من نعم الله على أهل السودان أن حباهم، بموارد مائية متعددة ومتميزة، أهمها البحر الأحمر الذي يعتبر نقطة وسط بين قارات آسيا وشرق أوربا. ومنفذ لدول الجوار الحبيسة التي لا تطل على البحار (جنوبالسودان، اثيوبيا، أوغندا وتشاد افريقيا الوسطي)بالإضافة إلى أن السودان واحد منالدول المشاطئة لسواحل البحر الأحمر. علاوة على الثروات المعدنية والسمكية على الساحل السوداني. وإمكانية أن يكون مركزا لصناعة وصيانة السفن.

أما نهر النيل والذي يعتبر أطول انهار العالم، تقع على ضفتيهموانى أهمها ميناء كوستي

وميناء واديحلفا. ولما كان البحث عن المتغيرات السياسية والجيواستراتيجية الإقليميةوالعالمية، ركزت الورقة على موانئ ساحل البحر الأحمر.

فالموانئ التي تقع على ساحل البحر تتدرج أهميتها من ناحية الموقع الجغرافي الطبيعي، بالإضافة لتأهيل البنية التحتية والوسائل (المساحة، السعة التخزينية، الأرصفة، المرابط، الحظائر، الصوامع الكرينات). ليتحقق لها القدرة على المنافسة العالمية. عليهركزت الورقة على الموانئ التالي:

1/ ميناء بورتسودان[1] ويتكون من:

- الميناء الشمالي لبواخر البضائع العامة.
- الميناء الأخضر لبواخر الصب الجاف والعربات.
- الميناء الجنوبي لحدمة الحاويات ومناولة القمح الصب بالصومعة.
- ميناء الخير لخدمة بواخر البترول.

يتميز ميناء بورتسودان بموقعه الاستراتيجي الذي يتوسط البحر الأحمر وأنه محمي طبيعياً من الأمواج والتيارات البحرية وغير معرض للرياح الموسمية.

2/ ميناء الأمير عثمان دقنة[2] بسواكن :

يعتبر من أقدم الموانئ السودانية، إذ يرجع تاريخه إلى عصور البطالسة واليونانيين والعثمانيين ويبعد 60 كيلو متر جنوب بورتسودان. ويبلغ عدد المرابط (9) مربط بطول 870متر وطاقة تصميمية 3 مليون طن/السنة. وبالميناء صالة للمغادرة وأخري للقدوم للركاب تتوفر فيهما كآفة الخدمات.

3/ ميناء أوسيف [3]وهو ميناء مخصص لنقل خام الحديد والمعادن.

تم انشاء رصيف بطول 320متر وعمق 16-20 متر يستوعب سفن ذات حمولة من 70-100 ألف طن بالإضافة إلى معدات مناولة

إلا انه يحتاج لمزيد من التأهيل حتى يتسنى له تحقيق المنافسة الإقليمية والدولية.

4/ ميناء بشائر[4] لتصدير البترول:

يعتبر من أهم المكونات الأساسية لمشروع استخراج وتصدير النفط في السودان.ويشتمل على ستة صهاريج تخزين سعة 500ألفبرميل لكل صهريج واجمالي السعة التخزيتية3 مليون برميل ويضم عدد من المرافق الساحلية والمرافق البحرية المغمورة وخط انابيب مغمور ودعامة إرساء تحميل ورصيف. باشر خدماته في 2007/6/26م.

5/ ميناء هيدوب[5]:

لصادرات الثروة الحيوانية والسمكية والخضر والفاكهة، يقع على بعد 24كلم جنوب سواكن على مرسي الشيخ ابراهيم. يتكون من 5 ارصفة بحمولة تصل إلى 30ألف طن. تم تجهيزه بمواصفات عالمية بشراكة مع الصين[6]

6/ ميناء الخير[7] (دمادما) :

هـو خـاص بالمشـتقات البترولية. يقـع جنـوب مدخـل الميناء ويتضمـن مربـط بطـول (310) مـتر وعمـق (14.6) مـتر وعـرض (122) مـتر خـاص بتـداول المـواد البترولية ومشـتقاتها بالإضافـة إلى الايثانـول. تبلـغ الطاقـة التصميمية (2.67) مليـون طـن/ السـنة.تم تأسيسـه في العـام[8] 2003م

المراسي[9]:

تتميـز المـراسي السـودانية بالمواقـع الجيواسـتراتيجية وبهـا ثـروات طبيعيـة ضخمـة. فمواقعهـا عـلى السـاحل السـوداني لـه أبعـاد أمنيـة مهمـة للغايـة. وفى حالـة التفريـط فيهـا واهمالهـا تنعكـس الأهميـة إلى مهـددات أمنيـة، تمتـد إلى الجـوار الإقليمـي والامتـدادات العالميـة.

يوجـد عـدد مقـدر مـن المـراسي عـلى سـاحل البحـر الأحمـر السـوداني وتعتـبر دعامـة أساسـية واسـتراتيجية في الحـاضر والمسـتقبل للموانـئ السـودانية. وأن بعضهـا ضـارب في القـدم،ولى عـصره الذهبـي وأصيـب بـداء الإهـمال والبعـض الآخـر أصبـح ضرورة تسـتوجب الترميـم والتأهيـل أو إعـادة البنـاء حتـى تكتمـل المنحـة الربانيـة (الموانـئ) لأهـل السـودان.عليه يعتقـد الباحـث مـن المهـم التعـرف عـلى أهمهـا، كـما هـو موجـز في أدنـاه.

1/ مرسي أريكتاي:

يقـع عـلى بعـد 3ميـل بحـري مـن قريـة عروس،عـلى بعـد 5 ميـل بحـري مـن محطـة الرقابـة السـياحية.

2/ مرسي سلَلَ:

يقـع شـمال مـرسي أريكتـاي، في منطقـة ضحلـة تكـثر فيهـا الشـعب المرجانيـة. وهـذا يتطلـب جهـد كبـير لتأهيـل المـرسي.

3/مرسي انكفال:

مـرسي جميـل وعميـق، يطـل عـلى بدايـة الممـر الملاحـي بـين جزيـرة مكور(مقرسـم) والسـاحل. ويبلـغ عرضـه 4ميـل بحـري. يحتاجلمزيـد مـن التأهيـل وخاصـة مشـكلة صخـرة ابنجتـون التـي تعـوق الملاحـة ليـلاً.

4/ مرسي المنطقة الشرقية:

تكـثر فيـه الـشروم المائيـة ويضـم هـذا المـرسي مـراسي أخـري مثـل شـنعاب، وأبـو عسـل وأوسـفو عمامـة. وميـزة هـذه المراسي،تعتبرموانـئ طبيعيـة، مقارنـة بغيرهـا.

5/ مرسي حلايب:

كان مـرسي للصيادِيـن ومحطـة للرقابـة السـاحلية السـودانية. واليـوم أصبـح تحـت سـيطرة الاحتـلال المـصري، منـذ العـام 1996.

أهمية مرسي حلايب:

إعادة السيادة الوطنية لأحضان الوطن.

يضم محمية جبل (أبا).

به آثار الأسر الفرعونية القديمة، أهمها بوابة الماء الأثرية والتي تعد معلماً سياحياً متفرداً.

تحتوي منطقة المرسي على كميات من الذهب والمعادن.[10]

ماهي المتغيرات السياسية التي تؤثر على مستقبل الموانئ السودانية؟ :

هنالك عدد من المتغيرات في الأوضاع السياسية، كانت ومازالت تؤثر على حاضر ومستقبل الموانئ البحرية، فمنها ما يتجه إلى النواحي الأمنية للسودان والموانئ جزء أساسي في النواحي ألأمنية نفسها. وأخري تتعلق بالاستراتيجيات السياسية للسودان، هذا يبدو واضحاً من خلال سياسات حكومات السودان المتعاقبة وكتل المعارضة المناوئة لحكومات الخرطوم[11].

إن المتغيرات التي حدثت في مسار الحرب الأهلية بين حكومة السودان وحركة جيش تحرير السودان في العام1987م والذي أدي إلى نقل العمليات العسكرية إلى ما يعرف بمحور همشكوريب والذي يتمدد إلى منطقة قرورة على شاطئ البحر الأحمر. هذا التحول المدروس في الأصل، نتيجة لقرارات سياسية كيفية، يدور في فلك ديناميات الصراع على السلطةوتسيطر عليهاالمماحكات السياسية بين أحزاب الائتلاف الحاكم ونلخصها في:

بعد سقوط حكومة جعفر نميري.خاصة نتائج محادثات كوكادام وما تبعها من محادثات السلام بين الحزب الاتحادي الديمقراطي والحركة الشعبية لتحرير السودان في عام 1988م بقيادة رئيس الحزب الاتحادي الديمقراطي.

في يونيو 1989م تغير نظام الحكم في السودان وانتهجت النخب السياسية الحاكمة (حكومة البشير) اعتماد الحرب كاستراتيجية للوصول للسلام. ومن جانب المعارضة السودانية إدي إلى ظهور لواء التجمع الوطني الديمقراطي وقوات التحالف بقيادة عبد العزيز خالدعثمان والتي اتخذت من منطقة جنوب شاطئ البحر الأحمر[12] مسرحا للعمليات العسكرية.

إن القرارات السياسية التي اتخذتها قيادة الحركة الشعبية والتي وافقت عليها المعارضة السودانية،تتلخص أهم أهدافها في (1) نقل مسارح القتال من جنوب السودان إلى شمال السودان وتحديد شرق السودان مسرحاً للعمليات العسكرية (2) تحويل مفهوم الحرب بين شمال مسلم وجنوب مسيحي إلى شمال مسلم ضد شمال مسلم ولا يتم هذا إلا بتحويل الحرب من أراضي الجنوب إلى أراضي الشمال. ولأهمية شرق السودان ووجود الموانئ فيه كان هدفاً رئيسياً لتحويل مسارح الحرب إليه[13].

إطار السياسة الخارجية للسودان في الفترة (1989يونيو – مارس 2019م)

الموقف السياسي الوطني وأثاره على علاقة السودان الخارجية:

اتخذت حكومة عمر البشير في أوائل التسعينات سياسات متعددة، كان معظمها معادة الغرب (أمريكا وأروبا وحلفائهما).

ازدهرت العلاقات السودانية الإيرانية ووصلت إلى حد السماح للسفن الإيرانية دخول المياه الإقليمية. كرد فعل لقرارات سياسية كثيرة، زادت من حدة التوتر بين السعودية ومصر من جهة والسودان من جهة أخري. باعتبار السودان اتجه في سياسته الإقليمية لمناصرة الحكومة الإيرانية والتي تعتبر الخصم الأول في المنطقة للسعودية.

سياسة حكومة البشير ومساندتهاللحركات الإسلامية واحتضان بعض عناصرها وفتح الاستثمار لهم. أغضب كثير من الدول، خاصة مصر. فكان رد فعلها بعد محاولة اغتيال الرئيس المصري[14] في أديس ابابا 1995م، احتلال مثلث حلايب والذي يعتبر امتداداً للموانئ السودانية وله تأثير كبير على مستقبلها.

الخطاب السياسي الخاص بمناصرة القضية الفلسطينية وتقريب حركة المقاومة الفلسطينية (حماس) والتي تصنف من قبل الغرب بأنها (إرهابية) وتهدد الأمن الوطني للإسرائيل وعلاقاتها بحزب الله اللبناني، نتج عن ذلك:

شن هجمات جوية وصاروخية طالت الخرطوم[15](مصنعاليرموك) والساحل السوداني (بورتسودان)

بلغت جملة الغارات الي ثماني غارة على ساحل البحر الأحمر[16] ،دمرت حوالي مائة عربة وعدد من القوارب البحرية وثلاثة وخمسون قتيلاً وخسائر مادية أخري.

مضايقات وتهديد إسرائيل للصيادين السودانيين[17] واعتداء القوات الإسرائيلية على قوارب الصيد السودانية والذيأسفر عن قتل بعض الصيادين وفقدان آخرين. بولاية البحر الأحمرعلى طول الساحل السوداني.

المتغيرات السياسية ما بين الاستقطاب والتكتلات الإقليمية والدولية:

1. قرارات إغلاق الملحقية الثقافية الإيرانية،2014م ثم قطع العلاقات مع إيران تضامناً مع السعودية والانضمام إلى قوات التحالف العربي، عام 2015م.
2. إعادة تأهيل جزيرة سواكن. استجابة لطلب الرئيس التركي أردوغان في 2017م.
3. زيارة الرئيس عمر البشير لروسيا ديسمبر (2018). ومباحثاته لإنشاء قاعدة عسكرية روسية قوامها ثلاثمائة من العسكريين وتعمل بأحدث أنواع التكنولوجيا منها سفن تعمل بالطاقة النووية وكان ذلك في إطار البحث عن طوق نجاة من العقوبات التي تفرضها أمريكا وحلفائها[18]. ضد السودان.

4. توقيع اتفاق لإنشاء مصفاة لتكرير النفط في السواحل والموانئ بواسطة شركات روسية 2018م.
5. اتفاقية تشغيل ميناء بورتسودان مع الشركة الفلبينية9 مارس2019م
6. الشركة الصينية[19] لتطوير ميناء هيدوب. (اتجه السودان نحو الصين بديلًا للغرب في ظل العداء بين السودان وامريكا وحلفائها. فهذه الصفقة على وجهة التحديد يشوبها الغموض من كثرة التقاطعات السياسية فيها. ولكن ما رشح للإعلام، إن الصفقة جاءت بعد فشل حكومة السودان في سداد مديوناتها تجاه الشركة، ويرجع تاريخ تلك المديونيات إلى قبل ثورة ديسمبر 2019م.
7. وجود قوات روسية في السودان تقوم بمهام تدريبية.

تطبيقات التكتلات الإقليمية على ساحل البحر الأحمر.

تمارين ومناورات (مرجان) على ساحل البحر الأحمر بين السودان والسعودية.

تمارين ابطال الساحل على البحر الأحمر بين السودان والأمارات العربية المتحدة 2017م.

تمارين ومناورات (الموج الأحمر) بقيادة السعودية والسودان وجيبوتي والأردن ومصر.

تمارين ومناورات (نار السواحل) في السودان.

تمارين ومناورات [20](الفلك 3).

التغيرات السياسية تجاه الموانئ فترة ما بعد ثورة 2019م:

وبعد ثورة ديسمبر 2019م وما لازم الثورة من خلافات بين العسكريين والمدنيين وبعد توقيع اتفاقية سلام جوبا. رفضت قيادات الشرق اتفاق سلام جوبا واندلعت المظاهرات واتخذت الطريق القومي الذي يربط الموانئ بالعاصمة الخرطوم هدفاً لخنق حكومة المركز بالخرطوم. كوسيلة لتحقيق مكاسب سياسية ويعتبر هذا من أكبر المتغيرات السياسية في المطالبة بالحقوق. ولأول مرة يصبح قفل الميناء كرت ضغط لتحقيق مكاسب سياسية.

قفل طريق شريان الشمال (يؤثر على حركة الصادر والوارد من وإلى الولاية الشمالية حتى موانئ الساحل).

الغاء صفقة تشغيل ميناء بورتسودان مع الشركة الفلبينية

تنصل الحكومة عن القاعدة[21]الروسية(تجميد الاتفاقية). خطورة القرار السياسي على الموانئ البحرية:

البحر الاحمر ذو حساسية سياسية كبيرة لمتخذ القرار السوداني[22] خلال الفترة الديمقراطية رفضت حكومة السيد الصادق المهدى منح الولايات المتحدة قاعدة عسكرية على البحر الأحمر، كما رفضت منح قاعدة برية لقوات التدخل الأفريقيونيكوم، مما عرّض علاقة السودان والولايات

المتحدة لقدر من الجفاء والبرود،اتخاذ أي قرار سياسي يخص ساحل البحر الأحمر، ينتج عنه فوائد واضرار في نفس الوقت، لأن البحر الأحمر، أصبح قبلة اهتمام كل دول العالم لأهميته الجيواستراتيجية والسياسية. وأن الدول العظمى وحليفاتها، أصبحت دول مشاطئة لسواحل البحر الأحمر عن طريق الأغراء والتهديد وفى كثير من الأحيان الخوف من شرور الدول العظمي وطلب حمايتها. وتبدو نماذج ذلك في دول[23] (السودان، اريتريا، جيبوتي والصومال).

فأي قرار سياسي للساحل لابد أن يحمل (مصالح ومفاسد) فمن الحصافة دراسة ذلك جيداً وتغليب المصالح العليا للبلاد. فالأمر لا يحتمل المصالح الآنية للنظم والحكومات التي تسعي لكسب ود الغير بأي ثمن، لترسيخ أقدام حكمها.

فالمتغيرات السياسية بين الحكومات الوطنية والمعارضة (ص 8) والمتغيرات السياسية بين الحكومات الوطنية ودول العالم وعلى رأسها الدول العظمي وما نتج عنها من تكتلات وعمليات الاستقطاب[24] الحاد (سياسة العصا ة والجزرة) خلق حالة عدم استقرار في حاضر ومستقبل الموانئ السودانية.

إن المعارضة السودانية كانت تجد الدعم اللازم من دول خارجية[25] لها أطماعكثيرة تجاه السودان. فالتي تتعلق بالموانئ، في تلك الفترة، خطةالمعارضة المدعومة من جهات أجنبية. قائمة على استراتيجية المعارضة للوصول لقلب السلطة في الخرطوم. ومن أهدفها قطع الطريق البري (الخرطوم – بورتسودان الذي يربط البلاد بالميناء الرئيسي والسيطرة عليه. لوقف تموين البلاد وصادراتهاوثانيها تعطيل فاعلية خط أنابيب [26]النفط.

أما فيما يتعلق بالتدخل الأجنبي، نلحظهفي تصريح نائب رئيس الوزراء المصري يوسف والي: (مساندة الحكومة المصرية للعمليات العسكرية في شرق السودان وأن حكومته تقف مع المعارضة بصورة علنية وسرية. إزاء تمادي نظام الخرطوم في معاداة مصر[27])

في 1997/6/27 زار قائد قوات التحالف[28] (عبد العزيز خالد)أمريكا واجتمع مع موظفين في الأمن القومي الامريكي ومسئولين في الكونجرس ووزارة الخارجية. وجد الدعم اللازم لقواته. ونتيجة للعمليات العسكرية في شرق السودان استطاعت قوات التحاف السيطرة على مرسي قرورة وعقيق[29] في شرق السودان عام 1977م.

إن اتفاقية ايجار ميناء سواكن لتركيا لمدة 99 [30]عاما، اغضب كثير من الدولخاصة دول المنطقة التي تنظر إلى تركيا بأنها تدعم الجماعات الإسلامية ضد مصر والسعودية فوجودها في هذه المنطقة يشكل تهديد مباشر لأمن الدولتين الجيواستراتيجية[31]:

تعني توجه السياسة الخارجية لدولة ما.وهي تحدد، أين تكثف هذه الدولة جهودها من خلال تخطيط القوة العسكرية أو النشاطات الدبلوماسية أو كليهما أو لأسباب أيديولوجية أو لصالح

مجموعات معينة أو رغبات قادتها.

الأبعاد التي يتحرك فيها الجيواستراتيجيةهي: الأرض، البحر، الفضاء والزمن.

ماهي المتغيرات الجيواستراتيجية التي تؤثر على مستقبل الموانئ السودانية؟

موقع الموانئ السودانية، تتحقق فيها أبعاد الأرض والبحر منذ، تاريخ وجود تلك الموانئ. اما فيما يتعلق ببعدي الفضاء والزمن واللذان يوجهان بوصلة الاهتمام في الحاضر والمستقبل القريب. أصبح تفعيلها ضرورة ملحة لمجابهة التحديات المتزايدة[32]، يوما بعد يوم.

فيما يتعلق ببُعدي الأرضوالبحر،اتجهت الورقة إلى ابراز المقومات الخاصة بالأرض بصورة مقتضبة تمثلت في توضيح الخارطة الجغرافية وطرق المواصلات والحدودوالثرواتالطبيعية. أما فيما يتعلق ببعد البحر، ركزت الورقة على تحديد الموانئ والمراسيوأهمية الجزر وخاصة فيما يتعلق بتمدد المساحات للمياه الإقليمية والثروات البحرية وإشارات إلى شبكة المواصلات التي تربط بين الموانئ والمراسي في الساحل السوداني.

أما البعد الفضائي للساحل السوداني، يعاني من ضعف التكنولوجيا وتدفق المعلومات وعدم مقدرته على التصدي للغاراتالسيبرانية وغيرها وخاصة فيما يتعلق بالغارات الإسرائيلية[33]. إن الجغرافيا الاستراتيجية للسودان مرتبطة بالاستراتيجية العامة للدولة

تنبع أهمية الموانئ السودانية على ساحل البحر الأحمر. من موقع البحر الأحمر نفسه والذي يربط بين قارات افريقيا وآسيا وشرق أوربا ويعتبر من أقصر الطرق الملاحية في العالم، خاصة بعد حفر قناة السويس على يد المهندس فرديناد دلسبس 1869م.

تمتد السواحل السودانية[34] على طول البحر الأحمر بمسافة تبلغ 714 كيلو متر مربع منالشمال مع مصر حتى إريتريا جنوباً. هذه السواحل غنية بكثير من المعادن وعلى رأسها الذهب وتتميز بالتنوع البحري القاري والذي يعتبر مهم لكفاءات التنمية المستدامة. وتتميز أيضا بوجود أنواع كثيرة من النباتات وأهمهاالمانغروف. بالإضافة إلى الرمال البيضاء والحجر الجيري والمرجاني، المسامي المستخرج من الشعب المرجانية البحرية. عليه فإن أي فقدان لأي جزء من الساحل السوداني أو الخروج من سيطرته وسيادته يعتبر متغير مهم تتبعه متغيرات أخري تؤثر على الجغرافيا الاستراتيجية للساحل ويؤثر في مستقبل الموانئ السودانية. وخير مثال علي ذلك:في العام 1996م وبعد محاولة اغتيال الرئيس المصري بأديس ابابا[35]،أصبحت حلايب وشلاتين خارج سيطرة الحكومة السودانية وتم طرد نقطة الرقابة السودانية في تلك المنطقة وتعتبر هذه الإجراءات من أهم المتغيرات في الجغرافيا الاستراتيجية. ففقدان أرض بخيراتها الوفيرة وموقعها الجغرافي والاستراتيجي، على الساحل السوداني يعتبر نقصان كبير في مساحة طول السواحل وفقدان للنظم الإدارية لهيئة الموانئ البحرية حينأصبحت بدون نقاط رقابة على تلك المناطق المهمة.

ويتبع ذلك فقدان لكل الموارد الطبيعية بما فيها المحميات والاثار القديمة التي تؤثر سلبا على الاقتصاد السودانيوفقدان مجموعات بشرية معتبرة، أصبحمستقبلها آيل للتمصير[36]. إن المتغيرات في خريطة المنطقة وما تبعها منفقدان للسيادة في تلكالمنطقة، تعتبر أهم متغير جيواستراتيجي في تاريخ ساحل البحر الاحمر السوداني.

أما عن الدول المشاطئة للبحر الأحمر يبلغ عددها عشرة دولة، منها دولتين غير عربيات (إسرائيل وإريتريا). مما يجعل إمكانية التكتلات الإقليمية واردة لأهمية الجغرافيا الاستراتيجية للساحل. وهذا بدوره يؤثر سلباً وايجاباً على مستقبل الموانئ السودانية. مما يتطلب الدراسات الحصيفة والرصينة قبل اتخاذ القرار. (فالمتغيرات التي تمت تتمثل فى صفقات سياسية وأمنية وتنازلاتوايجارات ومناورات) لدول بعضها خارجة عن خريطة الدولالمشاطئة، ترتب على ذلك انشاء قواعد حربية ومحطات مراقبة وتأهيل للموانئ بأحدث الطرق لتعزيز الملاحة البحرية وأنشطة تدريبية (مناورات). هذا بدور أثر في عمليات الجرف القاري إدي إلى فقدان كميات كبيرة من الثروة السمكية وتضيق لحرية حركة المواطنين السودانيين بل طردهم في كثير من الأحيان من مياه السودان الإقليمية مما يعني تناقص حقيقي في مساحات الشواطئ السودانية. أبرز تلك التغيرات الصفقات بين مصر والسعودية وإرتريا وإسرائيل هذه الصفقات أعطت حرية الحركة لإسرائيل وتمددها في الجزر السودانية المهجورة. وكلها خارجالمهام النمطية للموانئ إذ تخللتها أهداف سياسية وأمنية أوجدت متغيرات جديدة. هذا من ناحية ومن ناحية أخري إن التسهيلات التي قدمتها الحكومةالسودانية لروسيا والصين وما تبع ذلك من أنشطة مختلفة يعتبر متغير استراتيجي في الخطة الاستراتيجية للدولة العامة، إذ مكنها الموقع الجغرافي المهممللساحل، الحصول على حماية ومناصرة من روسيا والصين ضد مطامع أمريكا وحلفائها[37]. وتزداد أهمية الموانئ السودانية على ساحل البحر الأحمر، بإمكانياتهاالمهولة، مما يؤهلها لخدمة بلاد الجوار الحبيسة (تشاد، افريقيا الوسطي، اثيوبيا وجنوب السودان).

تزدهر حركة التجارة (صادرات وواردات) عن طريق تلك الموانئ ومن ثم تنداح إلى كل أنحاء السودان المترامية ودول الجوار أيضا. فالجدير بالملاحظة أن انفصال جنوب السودان زاد عدد دول الجوار الحبيسة باعتبار موانئ سواحل البحر السودانية هي الأقرب لدولة جنوب السودان وتعبر خطوط النفط إلى الساحل السوداني لأغراض التصدير. هذا يعتبر من المتغيرات المهمة وترتب عليها متغيرات تابعة كثيرة.وهذا البعد الجيواستراتيجي، تبدو ملامحه من خلال شبكة الطرق البرية[38]التالية :

شبكة الطرق القومية التي تربط موانئ ساحل البحر الأحمر بعواصم الولايات والمدن التجارية ودول الجوار.

هذه الشبكة تغطي حوالي 19500 كلم منها 6000 كلم مسفلتة.

هـذه الشـبكة تعتـبر أوضـح النـماذج التـي تعـبر عـن البعـد الجيواسـتراتيجي الأرض (طـرق المواصـلات البريـة)

طريق التحدي الذي يربط الخرطوم – عطبرة -بورتسودان.

طريق الخرطوم – مدني – القضارف – كسلا -بورتسودان.

طريـق شريـان الشـمال الـذي يربـط أم درمـان – مـروي- دنقـلا. (يربـط هـذا الطريـق موانئالسـاحل بطريقالتحـدي).

طريـق الإنقـاذ الغـربي يربـط ربـك- كوسـتي - الرهـد – الأبيـض- النهـود – الفـاشر – نيـالا. (ويربـط هـذا الطريـق موانـئ السـاحل بطريـق القضـارف- كسـلا – بورتسـودان). ويمتـد إلى دول الجـوار، تشـاد وافريقيـا الوسـطي.

طريـق ربـك- كوسـتي – الجبلـين (ويربـط هـذا الطريـق موانـئ السـاحل بطريقالقضـارف – كسـلا – بورتسـودان).

طريق كريمة – السليم – حلفا (ويربط موانئ الساحل بطريق عطبرة بورتسودان).

طريـق سـنار – الدمازيـن وتتصـدر أهميتهـا الجيواسـتراتيجية خزانالروصـيرص مـن أكـبر محطـات التوليـد الكهربـائي والرافـد الرئيسي لمـشروع الجزيـرة في عمليـات الـري الزراعـي.

وعـن طريـق شريـان الشـمال يربـط معـبري (اشـكيت وارقـين)[39] الحدوديـين مـع دول الجـوار (دولـة مـصر العربيـة). خطـوط السـكك الحديـدة:

تغطـي خطـوط السـكة حديـد في السـودان حـوالي 4725كلـم، تمتـد مـن أقـصى الشـمال مـن وادي حلفـا إلى مدينـة الخرطـوم. ومـن الجنـوب الغـربي مـن الخرطـوم – سـنار كوسـتي إلى الأبيـض ومـن كوسـتي - الرهـد إلى نيـالا. وهنالـك طريـق آخـر مـن سـنار إلى الدمازيـن بالإضافـة إلى خـط بطـول 1400 مخصـص لمـشروع الجزيـرة. أمـا طريـق بابنوسـة – أويـل – واو.يعتـبر هـذا الطريـق أهـم متغـير فى خارطـة الجيواسـتراتيجية منـذ انفصـال جنـوب السـودان في العـام 2011م (أنظـر ملحـق رقـم 1)

توجـد جـزر كثـير عـلى امتـداد السـاحل السـوداني يقـدر طولهـا بحـوالي 23ألـف كيلومـتر ومعظمهـا مهجـورة، فهـي في أمـس الحاجـة للتعمـير والتأهيـل لـكي تعـزز الجغرافيـا الاسـتراتيجية. فالتجاهـل والتفريـط في تأهيلهـا يجعلهـا عرضـة للأنشـطة غـير المشروعـة، مـن جهـات غـير معروفـة تمتهـن القرصنـة واللصوصيـة والجاسوسـية وكلهـا أنشـطة تعـوق التطـور الطبيعـي للموانـئ السـودانية. اشـتكى كثـير مـن الصياديـنالسـودانيين مـن أنشـطة زوارق حربيـة تسـتغل تلـك الجـزر لتحقيـق فوائـد جمـة وتمنـع الصياديـن[40] مـن الصيـد في تلـك الجـزر.

هـذا أوجـد تناقـص في مسـاحة الجـزر والبالـغ مسـاحتها 23ألـف كيلـو مربـع. وفقـدان مثـل تلـك

المساحات المهمة يعتبر تغيير كبير في الجغرافيا الاستراتيجية للموانئ السودانية، بسبب اهمال تلك الجزر وعدم اتباع الإجراءات القانونية والإدارية لتكييف أوضاعها القانونية.

وبإكمال تلك الإجراءات تضاف اميال بحرية عدة تتوغل إلى خارج حدود (المياه الاقليمية) ...أي جزيرة تقع على مساحة 12 ميل بحري أو أقل من أي جزيرة تليها تُعطي السواحل السودانية إضافة 12 ميل بحري تضاف للمسافة الأولي[41]. هذا بدوره يزيد من امتداد المياه الإقليمية للسودان، يترتب عليه حقوق قانونية في استغلال ثروات الجرف القاري لتلك المياه (نفط، معادن، اسماك، الخ).

إن المتغيرات في الجغرافيا الاستراتيجية التي ترتبط بالموارد الطبيعية لمنطقة البحر وتتحقق الاستفادة القصوى من تلك المناطق بربطها بعملية الترحيل عبر الموانئ لقلة تكلفة الترحيل عبر البحر وقربها من مناطق الإنتاج فأي قرار سياسي غير مدروس يؤثر على الجغرافيا الاستراتيجية وكل متغير تلحقه متغيرات تابعة كثيرة (كما وكيفا).

إن وجود معادن نفيسة وبكميات مهولة في رقعة جغرافية قريبة من الموانئ هو الذي عزز الأهمية الاستراتيجية لمنطقة البحر الأحمر وبصفة خاصة الموانئ السودانية. إذ تزخر منطقة البحر الأحمر وجبيت بكميات من عروق الذهب 22مليون طن من الحديد وكميات من الألمنيت والزركون ومعدن الروتيلي تم تحديدها منذ 1992-1995 [42]

موقع المعادن النفيسة بالكميات المهولة وقربها من موانئ التصدير أحدث متغيرات جيواستراتيجي تؤثر على الاستراتيجية العامة للسودان. فمنذدخول الشركات الأجنبية في عمليات التنقيب ارتفعت وتيرةالعداءات السياسية والقلق وعدم الرضا والتوجس التي أدت إلى احتلال مثلث حلايب وما فيه من موانئ ومراسي قابلة للتطوير.

إن استهداف أي منطقة على الساحل السوداني يعتبر متغير استراتيجي مهم،تدخل فيه أهداف عسكرية تغير كثيراً في الجغرافيا الاستراتيجية للمنطقة. والعامل الحاسم في ذلك بُعدي الفضاء والزمن ومن مقوماتهما تأثيرات العولمة بمفاهيم الفضاء السيبراني وتأثير بعد الزمن الذي يؤس إلى فكرة (السيطرة على الزمن). بمعني الحصول على الشيء قبل الغير. ويلعب تطور التكنولوجيا وتقنية المعلومات دوراً حاسماً في صراع السيطرة على الزمن.

التحليل:

يعتبر ساحل البحر الأحمر السودانيمن الموارد الطبيعية المهمة في السودان.فمن حيث الموقع الجغرافي، يقع على ساحله كل الموانئ والمراسي البحرية. بالإضافة إلى وجود الثروات (المعدنية

والسمكية) الضخمة التي لفتت انظار الأطماع الإقليمية والعالمية. هذه المزايا جعلت للساحل السوداني أهمية كبري، تشمل كل مجالات الحياة (الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية والأمنية). هذه الأهمية أوجدت تنافس معلن وغير معلن للاستحواذ على تلك الخيراتبشتى الطرق والوسائل. وهذا بدوره أوجد تفكيرا جاداً للبحث عن الطرق والوسائل لتحقيق أهداف الدول الإقليمية والعالمية والذي بدأ بالتنافس المحموم. في ظل هذا التنافس المحموم، دخلت آليات الترغيب والترهيب، نتج عنها متغيرات كثيرة في السياسة والاستراتيجيات[43].

قامت الورقة بعرض أهم تلك المتغيرات السياسية والجيواستراتيجية، كنماذج أكثر من كونها شمول واحاطة كاملة بأبعاد الموضوع المختلفة. بالتركيز على التأثير والتأثر لموجهات الاهتمامات في الحاضر والمستقبل.

إن التحول الذي طرأ على الأهداف السياسية، منذ سقوط حكومة جعفر نمير ى في العام 1985وحتى ثورة ديسمبر 2019م، حمل غايات تبررها وسائل تكيف نفسها مع المتغيرات الأخرى. فاستمرار المعارضة المسلحة في جنوب السودان بعد الانتفاضة، يقوم على اعتقاد مفاده، أن المجلس العسكري الانتقالي بعد انتفاضة رجب -ابريل 1985، ما هو إلا وجه جديد لحكومة جعفر نميري. وإزاء هذا الموقف زادت حالة الاستقطاب السياسي بين الأحزاب السياسية والحركة الشعبية لتحرير السودان.فموضوع السلام مع الحركة الشعبية يعتبر واجب وطني مقدس تسعي إلى تحقيقه كل الجهات السياسية الفاعلة في تلك الفترة. بل سعت إليه بشتالطرق. فكانت، النتيجة: قرارات سياسية غيرت مفهوم الحرب الأهلية الدائرة في تلك الحقبة.ومع قناعة المعارضة السودانية بتلك التوجهات. تم نقل العمليات العسكرية إلى ما يعرف بمحور همشكوريب والذي يمتد من قرورة إلى شواطئ البحر الأحمر الذي زاد من الأهمية الاستراتيجية للموانئ السودانية ويعتبر هذا التوجه متغير سياسي مهم للغاية في تاريخ الحرب الأهلية.

إن النخب السياسية في حكومة عمر البشير منذ، وصولها لمقاليد الحكم في السودان 1989م. اتخذت الحرب استراتيجية للوصول للسلام.هذا المتغير تبعته متغيرات كثيرة، فتحول مفهوم الحرب الأهلية في السودان إلى حرب دينية تسعي إلى تصفية الوجود المسيحي في السودان. هذا المتغير أدي إلى اصدار قرارت كثيرة من مجلس الأمن الدولي وأمريكا وحلفائها. تلك القرارات أدخلت السودان في شبه عزلة دوليه وحرب اقتصادية عانى منها السودان ما يزيد عن ربع قرن من الزمان. وانعكس ذلك بصورة واضحة على الموانئ السودانية في ظل الحصار الاقتصادي الذي أوقف استيراد الاسبيرات ومعدات الموانئ التي تتجدد حاجتها يوما بعد الآخر. وكرد فعل من جانب حكومةالسودان، اتجهت إلى الممانعة والبحث عن دول مناصرة لإقامة تحالفات تفك من الاختناقات الاقتصادية والعزلة الدولية. إلا أن تلك السياسات جلبت عداءات جديدة خاصة مع دول الجوار

الإقليمي (السعودية ومصر)، خاصة عندما ازدهرت العلاقة معإيران ودخول السفن الإيرانية إلى الموانئ السودانية. وأنإيران لها علاقات متينة مع حماس وحزب الله اللبناني. كل هذه المتغيرات السياسية زادت من حدة التوتر، تبعتها متغيرات أخري، تتصل مباشرة بالموانئ السودانية. إذ اعتبرتها إسرائيل مهدداً لأمنها القومي. خاصة بعد ما كسبت مناصرة ودعم أمريكا وحلفائها. مما مكنها من الحصول على قرارات تعطيها الحق في مراقبة السواحل السودانية لمنع الأسلحة والمعدات والدعومات الأخرى القادمة من إيران إلى حماس عن طريق الموانئ السودانية. هذا المتغير حول نظرة المجتمع الدولي إلى اعتبار السودان دولة داعمة للإرهاب ومنصةللإطلاق العمليات الإرهابية، تزامن مع احتضان السودان إلى جماعات إسلامية معظمها من (الاخوان المسلمين) العدو اللدود لمصر والسعودية. ومع استمرار العقوبات والقرارات المتلاحقة على السودان، سعي إلى تحسين علاقاته مع دول الجوار (مصر والسعودية). فاتخذ قرارإغلاق الملحقية الثقافية الإيرانية عام 2014م. وسعي إلى الاستقواء ببعض الدول الكبرى خاصة روسيا و الصين وتركيا وهذا بدور ، أوجد متغير جديد ، كان موجه إلى الموانئ السودانية ، بموجب موافقة الرئيس عمر البشير على طلب الرئيس التركي الطيب رجب اوردغان في صفقة تأهيل جزيرة سواكن 2017م وبعده المباحثات الروسية السودانية الخاصة بإنشاء قواعد عسكرية على الموانئ السودانية عام 2018م بالإضافة لإنشاء مصفاة لتكرير النفط على ساحل البحر الأحمر من قبل الشركات الروسية، تعتبر هذه القرارات أكبر المتغيرات السياسية ، التي استهدفت الموانئ السودانية، لأهميتها في كل مجالات الحياة.

إن سياسة السودان الخارجية اتاحت لدول كالصين والفلبينإلى عقداتفاقيات لتشغيل الموانئ السودانية، لأول مرة في تاريخ السودان وتعتبر من المتغيرات الكبرى التي زادت قلق واهتمام أمريكا وحلفائها خاصة (إسرائيل). مع تزايد المناورات والتمارين العسكرية للدول المشاطئة على الساحل السوداني.

أما بعد قيام ثورة ديسمبر 2019م التي أطاحت بحكومة الرئيس عمر البشير، اتخذت حكومة الفترة الانتقالية قراراتكثيرة. منها ما يعتبر متغير سياسي مهم للغاية للموانئالسودانية، عندما وقعت اتفاقية سلام جوبا فيأغسطس 2019م والتي رفضتها قطاعات كثيرة من أبناء الشرق،ثم تسارعت الأحداث إلى اغلاق الموانئ والطرق المؤدية إليها. ولأول مرة يستخدم المواطنون الموانئ ككرت ضغط سياسي في وجه حكومة المركز. بالإضافة إلى الغاء اتفاقيات تشغيل الموانئ السودانية بواسطة شركات أجنبية.. وانتقلت حمي اغلاق الطرق القومية إلى طريق شريان الشمال الذي تتأثر به الموانئ السودانية. وخلاصة المتغيرات السياسية تجاه الموانئ السودانية، إنها تعرض البلاد إلى مخاطر أمنية واقتصادية وتفتح أبواب الاطماع الإقليمية والدولية في ظل حالة ضعف وهشاشة الدولة السودانية وأوضاعها الراهنة التي تنعدم معهاالقدرة على مواجهة تلك الأطماع والاستهداف المتكرر والمتنوع. واهم النتائج الواضحة للعيان فقدان جزء عزيز من الموانئ والمراسي كما هو ماثل في مثلث حلايب. وحالة

الاحتلال والاستيلاء غير المعلن للجزر السودانية علىالسواحل السودانية.

أما المتغيرات الجيواستراتيجية التي أثرت وستؤثر على مستقبل الموانئ السوداني،تحققت فيها الجغرافيا الاستراتيجية، بأبعادها الأربعة، مما اكسبها أهمية كبري في الماضي والحاضر. هذا أدي إلى تعاقب المتغيرات الجيواستراتيجية طيلة تاريخ الموانئ السودانية. ومع تقدم الحياة وتطورها، بدأ تأثير المتغيرات الجيواستراتيجية على خريطة الاستراتيجية العامة للدولة.

إن بُعد الأرض في خارطة الجغرافيا الاستراتيجية للموانئ السودانية، يعتبر الموجه الأساس لخلق المتغيرات الجيواستراتيجية، لما يحيويه من موقع متميز والذي أصبح أكثر أهمية للملاحة العالمية. علاوة على أنه يحتوي على ثروات طبيعية كثيرة ومتنوعة، تبدو أكثر وضوحاً في الثروات المعدنية والسمكية والجزر ذات الميزات العالمية من حيث الموقع والمكونات الطبيعية الأخرى. بالإضافة إلى المهددات الأمنية التي أصبحت تقلق حياة الناس والحكومات، وزادت من وتيرة السعي إلى استغلال الايجابيات وتحجيم مخاطرالسلبيات، من باب سد الذرائع (فصلت الورقة ذلك في عرضها لجزر الموانئ السودانية).

إن وجود شبكة طرق برية تربط كل انحاء ولايات السودان المختلفة وامتداداتها لدول الجوار في مساحة غطت 19500كلم منها 6000كلم طرق مسفلته بالإضافة إلى شبكة السكك الحديدية والتي تغطي 4725 كلم من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب مع مزايا النقل عبر السكك الحديدية من حيث التكلفة والكم الهائل في عمليات ترحيل الواردات والصادرات، فهذه الشبكات، تعتبر أهم مقومات التجارة المحلية والعالمية. وأصبحت بذلك من القوي التي توجه المتغيرات الجيواستراتيجية، التي تفرضها ضرورة التدافع الإنساني الذي يتميز باختلاف الأولويات وتقاطع المصالح. وبما أن أهمية الموانئ السودانية وما يترتب عليها من متغيرات متواترة، فرضتها أهمية موقع البحر الأحمر إقليميا وعالمياً، فبعد الأرض يعتبر رأس الرمح في تلك المتغيرات. ومع وجود جزر كثيرة بلغت مساحتها 23 ألفكلم تتميز بمزايا عدة ومتفردة من ناحية الموقع والثروات الطبيعية بالإضافة للأبعاد الأمنية. فخريطة الجغرافيا السياسية تزاد أهمية قصوى، في حالة تجد الاهتمام والتأهيل والتقنين أي شرعنه وضعهابموجب قانون البحار الدولي. فهي إضافة كبري تحتوي على متغيرات إيجابية لصالح السودان. وفى حالة الإهمال وعدم تكييف أوضاعها القانونية، سوف تخلق متغيرات سياسية وجيواستراتيجية يستفيد منها الغير بل ستصبح منتجا للمتغيرات التيتؤثر سلبا على مستقبل الموانئ السودانية.

تسارعت الضرورة لأهمية السيطرة على الفضاء الساحلي للموانئ السودانية، لمواكبة تطور التكنولوجيا وتقنية المعلومات. التي سيطرت على موجهات النشاط السيبراني، لتحقيق أقصى مخرجات التعامل الفضائي. ومن ناحية أخري اتضح جلياً أن سماء الموانئ البحرية السودانية

في حاجة ماسة لتوفير الحماية والسلامة الجوية، حيث وقعت اختراقات فضائية كثيرة ومتكررة، كشكل من اشكال العداء السافر، على أرض الموانئ ومدنها الكبرى. لقد أشارت الورق إلى الضربات الجوية لمدينة بورتسودان والتي خلفت ضحايا بشرية ومادية جسيمة. أما عمليات التجسس والتخابر، لا يعرف منه إلا القليل جداً.

فأهمية ضبط الفضاء الساحلي يؤدي إلى توجيه المتغيرات الجيواستراتيجية لصالح السودان، بدلاً من أن تكون اختراقات وانتهاكات ليس في مقدور السودان التصدي لها أو توجيهها لصالحه.

إن الموانئ السودانية بأبعاد الأرضالمختلفة، ليست بمعزل عن تأثيرات الدول المشاطئة والتي فرضت على السودان متغيرات كثيرة، أشارت اليها الورقة تحت عنوان: تطبيقات التكتلات الإقليمية. والتي تتصدرها الأبعاد الأمنية إقليميا وعالمياً. والتي تهدد وجود الموانئ السودانية وسلامة أراضيها منالاغتصاب والاستيلاء والتركيعوالتبعية، إزاء توجهات العولمة في أطرها الحديثة.

إن وجود الموانئ السودانية بأبعاد أرضها وفضائها، زاد من اتساع رقعة الدول الحبيسة.ففي حالة أن تكون المبادأة والمبادرة في يد السودان يقود إلى متغيرات إيجابية لصالح السودان. اشارت الورقة إلى المتغير الجيواستراتيجي بعد انفصال جنوب السودان عن شماله. حيث تغير موقف جنوب السودان من كونه جزء من الموانئ السودانية إلى دولة حبيسة تبحث عن المنافذ البحرية. لصادراتها وارداتها وحركة تجارتها الخارجية وعلى رأسها تصدير النفط.

فخلاصة المتغيرات الجيواستراتيجية تتحكم فيها خارطة الجغرافيا الاستراتيجية والتي تتمثل في الموقع الجغرافي بأبعاده المتمثلة في الأرض بثرواتها الطبيعية العديدة والتي تشمل الجزر بمزاياها المختلفة والتي تصل إلى قاعات البحار والتوغل بعيداً عن السواحل بالإضافة إلى شبكة الطرق البرية والسكك الحديدية وفضاء الساحل وصراع السيطرة على الزمن. فهذه الخارطة الجيواستراتيجية تعتبر المنتج الحقيقي للمتغيرات السياسية والاستراتيجية.ففيالحالات الطبيعية تنتج من حركة التطور الطبيعي وتلبية الحاجات المشروعة. ومن ناحية أخري تقع المتغيرات نتيجة لمبادرات من أطراف إقليمية ودولية، يجد فيها السودان مصاله واضحة ومرعية. أما حالات الضغوط القائمة على (العصا والجزرة) هي التي تحتاج لمزيد من التفكر والتدبر حتى لا يقع السودان فريسة لتلك المساومات التي تسعى إلى كسب أبعاد استراتيجية بأي ثمن.

الخاتمة:

أهمية البحر الأحمر على الخريطة العالمية والإقليمية، أوجدت متغيرات سياسية وجيو استراتيجية، اثرت وستؤثر كثيراً عل مستقبل الموانئ السودانية. والتي تتوفر فيها مقومات الملاحة المحلية والدولية. مما لفت نظر الأطماع الدولية والإقليمية والتي صوبت عليها السياسات الناعمة (العصا والجزرة). سعياً حثيثاً من أجل الاستحواذ على الموقع الجغرافي المتميز وثرواته الضخمة والمتنوعة.

تنبع أهمية موانئ الساحل السوداني منعمليات تحميل وتفريغ البضائع والسلع التي تنعش التجارة المحلية والدولية واحتوائها على الثروات الطبيعية الهائلة (معدنية وسمكية) وميزاتها المتفردة لأنشاء القواعد الحربية من خلال موقعها الجغرافي المتميز والذي يصلح أن يكون مركزاً عالمياً لصناعة وصيانة السفن. هذه الأهمية أوجدت متغيرات سياسية وجيواستراتيجية كان معظمها لغير صالح السودان.

إن نظم الحكم في السودان منذ خروج المستعمر. كانت غير واضحة المعالم لتحقيق الانتقال السلمي للسلطة والمشاركة السياسية، التي تعتبر حق لأي مواطن سوداني بدون تمييز. فالممارسة السياسية غير الراشدة والتي اخذت شكل ديناميات الصراع على السلطة. طغت عليها صفة عدم النضج السياسي، الذي فتح باب الانقلابات العسكرية.فكانت الممارسة السياسية، منذ الاستقلال قائمة على المحسوبية والتهميش السياسي والسعي وراء المصالح الذاتية.

فخلاصة هذه الممارسات السياسية، أوجدت متغيرات سياسية كان معظمها لغير صالح السودان، تأثرت بها كل الأقاليم السودانية وإقليم البحر الأحمر كان له نصيب مقدر.

أما المتغيرات الجيواستراتيجية،كانت وليدة عدم تكثيف الجهود من خلال تخطيط القوة العسكرية أو النشاطات الدبلوماسية أو كليهما، لتحقيق المصالح العليا للبلاد.لقد تأثرت بالتخلف السياسي. وأن معظم عمليات التخطيط الاستراتيجي، لمعظم الحكومات التي مرت على السودان بعد خروج المستعمر، تقوم على الكسب السياسي الرخيص (للطقمة الحاكمة)، ترتبت على تلك السياسات متغيراتجيواستراتيجية، لها تأثيرات سالبة علىخريطة الجغرافياالاستراتيجية. واصبحت ابعاد الجيواستراتيجي قيمة ثمينة للكسب السياسي الرخيص والمساوماتالمبتذلة لتحقيق الفساد السياسي والذي بدوره انعكس على كآفة مجالات الحياة الأخرى. فكانت النتيجة أطماع إقليمية ودولية تتحين الفرص للانقضاض على أرض وفضاء وقاع البحر للموانئ السودانية.

التوصيات:

1. إقامة برامج ومشاريع التنمية المستدامة على الساحل السودان. وفق رؤية استراتيجية تشمل كل مجالات الحياة.
2. توجيه القرارات السياسية لخدمة أهداف الاستراتيجية العامة للدولة بعيداً عن الكسب السياسي غير الراشد.
3. تطوير وتأهيل الموانئ والمراسي على الساحل السوداني، حتى تكون قادرة على المنافسة العالمية.
4. تشجيع المشاريع التي تهدف لصناعة وصيانة السفن على الساحل السوداني.
5. تضافر كل الجهود للسيطرة على فضاء الساحل السوداني وتحقيق بُعد الزمن الجيواستراتيجي.
6. كتابة الأسماء ورفع علم السودان على الجزر السودانية المهملة.
7. تحرير كل الموانئ والمراسي والجزر التي خرجت من سيطرة الدولة السودانية.
8. إصلاح هياكل القوي العاملة بالموانئ السودانية.حتى تتمكن من تشغيل الموانئ السودانية، لتحقيق الجودة العالمية.

الهوامش:

(1) التقرير الاحصائي السنوي لعام 2017م، مركز الإحصاء والبحوث، الإدارة العامة للتخطيط والبحوث هيئة الموانئ البحرية. ص.19.

(2) نفس المصدر: ص.59

(3) هيئة الموانئ البحرية، المشروعات الاستثمارية.

(4) الدستور، الخرطوم الثلاثاء الموافق 26م2007/6م

(5) عمر خليل موسي، الرابطة السودانية لحماية وتنمية البيئة – نقلاً عن مديرة الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية (اماني إسماعيل تاريخ .....

(6) مدير مشروعات ميناء هيدوب: وكالة السودان للأنباء 2020/8/19م

(7) نفس المصدر: ص.52.

(8) هيئة الموانئ البحرية (بي دي اف)

(9) عمر خليل على موسي: الجزر والمراسي السودانية ذلك الكم الهائل من السياحة والسيادة، سودانيل،62011/16م.

(10) نور ذو الفقار: اليوم السابع، الأحد، الموافق 2014/2/16م.

(11) محمد سليمان محمد: السودان حروب الموارد والهوية، دار كمبردج للنشر لندن ،2000م ص 17(استهلال).

(12) نفس المصدر: ص. 304.

(13) نفس المصدر: ص303

(14) جمال عبد الرحمن يسن: أمن البحر في بيئة إقليمية ودولية متغيرة: مجلة دراسات افريقية العدد50، مركز البحوث والدراسات الافريقية – جامعة افريقيا العالمية، 2013، ص 54.

(15) وزير الاعلام السوداني(أحمد بلال)السودان سوف يقدم شكوي ضد إسرائيل ،24 أكتوبر 2012م

(16) جمال عبدالرحمن يسن: أمن البحر في بيئة إقليمية ودولية متغيرة: ص 64.

(17) محي الدين جبريل: قناة الميادين 2012/12/19م

(18) شيماء عبد السميع :أ. ف ب :2021/10/20م

(19) مجلس إدارة هيئة الموانئ البحرية 28فبراير 2021م

(20) جمال عبدالرحمن رستم :التنافس الإقليمي والدولي في البحر الأحمر وأثره على أمن الدول المتشاطئة،المركز العربي للبحوث والدراسات...1/يناير 2020مhttp/www.acrseg.com

(21) Mariam Chehab:arabiceuronews.com, 92022/3/.

(22) صلاح جلال الدين: البحر الأحمر خط أحمر جريدة الرأي العام 2022/3/3م

(23) جمال عبدالرحمن رستم :التنافس الإقليمي والدولي في البحر الأحمر وأثره على أمن الدول المتشاطئة. ص19،18،14،4.

(24) نفس المصدر: ص 8

(25) قائد قوات التحالف (عبد العزيز خالد) نقدر الدعم الأمريكي: جريدة الحياة 1997/6/28.وجريدة الشرق الأوسط 1997/6/27.

(26) محمد سليمان محمد: السودان حروب الموارد والهوية، دار كمبردج للنشر لندن ،2000م ص 303

(27) قطع بحرية عسكرية في مناورات إيرانية إريترية سودانية في البحر الأحمر: الشرق الأوسط1995/10/5.

(28) جريدة الحياة :1997/6/28

(29) محمد سليمان: مصدر سابق، ص 304

(30) أف.ب. 2021/10/20م

(31) وائل شديدك الجيواستراتيجي بين المفهوم والتطبيق – سلسلة الإدارة التطبيقية، (4) الطبعة الأولي، 2020م ردمك 1-64786-706-5-978 ص.14

(32) نفس المصدر سابق، ص 19.

(33) تصريح على كرتي (وزير الخارجية) : «السودان يتهم إسرائيل بغارة بورتسودان.» الجزيرة نت 2011/4/6.

(34) أ. أف. ب (20 2021/10/I.F.B)م.

(35) جمال عبد الرحمن يسن: أمن البحر في بيئة إقليمية ودولية متغيرة: مصدر سابق ص64.

(36) نفس المصدر: ص.68

(37) اتفاقية بين روسيا والسودان حول إقامة قاعدة تموين وصيانة للبحرية الروسية: الجريدة الرسمية الروسية، 2017/12/9م

(38) مجدي محمد الطيب زمراوي: Sudan Engineering Society Journal Sep.2017.Volume No.2

(39) صلاح الدين مصطفي: افتتاح معبر (أرقين) واحتجاجات على تهميش معبر(اشكيت)، القدس العربي ، 2016/9/29م

(40) جمال عبد الرحمن يسن: أمن البحر في بيئة إقليمية ودولية متغيرة: مصدر سابق ص64.

(41) اتفاقية الأمم المتحدة: الجزء الرابع لقانون البحار، تعريف الدول الأرخبيلية(1982/12/10 -1994/11/6).

(42) جريدة السودان الحديث: 1992/9/2 وجريدة الحياة الصادرة 5/29أ1998م.

(43) انظر الحواشي 23،24،ص.18 و19.

المصادر والمراجع:

(1) التقرير الاحصائي السنوي لعام 2017م، مركز الإحصاء والبحوث، الإدارة العامة للتخطيط والبحوث هيئة الموانئ البحرية.

(2) هيئة الموانئ البحرية، المشروعات الاستثمارية.

(3) الدستور، الخرطوم الثلاثاء الموافق 2007/6/26م

(4) عمر خليل موسي، الرابطة السودانية لحماية وتنمية البيئة – نقلاً عن مديرة الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية (اماني إسماعيل)

(5) مدير مشروعات ميناءهيدوب: وكالة السودان للأنباء 2020/8/19م

(6) هيئة الموانئ البحرية (بي دي اف)

(7) عمر خليل على موسي: الجزر والمراسي السودانية ذلك الكم الهائل من السياحة والسيادة، سودانيل ،2011/6/16م.

(8) جمال عبدالرحمن يسن: أمن البحر في بيئة إقليمية ودولية متغيرة: مجلة دراسات افريقية العدد50 ، مركز البحوث والدراسات الافريقية – جامعة افريقيا العالمية، 2013.

(9) وزير الاعلام السوداني (أحمد بلال) السودان سوف يقدم شكوى ضد إسرائيل ،24 أكتوبر 2012م

(10) محي الدين جبريل: قناة الميادين 2012/12/19م

(11) شيماء عبد السميع: أ. ف ب :2021/10/20م

(12) مجلس إدارة هيئة الموانئ البحرية 28فبراير 2021م

(13) صلاح جلال الدين: البحر الأحمر خط أحمر جريدة الرأي العام 2022/3/3م

(14) محمد سليمان محمد: السودان حروب الموارد والهوية، دار كمبردج للنشر لندن ،2000م

(15) قطع بحرية عسكرية في مناورات إيرانية إريترية سودانية في البحر الأحمر: الشرق الأوسط 1995/10/5.

(16) جريدة الحياة :1997/6/28

(17) وائل شديد، الجيواستراتيجي بين المفهوم والتطبيق – سلسلة الإدارة التطبيقية، (4) الطبعة الأولي، 2020م ردمك 978-5-706-64786-1

أف. ب (I.F.B) 2021/10/20م

(18) مجدي محمد الطيب زمراوي: Sudan Engineering Society Journal Sep.2017.Volume No.2

(19) جريدة السودان الحديث: 1992/9/2 وجريدة الحياة الصادرة 5/29أ1998م.

الملاحق(١)

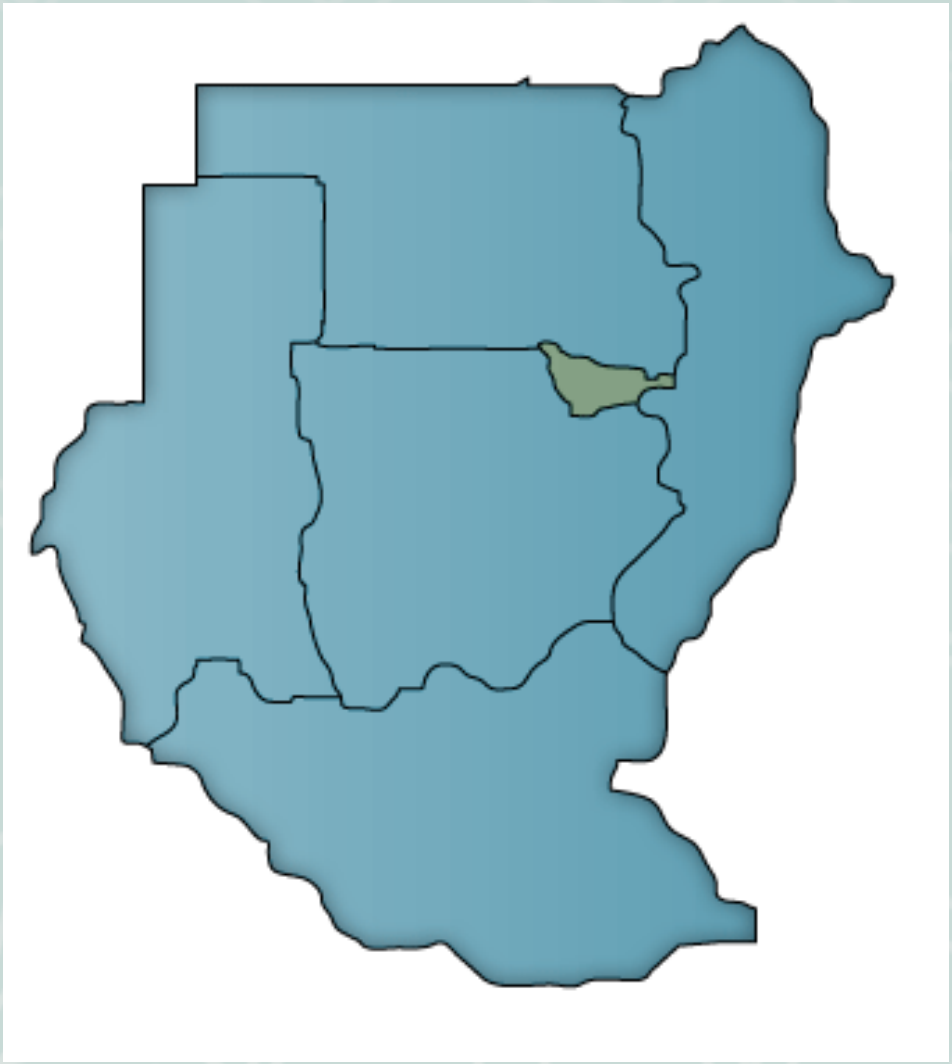

الملاحق(٢)

الملاحق(٣)

الملاحق(٤)

التنافس الإقليمي والدولي في البحر الأحمر وأثره على الأمن القومي السوداني

د. أميرة علي أحمد همت
أستاذ مشارك – كلية العلوم السياسية – جامعة الزعيم الأزهري

أ.المعتز الطيب محمد السيد
باحث – كلية الدراسات العليا - جامعةالزعيم الأزهري

المستخلص:

تكمن أهمية البحر الأحمر في مجموعة من العوامل الجيوسياسية والأمنية والاقتصادية المتداخلة، حيث يعد أهم وأقصر طريق بحري يربط بين ثلاثة قارات ومعبراً رئيسياً للتجارة العالمية بالإضافة إلى تماسه مع عدة مناطق بالغة الحساسية مثل الشرق الأوسط والقرن الأفريقي والخليج العربي والمحيط الهندي.تتمثل مشكلة البحث في الإجابة على التساؤل الرئيسي ماهو تأثير التنافس الدولي والإقليمي في منطقة البحر الأحمر على الأمن القومي السوداني؟وقامت الدراسة على فرضية اساسية مفادها أن للتنافس الاقليمي والدولي على منطقة البحر الاحمر تأثير على الامن القومي السوداني نتهجت الدراسة المنهج التاريخى فى جمع المعلومات الإستراتيجية والأمنية عن موضوع الدراسة من المصادر المختلفة وعمدت الى تحليلها بالمقارنة وعرضها على النظريات العلمية ذات الصلة باستخدام المنهج التحليلي الوصفي .وتمكنت الدراسة من الوصول لعدد من النتائج أهمها تمثلت فى ضعف الإستراتيجية والإمكانيات العربية و السودانية المخصصة لإحتواء ومواجهة التغلغل والوجود الأجنبى في البحر الأحمر حسبما تتطلب ضرورات الأمن القومي العربي و السوداني . من الواضح أن الضغوط الدولية والإقليمية على السودان وأمن ساحله مستمرة و بأشكال مختلفة منها أصرار عديد من الدول الإقليمية والدولية على التواجد العسكرى والمدنى على ساحله .

Regional and international competition in Red Sea and its impact on Sudanese national security

AMIRA ALI AHMED HIMAT

El MOTAZ ELTAYEB MOHAMED ELSAYED

Abstract:

The importance of the Red Sea lies in a set of intertwined geopolitical, security and economic factors. It is the most important and shortest sea route linking three continents and a major crossing for global trade. In addition to its proximity with several highly sensitive regions such as the Middle East, the Horn of Africa, the Arabian Gulf and the Indian Ocean. The research problem is represented in the international and regional competition in the Red Sea region, which Sudan is located on the western coast of it that affects the Sudanese national security. The study adopted the descriptive and historical method in collecting strategic and security information on the subject of the study from various sources, analysing it by comparison and presenting it to the relevant scientific theories. The study's main findings were represented in the weak Arab and Sudanese strategy and possibilities dedicated to the containment and confrontation of foreign existence in the Red Sea. It is clear that international and regional pressures on Sudan and the security of its coast continue, in various forms, including the insistence of many regional and international countries on the military and civilian presence on its coast. One of the study's most important recommendations is the need to support the Armed Forces by developing the capabilities of the Naval Forces. It is also necessary to strengthen the Security and Intelligence Services and activate their roles to confront the negative activities on the Sudanese coast. In addition to the cooperation and joint strategic planning of the Red Sea countries to ensure its safety and keep it away from regional and international conflicts.

مقدمة:

الأهمية الإستراتيجية والمميزات الخاصة للبحر الأحمر جعلت منه واحداً من أهم البحار علي الصعيد العالمي وفي كل المستويات، وقد تطور نشاط مسرحه وتعاظم دوره في خدمة الملاحة والتجارة البحرية، كما يعد أسهل وأسرع طريق لنقل السلع والبضائع بين قارات آسيا وافريقيا وأروبا. مما حدا ببعض القوى العالمية للتنافس حوله والسعى الحثيث لإيجاد موطئ قدم لها في هذا المسطح المائى الحيوى .

السودان من الدول المطلة على ساحل البحر الاحمر وهذا الساحل يعاني من مشكلات وتعقيدات في البيئة البحرية من حيث إزدياد أنواع واحجام السفن وإرتفاع وتيرة الأنشطة البحرية القانونية منها وغير الشرعية الى جانب انه موقع تنافس بين القوى الدولية لاطلالة على الخليج العربي مصدر النفط وافريقيا مصدر المعادن والثروات فضلا عن كونه يضم العديد من القواعد البحرية للقوى الدولية المتنافسة بالرغم من التقدم والتطور التقني في وسائل المراقبة والتأمين ،الا ان الانشطة المتعددة نفسها تتطور الامر الذي يجعل مسألة المراقبة والمتابعة والتأمين معقدبعض الشئومرهق لدول الساحل خاصةلدولة مثل السودان بها العديد من التعقيدات السياسية وتعاني تجاذب سياسي واستقطاب من عدة جهات لتحقيق مصالحها الامر الذي يؤثرعلى الامن القومي للدولة السودانية ، وهذا ما تتناولة الدراسة تأثير التنافس في البحر الاحمر على الامن القومي السوداني في عدة محاور .

الأهمية الإستراتيجية للبحرالأحمر:

يمتد البحر الأحمر من قناة السويس وخليج العقبة شمالا حتى باب المندوب جنوباً ، ويتصل من ناحية الجنوب بخليج عدن الذى يتصل بالمحيط الهندى ويضم ساحله تسع دول هى : على الساحل الافريقى مصر ، السودان ، اريتريا ، جيبوتى و على الساحل الاسيوى فلسطين المحتلة، الاردن ، السعودية ، اليمن . ويبلغ الطول الاجمالى للبحر الأحمر بمافيه سواحل خليجي السويس والعقبه 3069 ميلاً .[1]

يعد البحر الأحمر من أعظم طرق المواصلات البحرية في العالم ، وهو يمثل الان اهم الطرق التجارية والمواصلات البحرية في العالم فهو يحمل السلع الاستراتيجية بين مختلف مناطق العالم وبمرور الوقت تحول من بحر داخلي إلى أهم شريان ينقل البترول من مناطق الانتاج في البلاد العربيه وايران إلى أوربا وأمريكا ، ولأهميته العسكرية والسياسية والاقتصادية أصبح محط أنظار واضعي القرار السياسي ومحور للصراعات على مر العصور بين القوي العالمية والمحلية والاقليمية.

بالإضافة لأهمية البحر الأحمر الاقتصادية نجد أنه قد ساعد في تسهيل حركة التواصل بين الشعوب العربية ومناطق شرق القارة الأفريقية ، وقد لعب الحضارمة واليمنيين دوراً مهماً في فتح ق ، وذلك عبر القوارب الخشبية الصغيرة قبل القرن الثاني ق.م وبالإضافة للحضارمة كانت هناك مجموعات من العمانيون والبحرنيون الذين اتجهوا ايضاً صوب شرق القارة الأفريقية وتحديداً منطقة الساحل التي كانت تعرف باسم (برالزنج) وتحول هذا الشريط الساحلي الي شريط عربي بالكامل بعد ازدياد الهجرات العربيه بين القرن السادس والثالث عشر الميلادي.

كما أسهم البحر الأحمر في ربط القارة الافريقية بمناطق التجارة العالمية في شرق أسيا والخليج العربي والجزيرة العربيه ومناطق أوربا عبر البحر المتوسط عبر برزخ قناة السويس ، وقد ظهرت العديد من الموانئ المطلة علي البحر الأحمر ذات الأهمية التجارية وخدمة السفن مثل موانئ جدة وسواكن وعيذاب وعدن ومصوع وعصب وغيرها من الموانئ كما أن حركة التبادل التجاري نشطت بصورة واضحة عبر البحر الأحمر مما أسهم في إنعاش المناطق المطلة عليه وزيادة مجموعات التجار العابرين أو المستقرين في موانيه. وكما هو معلوم فإن البحر الأحمر يعني تلك البحيرة المائية التي تمتد من مدخل مياه المحيط الهندي الرابط بين قارتي (اسيا وافريقيا) عبر باب المندب وخليج عدن وتحده من الشمال شبه جزيرة سيناء وخليج العقبة وقناة السويس ويبلغ طوله (355) كيلو متر مربع بالتقريب ، وقد شكل هذا البحر أهمية أمنية و سياسية كبيرة لجميع دول وقارات العالم بشكل عام والدول العربية بشكل خاص ، وكان أحد وسائل النقل لانتشار الإسلام في قارة أفريقيا. ولقد إزدادت أهميته بعد اكتشاف قناة السويس التي جعلت منه أقصر الطرق التي تربط بين القارات ، وإزداد أهمية كبرى بعد اكتشاف البترول والغاز في الخليج وتوفر المواد الخام والموارد الطبيعية في افريقيا ،وحوجة الدول الصناعية الكبرى لهذه المواد في الصناعة ،وحوجتها لتسويق منتجاتها في الخليج وافريقيا عبره لميزة النقل البحري (الأقل سعراً والاسرع وقتاً).

الأهمية الاقليمية:

أوجدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر تغيرات جزرية على التوازن العسكري في منطقته وادت الى زيادة العمل العسكري الأمريكي والدولي وتحجيم دور الأمم المتحدة في حل الصراعات والمنازعات في المنطقة ، وفي منح التسهيلات المطلقة لإسرائيل في بث نفوذها في المنطقة تحت ذريعة مكافحة الإرهاب البحري (القرصنة) وتمكينها من التمدد جنوبا في البحر الأحمر .

باتت عمليات القرصنة تمثل تهديد متصاعداً على المستوى الدولى خلال العام2009م وتأثرت به الدول التى تستخدم سفنها الممرات المياه القريبة من سواحل الصومال وتفتقر الحكومة الصومالية الى القدرة على مراقبتها و السيطرة عليها [2].

الساحل السودانى:

يبلغ طول الساحل السودانى على البحر الأحمر حوالي 530 ميل بحري مايعادل 853 كيلومتر مربع بعرض 12 ميل بحري وبه عدد (42) جزيزة (صغيرة وكبيرة). يبلغ عرض شريط السهل السودانى فى القطاع الجنوبى فيما بين راس كسار على الحد السياسى لاريتريا وبين الشرم الذى تقع عليه بورتسودان حوالى 55 كيلو متر ويمتاز الساحل السودانى بنمو المرجانى مما اكسبه ميزة خاصة تتعلق بالملاحة وقيام الموانئ حيث ينتشر عددكبر من الموانئ الطبيعية التى تحميها الحواجز المرجانية من خطر الأمواج.

يعتبر الساحل السوداني منفذاً للعديد من الدول الإفريقية الحبيسة (تشاد, إفريقيا الوسطي, جنوب السودان وإثيوبيا) كما أنه غني بالثروات وذلك كالآتي .

تقدر الثروات المعدنية (ذهب ، نحاس ،حديد ، زنك، اليورانيوم، الألمونيوم) بحوالى (97) مليون طن , وتحقق دخل سنوي تقدر ب20 مليار دولار سنوياً, وذلك حسب تقديرات شركة بروساف الألمانية بتاريخ 5/15/1976م.

مؤشرات لكميات ضخمة من النفط والغاز بجزيرة تلاتلا ومربع (16) النفطي بمثلث حلايب.

تقدر الثروات السمكية ما بين(6 - 34) ألف طن في السنة, إلا أن متوسط الإستغلال الفعلي الحالي لا يتعدي (1200 طن في السنة) [3].

يحتل الساحل السوداني موقعاً جغرافياً مميزاً ذو أهمية كبري في الإستراتيجية الإقليمية والدولية لما يتميز به من موقع إستراتيجي من الناحية العسكرية, الإقتصادية ويقع ضمن قوس عدم الإستقرار العالمي والذي يضم الشرق الأوسط, القرن الأفريقي و منطقة الخليج, لذلك فإن الأطماع الإقليمية والدولية للسيطرة عليه جعلت منه منطقة صراع ونفوذ بين القوي العالمية العظمي (أمريكا وروسيا).

يمتلك السوادان مواقع سياحة بحرية (الشعاب المرجانية, بيئة بحرية متنوعة, تنوع حيوي ودرجة الشفافية العالية لمياه البحر الأحمر).

يطل الساحل السودانى على أهم ممر مائى يربط قارات العالم القديم آسيا وأفريقيا وأوروبا والبحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي والخليج العربي، وبالتالي يطل على أحد أهم الممرات المائية الرئيسية للملاحة والتجارة الدولية، حيث تمر به ما يزيد عن 16 ألف سفينة تجارية وسياحية وعسكرية سنوياً، وصادرات وإستيراد النفط بنسة (30 % من إنتاج النفط العالمي)، وكذلك المواد الخام لأوروبا والولايات المتحدة والغرب عموماً، الساحل السودانى هو القطب الذي تتلاقى فيه مصالح وأهداف مجموعة كبيرة من الدول المحلية والإقليمية والعالمية ذات القدرات

العسكرية والسياسية المتنوعة، ونتج عن تلك الأهمية الإستراتيجية للساحل السودانى الآتي :

أصبحت منطقة الساحل السودانى تتأثر بالمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية نسبة لترابطها وإتصالها ولأهميتها الإستراتيجية والجيبوليتيكة.

حماية المصالح والمكتسبات والسيطرة والنفوذ على منطقة الساحل السودانى كانت دوماً حاضراً في التاريخ القديم والحديث وإن تغيرت الدواعي والمبررات.

التأيثر في قررات الفاعلين الدوليين خاصة في مسألة النزاعات الإقليمية، حروبات الحدود، الإرهاب، القرصنة البحرية، الهجرة غير الشرعية، حروب الموارد والتي كانت سبباً جاذباً للأطراف الخارجية، فكل الشواهد تؤكد على أن الساحل السودانى أصبح عاملاً هاماً يسهم في التطورات العسكرية والسياسية في المنطقة.

تزايد الأهمية الإستراتيجية للساحل السودانى ستنعكس على زيادة المصالح والأطماع، وهذا يترتب عليه الصراع بأشكاله المختلفة بين القوى الإقليمية والدولية ولا شك أن الساحل السودانى سيتدخل في هذه المواجهة شاء أم أبا.

أن موقع السودان الجيو إستراتيجي ووقوعه علي البحر الأحمر يثير أطماع القوى الدولية والإقليمية ، سيما محاولات بعض الدول فرض سيطرتها علي البحر الأحمر ومنابع النيل وذلك من خلال إقامة تحالفات مع دول المنطقة.

إستقرار الساحل السودانى :

البحر الأحمر من أهم طرق المواصلات البحرية في العالم ، وأصبح بمميزاته وخصائصه الجيوبولتكية أخطر محاور الصراع والتنافس الدولي ومن أهم نقاط التحكم الإستراتيجي بإعتباره طريق حيوي لنقل النفط ومعبراً للتجارة العالمية وطريقاً مختصراً لمرور الأساطيل العسكرية البحرية من البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود والمحيط الأطلسي والهندي والمحيط الهادي،

شهدت الأوضاع على الساحل السودانى متغيرات كبيرة خلال السنوات الأخيرة ويمكن ملاحظة ذلك في زيادة الإهتمام الإقليمي والدولي بالمنطقة ومن خلال التواجد الكثيف والنشاط المتواصل لعديد من الدول الكبرى والإقليمية بهدف تعزيز تواجدها في المنطقة بما يتلائم مع التطورات الجارية في الساحة ومحيط المنطقة الذي يتراوح بين الحضور العسكري المباشر والإستخبارى من جهة وتفعيل العمل التجاري والإستثماري بالأصالة أوالوكلاء في المنطقة ومنها الآتي :

سعت إيران منذ مطلع العام 2010م للدخول والتواجد في دائرة البحر الأحمر وإتخذ إجراءات لضمان أمن سفنها وضمان دعمها للحوثي في اليمن باعتباره يشكل مع حزب الله في لبنان أنصارها. وعززت إيران وجودها إبان حكم الإنقاذ بعقد إتفاق مع البحريه السودانيه وكان بوارجها تقوم بزيارات لميناء بورتسودان ولكن تم قطع العلاقات معها في نهاية حكم الإنقاذ .

سعت تركيا خلال العام 2018م والعام 2019م لإيجاد موطى قدم لها بمنطقة الساحل السودانى (الإرث العثماني).

حصول روسيا وأمريكا على قواعد ومنافذ في المياه الدافئة مطلباً حيوياً في سياستهما الخارجية لتأمين مصالحهما وأهدافهما المنتشرة في جميع أجزاء العالم تطمح روسيا بشكل كبير في منطقة الساحل السودانى وذلك من أجل خدمة أهدافها في منطقة الخليج العربى ولتكون بوابة لها في أفريقيا .

إسرائيل تحتاج للتواجد بمنطقة الساحل السودانى لتحقيق فؤائد إقتصادية وأمنية وعسكرية بالنسبة لها ولفك عزلتها وإختراق الوطن العربي من خلال السيطرة على الساحل السودانى خصوصاً بعد ذاهب حكومة الإنقاذ وتطبيع العلاقات بين البلدين ، حيث سعت خلال الفترة الماضية إلى تشكيل أوضاع جديدة في منطقة الشرق الأوسط تتلائم مع مصالحها ,مما سينعكس بالضرورة على أمن الساحل السودانى.

شهدت الفترة الأخيرة تزايداً في إقامة منصات الرصد متعددة الاغراض وبهذه المميزات الجيوبولتكية أصبح محط أنظار المخططين والسياسين والعسكريين ومركز إهتمام وأضعي القرار السياسي ومحور صراعات معقدة بين القوي الدولية المتنافسة ، وكذلك القوي المحلية الإقليمية المتصارعة حول الهيمنة والنفوذ .

ترتبط التحديات والتهديدات في منطقة البحر الأحمر بإستراتيجيات ومصالح القوي الكبري لاسيما بالنسبة للولايات المتحدة والدول الأوربية ، وتتفق مجمل هذه المصالح في تأمين حركة التجارة الدولية وتدفق الموارد البترولية ، وتمتد أبعادها الي السعي لبسط النفوذ والهيمنة وفقاً لمدي ثقل هذه القوي تجاه مسرح البحر الأحمر ، وقد أصبح التواجد العسكري بكل أنواعه البحري ، والجوي والبري الدائم والدوري لهذه القوي هو النمط المستخدم لتأمين مصالحها من الناحية العملياتية ، وهو مايتطلب تهيئة الموقف الإقليمي والدولي للتعامل مع التواجد الدولى والصراعات في المنطقة.

الحرب الدائرة في دولة اليمن وأثرها على الأمن في الساحل السودانى.

مشروع (صفقة القرن) ومآلات ذلك على الساحل السودانى وسعي وإستمرار العديد من الدول التوسع والتحكم في الموانئ والمناطق الحاكمة .

التنافس الشرس لإستئجار الموانى ولما له من موقع إستراتيجى في البحر الأحمر بهدف التحكم في طرق التجارة العالمية وتأمين قواعد وخطوط الملاحة وذلك من أجل دعم ومساندة أي خطط مستقبلية لتوسيع نطاق العمل العسكري إذا إقتضت الحاجة لذلك، بالإضافة إلى وجود أسباب ومبررات من قبل دول المنطقة لدعوة أطراف دولية وإقليمية وتقديم وتسهيلات لها في

منطقة البحر الأحمر بإعتبار أن ذلك سيوفر لها حماية وتأمين في المنطقة لمواجهة أى أطراف أخرى وبالتالي أصبحت منطقة الساحل السودانى أمنية كل دولة لتحقيق مآربها وكان التنافس لإستيجار موانه من قبل الدول التاليه (الإمارات وتركيا وقطر وتايلاند والصين)

مشروع الصين وتوسعها عبر طريق الحرير سينعكس على تواجدها ونشاطها في المنطقة وإنعكاس ذلك على الوجود الأمريكي والحرب التجارية الأمريكية الصينية في أفريقياوموانى السودان هى الأنسب لتجارتها ويعتبر المنفذ الحيوى لكل أفريقيا .

التنافس الإقليمى والدولى وأثره على الأمن القومى السودانى:

من المسلم به أن ثمة تأثيرات مباشرة وملاحظة تشير الي تصاعد ايقاع التنافس الإقليمى والدولى على البحر الاقليمي والساحل السودانى , وهذا بدوره أدي الي تأثر البيئة البحرية ونشاط المسرح البحري . ومن المؤكد أن لهذا التنافس آثار مختلفة ومرئية على الامن القومى السودانى , ومن هنا يجدر بنا التعرض لماهية الامن القومي السوداني وفقاً للتعريف الوارد في تقرير الامن والدفاع بالامانة العامة لهيئة المستشارين المضمن في دراسة حول (تحديات الامن القومى السودانى) والذي يقول : (أن الامن القومى السودانى هو تأمين كيان جمهورية السودان كدولة ذات سيادة ضد الاخطار القائمة والمحتملة التي تهددها داخلياً وخارجياً وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة لاستخدام القوي الشاملة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الاعلامية والعلمية والتقنية والعسكرية لتحقيق غاياتها واهدافها القومية مع الاخذ في الاعتبار كل الاوضاع والمتغيرات المحلية والاقليمية والدولية).

الدور الإقليمي والدولى:

لم يكن البحر الأحمر سوي ممر مائي داخلي وقد أكسبه موقعه الاستراتيجي أهمية عليا في بلورة دوره في إثراء المجتمع البحري بالنشاطات المختلفة واتساع رقعة مسرحه في العمليات المختلفة سلباً وايجاباً ، مما ادي الي تلاقى المصالح والأهداف للدول الإقليمية والعالمية التي ظلت تحرص على الحصول على قواعد ومنصات عسكرية سواء في البحر الأحمر أو ما حوله من بحار ومناطق وأن تجد لها حلفاء إقليميين وقد أثر ذلك كله في معادلات القوى وموازينها في البحر الأحمر[4].

لإهتمام والتواجد الإقليمي والدولي بالمنطقة يعود لملف الإرهاب خاصة في ظل التزايد والتصاعد والتوسع للهجمات والقرصنه وأن الدول الأفريقية تعاني ضعفاً حاداً إزاء عمليات الإرهابيين ، فكان لابد للمجتمع الدولي والإقليمي من التصدي لهذه الظاهرة وهو أمر لا ينتهي في سنوات قليله وبالتالي تعمل الدول الكبرى على تأسيس قواعد لمواجهة الإرهاب وهذا يعتبر تمدد وغطاء ليعطها التواجد الشرعى وتنفيذ مخططتها في الساحل السوداني.

منطقة الساحل السودانى تشهد عودة كبيرة وكثيفة لموجة التمدد الإقليمي والدولي خاصة بعد هدوء ظاهرة القرصنة البحرية وإختطاف السفن في نهاية العام 2011م ، فقد وصلت هجمات القرصنة إلى ذروتها قبالة السواحل الصومالية وحتى الحدود المصريه البحريه وكان نصيب الجزر في الساحل السودانى النصيب الأكبر فكل الأطراف الإقليمية والدولية زادت من تفاعلها وتواجدها لاحقاً في منطقة الساحل السودانى والمياه الدوليه بهدف تأسيس وتثبيت مناطق نفوذها.وإستثماراتها في تلك المنطقة إدراكاً منها بالأهمية الاستراتيجية للساحل السوداني.

الدور الخليجي:

التنافس الخليجي على البحر الاحمر يظهر بطريقة غير مباشرة في صورة نازعات تقع بين طرفين احدهما او كلاهما ليس من الدول المطلة على البحر الاحمر ،فحرب الخليج وعلاقات دوله مع الدول الافريقية المطلة على البحر الاحمر يكون البحر الاحمر ومضايقه وخلجانه جزء منها حتى الحرب العربية الاسرائيلية يلعب البحر الاحمر دور رئيسي فيها

الدور الأريتري :

موقع اريتريا ذو اهمية من ناحية التجارية والعسكرية وتمر بالساحل خطوط بحرية مهمة تربط المحيط الهندى واقطار الشرق الاقصى بالبحر الابيض المتوسط واوربا عبر البحر الاحمر حيث يتمتع ميناء اها عصب ومصوع تاريخيا بمرافئ حديثة ذات امكانيات عالية[5].

أريتريا كدولة منفردة لاتشكل تهديداً كبيراً علي أمن البحر الأحمر حيث إنها دولة فقيرة إقتصادياً وعسكرياً الأ أن خطر أريتريا علي أمن البحر الأحمر يتمثل في تعاونها مع الدول الأُخري التي تهدد أمن البحر الأحمر كأمريكا والكيان الصهيوني . إن وجود نظام حكم مرتبك داخليا وحاجته المتزايدة للدعم الخارجي الإقتصادي والعسكري يجعله ضعيفاً أمام أي ضغوط خارجية من دول الدعم .

الإسلوب المحتمل لعداء أريتريا وتهديدها لأمن المنطقة يتمثل في التهديد الصهيوني للتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر ، وذلك بالتنازل عن الجزر والسماح بإنشاء قواعد عليها بالإضافة للمطارات .

أريتريا دولة حديثة للوجود عام 1993 يعتقد لذهن المتابع من الوهلة الأولي أنه كيف لدولة صغيرة في حجمها أن تدخل في صراعات مع أثيوبيا واليمن وهي فقيرة في مواردها وإمكانياتها وقدراتها البشرية ، مالم تكن وراءاها قوي دولية وإقليمية تدفعها للتصرف علي هذا النحو الخطير الذي يدفع نحو تأجيج النزاعا والخصومات ، ولكن من السهل إدراك الحقيقة الواضحة جداً بالتفتيش والتحليل والبحث عن المستفيد الأول من هذه التصفات الكبيرة والخطيرة الناتجة من دولة ذات إمكانيات وقدرات محدودة في المنطقة مثل أريتريا التي بدون الدعم الإقتصادي

والعسكري والدبلوماسي الإسرائيلي الأمريكي المستفيد الأول فإنها لاتملك المقومات في الإعتداء علي جيرانها ، وقد أكد هذا الدعم مانشرته صحيفة همشار الإسرائيلية في شهر فبراير 1995م عندما أوردت خبراً يقول أن هنالك وجوداً إسرائيلياً ضخماً في أريتريا يتكون من 600مستشار يرابط معظمهم في ميناء مصوع لمراقبة التحركات في جنوب البحر الأحمر ، ويتولي مهمات عديدة منها تدريب القوات الأرترية والأجهزة الأمنية هناك كذلك تشغيل وإدارة ميناء مصوع .

بالنظر للقدرات العسكرية الأرترية وخاصة البحرية وإنفتاح قواتها البرية قرب الحدود السودانية ووجود النوايا العدوانية المدعومة من أمريكا وإسرائيل تجاه السودان خاصة والدول العربية عامة ، ربما تقوم إدارة حرب بالوكالة لتأمين مصالح القوي الكبري بالمنطقة . إن العدائيات المحتملة من أريتريا في البحر الأحمر تتمثل في الأتي :

القيام بعمليات بحرية ومساندة للطيران علي محور الساحل لضرب وتدمير القواعد البحرية والجوية وإحتلال المراسي والموانى علي الساحل .

القيام بضربات جوية وبحرية محددة ضد الأهداف الإستراتيجية للدول المطلة علي البحر الأحمر بالطيران والصواريخ وبمعاونة خارجية .

إنزال مجموعات ضفادع بشرية لتخريب المنشأت البحرية وزرع الغام بحرية لقفل مداخل الموانى والمشاركة في الحصار البحري الذي تفرضه القوي الكبري.

الدور الأمريكي:

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية عراب النظام العالمي الجديد، وتسعي عن كثب وفق رؤيتها _ لإستقرار العالم والحفاظ علي أوضاعه بهدوء نسبي ، إذ أن عدم الإستقرار يهدد مصالحها التجارية والسياسية الواسعة في العالم ، الأمر الذي سعت معه الي بناء قواعد عسكرية وتكوين أحلاف للحفاظ علي مصالحها ،من خلال وضع شبه الجزيرة العربية وحقول النفط في الخليج والبحر الأحمر تحت نفوذها. ومنذ الخمسينات كانت المصالح الأمريكية في البحر الأحمر تشمل إسرائيل وبعض الأقطار العربية فضلا عن أثيوبيا وظلت السياسات الأمريكية علي المستوي الدولي تؤيد حرية إسرائيل في الملاحة في البحر الأحمر ،كما كان دعم الولايات المتحدة لاقطار البحر الأحمر العربية ثأنوياً بالنسبة لدعمها لإسرائيل . ومن أجل بسط الولايات المتحدة الامريكية سيطرتها على المنطقة وإعادة ترتيب التوازنات و التحالفات الاقليمية صرحت مشروع القرن الافريقى الكبير ويشمل دول اثيوبيا والصومال وإريتريا وجيبوتى ويوغندا وكينيا ورواندا وبروندى والسودان وجنوب السودان [6].

تشمل المصالح الأمريكية في هذه المنطقة الحفاظ علي إحتياجات النفط الخليجية ، وتنظر أمريكا الي أمن الشرق الأوسط لاسيما البحر الأحمر كعنصر حيوي في صيانة طريق النفط المأمون

الي الغرب . تهدف الجهود السياسية العسكرية الأمريكية في منطقة البحر الأحمر علي الحفاظ الي حرية الوصول الي الخليج العربي والبحر الأحمر وحماية المصالح الأمريكية في المنطقة ، ولهذا إتخذت الولايات المتحدة سياسة قائمة علي الإعتبارات السياسية المتوازنة مع بعض الدول والمنحازة مع إسرائيل .

يعتبر خليج العقبة في قلب الإستراتيجية الأمريكية ، كما أن دولة إسرائيل أصبحت قاعدة لها ولاسيما بعد أن تولت أمريكا مسئولية أمنها بعد حرب 1967م وأصبحت ولاية أمريكية بعد إتفاقية التحالف الإستراتيجي الموقعة بين الطرفين ، ويوضح الكاتب والمحلل الأمريكي برنارد لويس هذا الإهتمام الأمريكي الإسرائيلي فيقول : (أن هدف السياسة الأمريكية في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط عموماً هو منع ظهور أي قوة إقليمية بخلاف إسرائيل تسيطرعلي مقدرات المنطقة).

تضع الولايات المتحدة الأمركية مصلحة إسرائيل وتفوقها الدائم في مختلف المجالات العسكرية والإقتصادية في منطقة البحر الأحمر في الإعتبار ، هذا مما يشكل تهديداً واضحاً لأمن الدول العربية المشاطئة علي البحر الأحمر ، كما توفر الولايات المتحدة ضمان حرية الملاحة البحرية للإسطول التجاري الإسرائيلي جنباً الي جنب مع أساطيلها التي تعبر البحر الأحمر ومنه الي البحر المتوسط أو الي المحيط الهندي كجزء من إستراتيجيتها في المنطقة ، ، وبالتالي فرض نوع من السيطرة الإحتكارية علي بترول الشرق الأوسط ومنع التعددية النووية في المنطقة ، وتري الولايات المتحدة في إسرائيل إمتداداً لمؤسساتها وقيمها وإسلوب حياتها في الشرق الأوسط في قلب المنطقة العربية ، ومن الآليات والأساليب التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية عملياتها العسكرية الخاصة في الحرب علي الإرهاب والعمليات في العراق وأفغانستان مايسمي بالضربات الإستباقية أو الإحترازية ، وتظهر هذه الإستراتيجية والإسلوب الأمريكي في ماعرف بمبدأ كارتر الذي أعلنه الرئيس الأمريكي كارتر في 24 يناير 1980م من أجل الحفاظ علي المصالح الأمريكية الحيوية في الشرق الأوسط والخليج العربي ، ويقول تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أن أي محاولة تستهدف السيطرة علي المنطقة إعتداء علي مصالحها الحيوية وستقوم برد مثل هذا العدوان بشتي الوسائل لديها بما في ذلك القوة المسلحة .

مع إنهيار الإتحاد السوفيتي منذ منتصف الثمانينات وسقوط الأنظمة الموالية له في منطقة البحر الأحمر والمشرفة علي مداخله الجنوبية في عدن وأرتريا ، أصبحت السيادة المطلقة في المحيط الهندي،البحر الأحمر ،بحر العرب والخليج العربي للإسطول السابع.

بعد حادثة 11 سبتمبر الإرهابية ، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب علي الإرهاب وكمنطقة لتنفيذ إستراتيجيتها في حربها ضد الإرهاب وبعد تفجير المدمرة الأمريكية كول في ميناء

عدن اليمني عام 2003م ، تبع ذلك إنشاء قاعدة أمريكية في جيبوتي مهمتها المراقبة الإستخبارية علي المنطقة والتحرك في مياه البحر الأحمر ، وقد بلغت قواتها مطلع عام 2003م نحو 9 الف فرد تم دعمهم بعدد الف فرد من مشاة البحرية وذلك في إطار الإستعدادات لشن الحرب ضد العراق .

تتواجد الولايات المتحدة عمليا في خليج عدن والبحر الأحمر وبحر العرب والخليج العربي لاهمية المنطقة ، حيث تعبر من خلالها 20% من حجم التجارة العالمية ونسبة أعلي بكثير من شحنات الطاقة والحاويات ، وهي طريق الشحن الرئيسية لامدادات النفط من الخليج والصادرات الصينية والأسيوية الي أوربا والموارد الأفريقية ، وتعمل الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق إستراتيجيتها في البحر الأحمر والقرن الإفريقي والخليج العربي بموجب أدوات تعكس حجم النفوذ الكبير التي تتمتع به المنطقة .

الدور البريطاني:

إن الوجود العسكري البريطاني في الشرق الأوسط عموماً هو وجود بحري في الأساس يتألف من وحدة عمليات بحرية يستند علي التسهيلات الممنوحة له من بعض الدول العربية ، وتحتفظ بقوة دائمة في منطقة الخليج العربي ، كما ترابط أعداد من القطع البحرية البريطانية من وحدة عمليات الشرق الأقصي موزعة بين هونج كونج وسنغافورة ، ويمكن دفع جزء منها عند الضرورة الي منطقة البحر الأحمر هذا بالإضافة الي بعض القطع البحرية في قاعدة ديموغارسيا مع قوة خاصة للتدخل وفي حالة من التأهب الدائم لدفعها متي مادعت الحاجة الي مناطق الازمات عبر البحار ولدعم القوات البريطانية في منطقة الخليج ، ورغم إن بريطانيا لاتملك قواعد بحرية دائمة في البحر الأحمر إلا أن لديها قواعد بديلة في قبرص .

بجانب هذا الوجود البحري فإن لبريطانيا وجوداً جوياً في قواعد جوية في منطقة الخليج وتركيا جنباً الي جنب مع القوات الجوية لحليفتها أمريكا تحت غطاء مراقبة وتأمين المنطقة في الخليج العربي ولاشك إن لهذا الوجود البحري والجوي تاثير وتهديد مباشر علي أمن البحر الأحمر والدول المطلة عليه في ظل التبعية التي أصبحت سمة لبريطانيا في تأييدها ومساندتها للولايات المتحدة الأمريكية وسياستها في المنطقة .

الدور الفرنسي :

تحتفظ فرنسا بقوات تتراوح بين 18-20 الف جندي خارج الساحة الأوربية موزعة بين المحيط الهادي والمحيط الهندي والبحر الأحمر ، وبذلك تمثل أكبر وجود غربي في ماوراء البحار بعد الولايات المتحدة الامريكية . وتعبير جيبوتي أكبر قاعدة فرنسية وبها عدد(ثلاثة الف جندي علي البحر الأحمر) وبجانب قربها من باب المندب وتحكمها فيه ، فانها قريبة من مضيق هرمز

،كذلك لفرنسا قواعد عسكرية في جزيرتي ريونيون ومريوت في جنوب المحيط الهندي الي الشرق من مدغشقر ، كما أنشأت فرنسا في عام 1979م لواء تدخل عبر البحار والذي يمكن نقله الي مناطق التوتر عند الضرورة وبمرونة عالية .

إن التغييرات التي جعلت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر إستعداداً للتدخل العسكري المباشر لحماية مصالحها في المنطقة أدت الي بروز دور فرنسا بصورة أكبر حيث ينحصر التنافس الدولي في منطقة القرن الأفريقي الآن بينهما ، حيث تحتفظ الأخيرة بقاعدة في جيبوتيي وعلي إتفاقية للدفع عسكرياً وإقتصادياً معها ، فضلاً عن علاقاتها المتميزة مع كلا من المملكة العربية السعودية ومصر وذلك لاثبات وجودها وإرادتها المستقلة أمام الوجود الأمريكي كقوة لها وزنها الدولي الفعال .

الدور الإسرائيلي :

تعتبر اسرائيل الوحيد فى المنطقة العربية فيما عدا مصر التى لها سواحل تطل على البحرين الاحمر و المتوسط بسبب هذا الموقع وبسبب ظروفها الاقتصادية واعتمادها فى كثير من الموارد على العالم الخارجى ، فمن هنا كانت اهمية المواصلات البحرية. تعتبر الاستراتيجية مكملة للاستراتيجية الأمريكية فى البحر الاحمر والمحيط الهندى للتأمين وصول النفط لاسواق الامريكية والاوربية[7].

تقوم الإستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر والقرن الأفريقي علي محورين هما:-

- الخطة الكبري التي تقوم علي شد الأطراف وتكثيف الإستيطان.
- معالجة مشاكل الأمن الجاري لتأثير الدولة ومواجهة مشاكلها الأمنية الآنية.

تقوم هذه الإستراتيجية علي أساس أن البيئة المحيطة بإسرائيل بيئة معادية ولكي تحافظ علي بقائها يجب أن تبقي جيرانها في حالة ضعف دائم ، لذلك تبنت القيادة الإسرائيلية إستراتيجية شد الأطراف بحيث ينشغل العالم العربي بدول الجوار الجغرافي في تركيا ، وايران ، واثيوبيا ، وارتريا ويغلب الطابع الأمني علي السياسة الإسرائيلية حيث طرحت نظرية الأمن الإسرائيلي التي وضعها المؤسسون الأوائل للدولة اليهودية علي عدة أُسس أهمها الإحتفاظ بالأرض كعمق إستراتيجي ضروري للدفاع عن الدولة ، ونقل المعركة بسرعة الي ارض العدو ، والإحتفاظ بالتفوق النوعي علي كل الدول العربية والإسلامية ، والمبادرة وعدم الإنتظار للقيام برد الفعل الحاسم.

تهدف إسرائيل الي تحويل البحر الأحمر الي بحيرة يهودية تتولي قواعد النقب حماية المصالح والمطامع اليهودية فيها ، كما إنها تسعي للإنطلاق عبر البحر الأحمر صوب الكنوز الدفينة في شبه الجزيرة العربية ، كما أن سعي إسرائيل لانشاء ممر بحري بين عسقلان وإيلات هو خطوة نحو تحقيق الأهداف اليهودية في البحر الأحمر .

تمكنت إسرائيل من التواجد عسكرياً جنوب البحر الأحمر بعد نجاحها في التواجد شماله والتجسس علي الدول العربية ومراقبة حركة الملاحة في هذه المنطقة الحيوية وحماية قوافل تجارتها في هذا الشريان الحيوي ، كما توسعت إسرائيل في حجم تواجدها جنوب البحر الأحمر في الجزر الإرترية بعد تواجدها في جزيرة دهلك عام 1975 ، وقامت بإستئجار جزيرتي حالب وفاطمة الواقعتين جنوب البحر الأحمر وجزيرة دميرا .

شهد عقد التسعينات من القرن العشرين تبلور التحرك الإسرائيلي في إتجاهين رئيسين ، الإتجاه الشمالي وتمثل بالتحالف العسكري التركي الإسرائيلي المستند علي الدعم الأمريكي ، والإتجاه الجنوبي تمثل في التمدد الإستراتيجي في جنوب البحر الأحمر عبر التحالف مع أريتريا . أعتبر بعض المحللين الإسرائيلين أن ناشر الطائرات الإسرائيلية شرق تركيا نتيجة للإتفاق الإسرائيلي التركي في فبراير 1996م وإنتزاع جزيرة حنيش الكبري اليمنية بواسطة أريتريا يندرج في إطار إستراتيجية وقائية تنفذها إسرائيل تحسباً لتهديدات عربية محتملة تعرض للخطر الخطوط الملاحية في البحر الأحمرر ولمواجهة أي تهديد يملك أن يصدر عن إيران .

دواعي التنافس و الصراع بالبحر الأحمر :

البحر الأحمر كيان ذو خصوصية عليا أهلته لأن يتبوأ مكاناً متقدماً بين المسطحات المائية علي كافة الاصعدة ، مما حدا بهذه المسطحات أن تلعب دورا بارزا في السياسات الدولية، وهذا ماجعل معيار القدرة البحرية بأن يكون مقياساً لتطور الدول وامتلاكها للقرارات الدولية (حرب المياه).

تنامت التهديدات الامنية بالبحر الأحمر في كل مستوياتها (الدولية الاقليمية والمحلية) ويعزي ذلك لتطور وتزايد التجاذبات والصراعات التي أججت التنافس والسباق من أجل أخضاعه ودول حوضه لقبضة الدول ذات الاطماع الاستعمارية.

ويواجه أستهداف عالمي ممنهج ، يتمثل في قضية تدويل البحر الأحمر (علي خلفية تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001 م) وما تبعها من عمليات لمكافحة الارهاب ، والعمليات التي يقوم بها المجتمع الدولي لمحاربة خطر القرصنة في سواحل الصومال، كما يشهد عددا من التحديات الاقليمية متمثلة في استمرار الصراع الإستراتيجي والأزلي بين العرب وإسرائيل ، والصراع بين التحالف العربي والحوثيين في اليمن عند مضيق باب المندب ، ونشاط الجماعات المرتبطة بتنظيم داعش في شبه جزيرة سيناء ، بالإضافة للنزاع حول (أوجادين) بين إثيوبيا والصومال.

أثر التنافس الدولى على الأمن السودانى :

المشكلة الاستراتيجية الاساسية التى تواجه القادة فى القرن الافريقى عندما ياتى الحديث عن الامن القومى والامن الاقليمى تمكن فى كيفية تعزيز الامن اقومى دون التقليل من الامن الاقليمى [8].

التنافس والصراع بين أمريكا وروسيا والصين على التواجد والمصالح وعينهم على الساحل السودانى والذى يعتبر منفذ مهم لأفريقيا على البحر الأحمر :

لاشك أن التنافس والصراع الدولي والإقليمي حول المياه والنفط والموارد والصراع العربي – الإسرائيلي والتهديدات الإيرانية والحرب الدائرة على الإرهاب تجعل منطقة الساحل السودانى دوماً تحت دائرة التنافس والصراع الإقليمي –والدولي.

أهمية المنطقة ووجودها في قلب الأحداث والتحركات المختلفة، يوضح بان هناك أهداف معلنة وأخرى خفية تتعلق بالتنافس الإقليمي والدولي في الساحل السودانى وهي كالآتي:-

الأهداف المعلنة لعملية التنافس الإقليمي والدولي:

- حماية حرية الملاحة البحرية.
- مرافقة ناقلات النفط والسفن التجارية التي ترفع علم تلك الدول.
- مكافحة القرصنة .
- حماية مصالح الدول.
- مكافحة الإرهاب ودعم السلام.
- قواعد للانطلاق لتنفيذ عمليات ومهمات عسكرية (حرب اليمن من إريتريا).
- الحصول على أكبر عدد من الأصدقاء والحلفاء.

الأهداف الغير معلنة للتنافس:

وضع اليد على الثروات والإمكانيات والسيطرة على الأسواق.

الاستيلاء على المنطقة الاستراتيجية والمضطربة.

التدخل في الشؤون الداخلية تحت مظلة أي دعاوى أو التأثير على مواقف تلك الدول

فرض الهيمنة العسكرية والأمنية.

عتبر التنافس الإقليمي والدولي في السيطرة على الساحل السودانى وعلى الموانئ المطلة على البحر الأحمر والتحكم في مياهه البحرية المهدد الأكبر في ظل التدافع المحموم وفرض النفوذ الذي يشهده الساحل السودانى في السنوات الأخيرة، ومن أهم المخاطر والتحديات المحتملة لهذا التدافع والتنافس الآتي:

- المواجهات العسكرية والحروب بين الاطراف بدعم أطراف خارجية
- التواجد العسكري الكثيف القابل للانفجار في أي وقت من الأوقات.
- الأزمات وزراعة الألغام البحرية بهدف التأثير في حركة الملاحة البحرية في البحر الأحمر.

- مهاجمة المنشآت البحرية والقطع البحرية.
- الجريمة المنظمة وأعمال القرصنة.
- المخاطر البيئية .
- التوترات والتهديدات المتعددة لعدة دول بمنطقه والذى سيؤثر على الساحل السوداني الوجود الإسرائيلى والإيرانى والملشيات الصوماليه وملشيات الحوثى وإنعكاساتها على الساحل السودانى .

فرص تحقيق الامن القومي السودانى بالبحر الأحمر :

للسودان دعامات أساسية ومرتكزات يستند إليها في تحقيق مصالحه الوطنية ، وهكذا مصالح تتطلب إجراءات نوعية خاصة لكي يلعب دوره المعني في مسرح السياسة البحرية .

المصالح المشتركة مع دول الحوض خاصة ذات التماس البيني للعلاقات الحميدة ، يشكل قاعدة لعمل تجالفات وتجمعات وروابط للاستفادة من موارد البحر الاحمر ، أو التنسيق العسكري والامني والاقتصادي حتي السياسي حتي يتطور ذلك العمل الي تكتل او تجمع اقليمي باسم دول البحر الاحمر الاحمر ومن خلال هذا التجمع سيحقق السودان الكثير من الفوائد والانجازات علي كافة الاصعدة [9].

قد تلعب المصالح المشتركة لدول الجوار الحبيسة المستفيدة من الموانئ في الاستيراد والتصدير ، قد تلعب دوراً في الاستقرار بالبحر الاحمر من ناحية ، ومن ناحية أخري امتلاك السودان لمقدرات بحرية طبيعية ومسرح يذخر بالمكتسبات المتميزة والمكتنزات الفوقية والقاعية مما يدفعه للدخول في شراكات ذكية مع دول القدرة البحرية الاستراتيجية ، فضلاً العلاقات الجيدة للبلاد مع دول الحوض .

من خلال التحليل للمهددات للواجهة البجرية في البحر السوداني نجد أن فرص تحقيق الأمن القومي السوداني يتم عبر المستوي العالمي والمستوي الإقليمي والمستوي الداخلي, ، فضلا عن إضطلاع الأجهزة المختلفة للدولة بمهامها لتأطير المؤسسية وبناء قدرات الدولة.

الخاتمـــة:

تشير الوقائع والاحداث المعاصرة الي أن منطقة البحر الأحمر أصبحت موضع جذب وإهتمام المجتمع الدولي ، ومن خلال التحليل المعلوماتي يتأكد لنا أن التنافس والوجود الدولي والإقليمي بهذه المنطقة ،وما أفرزه من اصطفافات وصراعات حادة علي إحكام السيطرة والنفوذ بها يؤدي الي التأثير المباشر علي الأمن الوطني السوداني، وبالتالي فان الامن البحري الوطني حتماً يتأثر بذلك.

الأهميه الأمنية والعسكرية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والإستراتيجيه والتحديات التى تهدد أمن الساحل السودانى بجانب واقع المنطقة وما حولها من إضطربات وهشاشة أمنيه ، يوثر كثيراً على الساحل السودانى والذى يخلو تماماً من التواجد القوى في ساحله الطويل وجزره المنتشره .

المستبعد أن تستمر الأوضاع الأمنية هادئة بمنطقة الساحل السودانى وذلك للتداخل الإقليمي والدولي العنيف ولحالة الإضطرابات والحروبات التي تحيط بالمنطقة، بجانب استمرار توسع نفوذ كل من روسيا والصين منطقة الساحل السودانى .

النتائج:

1. إختلال التوازن في منطقة الساحل السودانى والفقر والتدهور الاقتصادي والحروبات ونزاعات الحدود وعدم الإستقرار السياسي والسعي لإقامة تحالفات مع أطراف خارجية شكّل إختلال في التوازن القوة في المنطقة وتسبب في إحداث صراعات إقليمية وداخلية أسهمت في الهيمنة الأجنبية وأعطها مبررات للتدخل العسكري الخارجي .
2. التنافس الدولي والإقليمي لتحقيق أهداف عسكرية وسياسية واستراتيجية واقتصادية في المنطقة مهدد أساسي لمستقبل أمن البحر الأحمر والساحل السودانى .
3. وصول التنافس الإقليمي والدولي في الساحل السودانى إلى درجة عالية من التعقيد والتداخل بين العلاقات والمصالح الإقليمية والدولية المتداخلة ,أثر ذلك سلباً على السودان.

التوصيـــات

يجب أن يضع السودان خطه عاجل لتأهيل أسطوله البحرى وتطويره وإمتلاك فرقاطات حربيه وزوارق حربيه ذات كفاءة قتاليه عاليه لحمايه ساحله الطويل الممتد.

تأهيل الجزر السودانيه الكبرى وإنشاء قواعد عسكرية ورادرات لرصد كل الخروقات والحد من الجرائم في الساحل السوداني.

تكوين قوات خفر السواحل السودانيه وإعدادها بصورة علميه وأمنيه وعند تكوينها لابد من إستصحاب التجارب الدوليه والإقلميه في تكوينها ، مع العلم أن منظمة الأمم المتحده لاتدعم القوات النظاميه تدعم قوات خفر السواحل لأنها تعتبرها قوات مدنيه

إبرام إتفاق مع أحد الدول العظمى (أمريكا أو روسيا) والسماح لها بتكوين مركز لوجستى أو قاعده بحريه ،بشروط مجزيه لتطوير البحريه السودانيه كماً ونوعا وتدريب كادرها البشرى والمساهمه الفاعله في صناعة الرادرات والقطع البحريه والفرقاطات المتطوره والدفاع الجوى السودانى ، ومن جانبنا نرشح دولة روسيا والتى سبقت أن وعدت بذلك للسودان في حالة السماح لها بتكون القاعده البحريه.

الهوامش:

(1) سامي عبدالعزيز عثمان،أمن البحر الاحمر أبعاد ومخاطر،القاهرة : دار الكتب المصرية، 2016م،ص10-15.

(2) سهام عزالدين جبريل ، ظاهرة القراصنة على سواحل الصومال وخليج عدن ، المكتب العربي للمعارف ، القاهرة ، 2015م ، ص 91.

(3) امال ابراهيم محمد ، الصراع الدولى حول البحر الاحمر ، مركز الدراسات والبحوث اليمنى ، صنعاء ، 1993م ، ص24.

(4) متوكل دفع الله محمد عبد الرحمن: (أثر الأمن البحري علي الأمن القومي السوداني)، مجلة المرصد،ادارة التوجيه ، الخرطوم ، 2013م ، ص 56.

(5) الأمين عبد الرازق ادم ، دور اريتريا فى استقرار منطقة القرن الافريقى والبحر والاحمر ،199م-2002م ، مطابع السودان للعملة ، الخرطوم ، 2008م ، ص75.

(6) سامي عبد العزيز عثمان، مصدر ساق

(7) احمد عزالدين نورى صراع الدول العظمى فى القرن الافريقى واثره على أمن البحر الأحمر ، الدار لنشر وتوزيع ، القاهرة ، 2022م ، ص120.

(8) الصادق عبدالله احمد ، الاستراتيجية الاسرائيلية فى البحر الاحمر وتاثيرها على الامن القوى السودانى ، الافريقية الدولية للنشر ، القاهرة ،2017م ، ص154.

(9) صلاح الدين عبدالرحمن الدومة ،امن القرن الافريقى ، مطبعة جي تاون الخرطوم ، 2005م، ص280.

(10) طارق أحمد شرف الدين عبد القادر ، البحر الاحمر الاستراتيجي ،اكاديمية نميري العسكرية ، الخرطوم ، 2019م ، ص 110.

المصادر والمراجع:

أولاً: القران الكريم.

ثانياً: الكتب العربية.

(1) آمال إبراهيم محمد، الصراع الدولى حول البحر الاحمر فى النصف الثانى من القرن التاشع عشر، مركز الدراسات والبحوث اليمنى - دار الفكر المعاصر - لبنان - بيروت، 1993م.

(2) الأمين عبدالرازق آدم، (دور اريتريا في استقرار منطقة القرن الافريقي والبحر الأحمر، 1991 - 2002م).

(3) سهام عزالدين جبريل، ظاهرة القرصنة على السواحل الصومالية وخليج عدن، (دراسة في الأبعاد والتداعيات الإقليمية والدولية)، الطبعة الأولى 2015م، القاهرة.

(4) الصادق عبدالله أحمد محمد، بعنوان الاستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر وتأثيرها على الأمن الوطني السوداني، (2009-2016م)، الإفريقية الدولية للنشر، القاهرة، (1438هـ - 2017 م).

(5) صلاح الدين عبدالرحمن الدومة ، أمن القرن الافريقي، مطبعة جي تأوون - الخرطوم -2006م.

(6) عادل حسن محمد أحمد، تحديات الأمن القومي السوداني بعد نهاية الحرب الباردة واستراتيجية مواجهتها، الخرطوم، شركة مطابع الاسودان للعملة المحدودة،2013م.

(7) احمد عزالدين نورى ،صراع الدول العظمى فى القرن الافريقى واثره على امن البحر الاحمر، الدار العالمية للنشر والتوزيع ، القاهرة ،2022م.

(8) متوكل دفع الله محمد عبد الرحمن: (أثر الأمن البحري علي الامن القومي السوداني)، مجلة المرصد،ادارة التوجيه ، الخرطوم ، 2013م .

(9) سامي عبدالعزيز عثمان،أمن البحر الاحمر أبعاد ومخاطر،(القاهرة : دار الكتب المصرية)، 2016م

انعكاسات مشروع سد النهضة على مستقبل المياه في السودان ومصر (دراسة تحليلية)

د. سويدا الفؤاد بله

باحثة

المستخلص:

خططت إثيوبيا لإقامة عدة مشاريع على النيل الأزرق وهذه المشاريع إذا تم تنفيذها ستؤثر وتقلل من حصة كل من السودان ومصر وتمكن اثيوبيا من التحكم في مياه النيل و يذداد الامر خطورة في حال عدم وجود إتفاقية تجمع عليها دول الحوض كما أن التطورفي القانون الدولي يسمح بمراجعة الاتفاقيات القائمة والنظر فيها بعين الإنصاف نسبة للتغيرات الجوهرية التي حدثت في المنطقة. إن أمن الدول في الالفية الثالثة يعتمد بصورة متزايدة علي الأمن الطبيعى أي تامين الحصول علي الموارد الطبيعية عن طريق ضمان الوصول الي مصادر الطاقة والثروة المعدنية والمياه والاراضى القابلة للزراعة، والمنافسة العالمية علي الموارد الطبيعية ستكون مصدرا للخلافات الاقتصادية والاضطرابات وعدم الاستقرار، الامر الذى يقضى بنشوب الصراعات المسلحة، حيث اصبحت المياه هذه الايام الخصم الاول في معظم دول العالم، ولا ذالت مياه النيل تراوح مكانها بين دولتى المصب وبقية دول حوض النيل، واثيوبيا نفذت مشروعها المائي الاضخم علي مستوي أفريقيا ليكون سد النهضة هو سد الالفية لضخامته مبنآ وسعة تخزينية.كل من يتابع ويهتم بقضية المياه لا يغيب عن ذهنه قيام سد النهضة او سد الالفية العظيم، والذي شغل الراي العام في دولتى المصب وان هنالك جدل وحراكا بين دولتى المصب والمجري بداء ومازال منذ بدء اثيوبيا في تحويل مجري النيل الازرق تمهيدا لقيام السد الحديث الذي جاءت أسماءه علي قدر اهميته كما ان للسدود الاثوبية بصفة عامة وسد النهضة بصفة خاصة اثار بالغة علي دولتى المصب، سوف تؤدى الي احداث عجز في تدفق مياه النيل الواردة الي دولتى المصب و سوف تتقاسم كل من العجز في ايراد النيل طبقا لما جاء في اتفاقية 1959م بين السودان ومصر بالتساوى.

The implications of the Renaissance Dam project on the future of water in Sudan and Egypt (analytical study)

Dr. Sweden Al-Fouad, Balla

Abstract:

Ethiopia has planned to establish several projects on the Blue Nile, and these projects, if implemented, will affect and reduce the share of Sudan and Egypt and enable Ethiopia to control the waters of the Nile. And consider them with fairness in proportion to the fundamental changes that have occurred in the region. The security of states in the third millennium is increasingly dependent on natural security, that is, securing access to natural resources by ensuring access to energy, mineral wealth, water and arable land, and global competition for natural resources will be a source of contention. Economic, turmoil and instability, which necessitates the outbreak of armed conflicts, where water has become these days the first opponent in most countries of the world, and the Nile waters have not moved between the downstream countries and the rest of the Nile Basin countries, and Ethiopia has implemented its largest water project at the level of Africa to be the Renaissance Dam is The Millennium Dam is due to its huge building and storage capacity. Everyone who follows up and cares about the water issue does not lose sight of the Renaissance Dam or the Great Millennium Dam, which occupied public opinion in the two downstream countries and that there is controversy and movement between the downstream and Hungarian countries since the beginning of Ethiopia's diversion of the Blue Nile As a prelude to the establishment of the modern dam, whose names came in proportion to its importance, and the Ethiopian dams in general and the Renaissance Dam in particular have profound effects on the two downstream countries. And that there is controversy

and movement between the downstream and Hungarian countries, with a disease that has been going on since Ethiopia began diverting the course of the Blue Nile in preparation for the establishment of the modern dam, whose names came to the extent of its importance. The flow of the incoming Nile waters to the two downstream countries, and they will share the deficit in the Nile›s revenue according to what was stated in the Sudan and Egypt 1959 agreement equally.

مقدمة:

لم يعد استخدام الأنهار قاصراً على الزراعة والملاحة ولكنه تجاوز ذلك إلى العديد من الاستخدامات المتطورة الصناع، والكهرباء، والتجارة وغيؤرها والتي أثرت بدورها في كم ونوع مياه الأنهار الدولية مما أدى إلى تزايد فرص نشوب الصراعات والنزاعات المائية في أنحاء متفرقة من العالم، وفي ظل هذا التصور فإن الجهود الرمية لبحث ودراسة مشاكل المياه تتمتع بقيمة نظرية وعلمية حيث يمكن الاستفادة منها في تطوير أفضل السبل للإنتفاع العادل والمشترك لموارد النهر الدلوي المائي الطبيعي .

تشكل المياه السطحية علي ظهر الارض حوالي 54% من جملة المياه المتجدد سنوياً. مما يزيد من حدة مشاكل المياه في احواض الانهار عوضا عن التهديدات الخارجية من دول منابع الأنهار مثل المنابع الاستوائية وكذلك الاثيوبية لنهر النيل التي تشكل 85% من ايراد نهر النيل، ومثلها المنابع التركية لنهري دجلة التي تشكل 52%، ,وتشكل الفرات 90% من ايراده السنوي.[1]

تكمن التهديدات الخارجية لدول منابع الانهار مثل إثيوبيا وتركيا، واسرائيل والسنغال في إقدام هذه الدول على إنشاء مشروعات مائية من شأنها خفض حصص المياه التي تصل إلي بعض الدول الاخرى مثل السودان ومصر وسوريا والعراق وفلسطين وموريتانيا.[2]

أن توتر العلاقات بين دول منابع نهر النيل وعلي رأسهم إثيوبيا ودولتي المصب مصر والسودان، أدي إلي إنشاء مفوضية جديدة تضم ستة دول من دول منابع نهر النيل (إثيوبيا – أوغندا- تنزانيا – رواندا – كينيا - بوروندي)، والتي تهدف إلي إعادة توزيع موارد عائد مياه النيل بين دول الحوض وإسقاط الاتفاقيات المائية المبرمبة سابقاً، وحق انشاء مشروعات مائية (سدود) في دول المنابع دون الرجوع إلي دول المصب.

لقد تصاعدت منذ منتصف ثمانينات القرن العشرين نداءات شتي، تحذر من نقص حاد في مياه العالم باسره و أن صراعا محموما سيثور من بواعث اللهفة الي حيازة الماء أو البحث عن مصادر مائية متجددة في ظل جفاف يكاد يطال نصف مساحة الكرة الارضية وخوف متنام من

جراء نقص كمية المياه الصالحة لإستخدام الانسان وهي ظاهرة خطيرة تظلل العلاقات الدولية وتدخل في صلب الصراعات السياسية.[3] بدأت اثيوبيا في تنفيذ سد النهضة بمعاونة دول كبري، وان هنالك فوائد ومخاطر من انشاء السد علي دولتى المصب وكذالك اثيوبيا نفسها، لسد النهضة تاثيرات سالبه كما له فوائد وخاصة السياسية ومكاسبها من دول الغرب، ولكن يبقى الحوار والاتفاق بين الدول الثلاثة اثيوبيا والسودان ومصر وهو الحل الامثل لتفادى الاضرار الناتجة من السد والإستفادة فوائد السد، وليس التهديد والوعيد بالحرب والقتال.

أ/ الهدف الاساسي من بناء السد هو انتاج طاقة كهربائية بغرض التصدير للدول المجاورة ويبلغ انتاج الكهرباء 600 ميقاواط وتصبح كفاءة السد 100% اذا امكن تشغيل جميع وحدات انتاج الكهرباء 24 ساعة يوميا و 365 يوم في السنة، وفي هذه الحالة يكون اجمالي الطاقة المنتجة سنويا هو 52560 ميقاواط. تعادل كفاءة سد النهضة الكهربائية 28/5 % من السعة الكلية في حالة انتاج 6000 ميقاواط 33% في حالة انتاج 52560 ميقاواط.

قيام سد النهضة الاثيوبي :

إن أمن الدول في الالفية الثالثة يعتمد بصورة متزايدة علي الامن الطبيعى، أي تامين الحصول علي الموارد الطبيعية عن طريق ضمان الوصول الي مصادر الطاقة والثروة المعدنية والمياه والاراضى القابلة للزراعة والمنافسة العالمية علي الموارد الطبيعية المتزقع أن تكون مصدرا للخلافات الاقتصادية والاضطرابات وعدم الاستقرار، الامر الذى يقضى بنشوب صراعات مسلحة.

اصبحت المياه هذه الايام الخصم الاول في معظم دول العالم ولا زالت مياه النيل تراوح مكانها بين دولتى المصب وبقية دول حوض النيل واثيوبيا تقيم سد النهضة علي النيل الازرق، واختلاف كبير حول تبعات ذالك علي دولتى المصب .

كل من يتابع ويهتم بقضية المياه لا يغيب عن ذهنه قيام سد النهضة او سد الالفية العظيم، والذي يشغل الراي العام في دولتى المصب .

ان هنالك جدل وحراكا شديدا في الحديث الذي جاءت أسماءه علي قدر اهميته كما ان للسدود الاثوبية بصفة عامة وسد النهضة بصفة خاصة اثار بالغة علي دولتى المصب، سوف تؤدى الي احداث عجز في تدفق مياه النيل الواردة الي دولتى المصب، وكل من العجز في ايراد النيل طبقا لما جاء في اتفاقية السودان ومصر بالتساوى.

اثيوبيا بدأت في تنفيذ قيام سد النهضة بمعاونة دول كبري، وان هنالك فوائد ومخاطر من انشاء السد علي دولتى المصب وكذالك اثيوبيا نفسها.

لسد النهضة تاثيرات سالبه كما له فوائد وخاصة السياسية ومكاسبها من دول الغرب، ولكن يبقى الحوار والاتفاق بين الدول الثلاثة اثيوبيا والسودان ومصر وهو الحل الامثل لتفادى الاضرار

الناتجة من السد والاستفادة من فوائد ومحاسن السد، وليس التهديد والوعيد بالحرب والقتال.

الهدف الاساسي من بناء السد هو انتاج طاقة كهربائية بغرض التصدير للدولة المجاورة ويبلغ انتاج الكهرباء ٠٠٦ ميقاواط وتصبح كفاءة السد ٠٠١٪ اذا امكن تشغيل جميع وحدات انتاج الكهرباء ٤٢ ساعة يوميا و ٥٦٣ يوم في السنة، وفي هذه الحالة يكون اجمالي الطاقة المنتجة سنويا هو ٠٦٥٢٥ ميقاواط.

تعادل كفاءة سد النهضة الكهربائية 28/5 % من السعة الكلية في حالة انتاج 6000 ميقاواط 33% في حالة انتاج 52560 ميقاواط .(1)

الأول: ضمان تدفق المورد االطبيعي لهذه القوى العالمية في الوقت الحاضر.

الثاني: السيطرة على الأماكن التي يتواجد فيها المورد الطبيعي بكميات كبيرة في الحاضر والمستقبل بذل المستكشفون الأوربيون وقتاً طويلاً وجهداً خارقاً ومالاً كثيراً وتنافساً حاداً في الوصول إلى منابع النيل الأبيض في أواسط أفريقيا في منتصف القرن التاسع عشر، وفقد بعضهم حياته في سبيل ذلك. لكن اتضح لاحقاً أن البحيرات الاستوائية في أواسط أفريقيا هي في حقيقة الأمر المصدر لحوالي 14 % فقط من مياه النيل، وأن المصدر الحقيقي لمياه النيل هو الهضبة الإثيوبية. فإثيوبيا هي المصدر لكل مياه النيل الأزرق، ونصف مياه النيل الأبيض عبر نهر سوباط الذي ينبع في إثيوبيا ويلتقي بالنيل الأبيض في جنوب السودان. ويرفع نهر سوباط مساهمة النيل الأبيض إلى 28 % من مياه النيل, عليه فإن إثيوبيا تساهم بحوالي 86% من مياه النيل ورغم ضعف إيراد النيل الأبيض، إلا أن مساهمته تنساب بانتظام على مدى العام بسبب انتظام سريانه من بحيرة فكتوريا، وعبر مستنقعات جنوب السودان. هذا على عكس النيل الأزرق الذي تأتي معظم مياهه في فترة الفيضان التي تمتد من نهاية شهر يونيو حتى بداية شهر أكتوبر من كل عام. وهكذا يعوض النيل الأبيض بانتظام انسيابه طوال العام الضعف الناتج عن الانسياب الموسمي للنيل الأزرق. وقد أصبح النيل الأزرق مصدراً كبيراً للطاقة الكهربائية في إثيوبيا والسودان بسبب الاندفاع الحاد للنهر خلال انسيابه في الدولتين. غير أن هذا الاندفاع الحاد للنيل الأزرق يجرف معه كمياتٍ ضخمة من التربة الإثيوبية والتي تتراوح سنوياً بين 120 إلى 150 مليون طن من الطمي، يحمل النيل الأزرق ونهر عطبرة جزءاً كبيراً منها إلى السودان. وقد كانت آثار تراكم الطمي على السدود السودانية الواقعة على النيل الأزرق ونهر عطبرة سيئةً للغاية. فبسبب تراكم الطمي فقد خزاناً الروصيرص وسنار على النيل الأزرق، وخزان خشم القربة على نهر عطبرة، أكثر من نصف طاقتها التخزينية للمياه، والتوليدية للكهرباء. من الناحية الأخرى فإن النيل الأبيض ينساب ببطء طوال العام ولا يجرف أية تربةٍ، ولا يحمل أية كمياتٍ من الطمي. وعلى الرغم من مساهمة إثيوبيا الكبيرة في مياه النيل فقد كانت المجموعات القاسية، حتى بداية

تسعينيات القرن الماضي، تداهم إثيوبيا بسبب الجفاف في بعض مقاطعاتها كل عقدٍ من الزمان. وقد لقى قرابة المليون إثيوبي حتفهم، وفقدت إثيوبيا ثلاثة مليون رأس من الماشية في مجاعة الأعوام 1983-1985م والتي سُميت مجاعة القرن.وقد نتج التباينُ في مصادر واستخدامات المياه من التباين في المناخ في حوض النيل الذي يتراوح بين مناخٍ استوائي ماطرٍ معظم العام في أجزاء كبيرة من دول المنبع، إلى مناخ جافٍ طول العام في مصر وشمال السودان، مع وقوع بعض أجزاء السودان في منطقة السافنا التي تهطل فيها الأمطار لبضعة أشهرٍ في العام.

لا شئ غير مياه النيل يربط بين دول نهر النيل الإحدى عشر بعضها البعض، إذ لا مشاريع تنمية مشتركة على حوض النيل، ولا تبادل تجاري أو اقتصادي أو ثقافي أو تعليمي أو رياضي. وقد ظلت برامج التنمية على نهر النيل أحادية، بلا تفكيرٍ أو تخطيط مشترك تتم بمقتضاه الاستفادة من المنافع الكبيرة من نهر النيل. فهنالك ثروة بحيرة فكتوريا السمكية الضخمة، والكهرباء المتاحة من الهضبة الإثيوبية والتي تتجاوز 30,000 ميقاواط، وأراضي السودان وجنوب السودان الشاسعة والخصبة التي يمكن أن تُروى من مياه النيل، ومستنقعات جنوب السودان الضخمة التي يمكن أن تزيد بعض مياهها معدل انسياب النيل الأبيض، وإمكانيات مصر الصناعية الضخمة. كل هذه الفرص المتاحة يمكن أن تتحول إلى منافع مشتركة وحقيقية بقدرٍ معقولٍ من التعاون الذي تنعدم أبسط مقوماته وقواعده في الوقت الحاضر بين دول حوض النيل.

الموقع :

عُرف سد النهضة (الألفية) الإثيوبي بسد بوردر (Border في الدراسة الأمريكية التي اجريت فؤ2011 تدشين إنشاء مشروع سد النهضة، لتوليد الطاقة الكهرومائية (5250 ميجاوات) على النيل الأزرق بولاية جوبا/ بني شنقول جوميز (Guba, Benishangul/Gumuz State) غربي إثيوبيا وعلى بعد نحو 20 كيلومترا من حدود إثيوبيا مع السودان بتقدير مالي للانشاء يتجاوز نحو 4,8 مليار دولار.[4]

يقع سد النهضة في نهاية النيل الأزرق داخل الحدود الإثيوبية في منطقة بني شنقول جوموز وعلي بعد حوالي 20 كم من الحدود السودانية، خط عرض °11 6′ شمالاً، طول °35 9′ شرقاً، علي ارتفاع حوالي 500-600 متر فوق سطح البحر. يصل متوسط الأمطار في منطقة السد حوالي 800 مم/سنة. [5]

مشروع سد النهضة وتاريخ تسليمه :

مشروع سد النهضة الاثيوبي تبلغ تكلفته المبدئية حوالي 4.8 مليار دولار امريكى، والتى من المتوقع ان تصل في نهاية المشروع الي 8 مليار دولار، وذالك للتغلب علي المشاكل الجيولوجية التى سوف تواجه المشروع، كما هو معتاد في كل المشارع الاثيوبية السابقة

رفض البنك الدولي في السنوات الاخيرة تمويل مشروعات السدود المائية بصفة عامة نظرا لعدم اقتصاديتها في الوقت الحالي بالاضافة الي المشكلات السياسية التى تنبثق من جراء هذه المشروعات، كما انه اتهم الخطة الاثيوبية للتوسع في توليد الطاقة بانها غير واقعية .

اتفقت اثيوبيا مع شركة اليستوم الفرنسية علي تصنيع عدد ثمانية توربينات بتكلفة اجمالية 220 مليون دولار امريكى .

التفواض مع الصين لتصنيع ثمانية توربينات الاخري من اجمالي 16 توربين سيتم تركيبها في سد النهضة يتم تمويلها من قبل البنوك الصينية .

اثيوبيا تهدف من الاتفاق في تصنيع التوربينات من مصدرين مختلفين الي تحقيق سرعة التسليم نظرا لان التعاقد علي اجمالي الكمية من مصنع واحد من شانه تاخير عملية التسليم لمدة طويلة بالاضافة الي التنوع .

الفترة الزمنية المقدرة للمشروع هى اربعة سنوات، ومن المتوقع ان يستغرق ثلاث سنوات اضافية للانتهاء من بناء السد وماتلاها من أبحاث تؤكد علي أن سعة الخزان حوالي 74مليار م^3، إلا أن تصريحات المسؤلين الإثيوبيين الأخيرة ذكرت 62 ثم 67 مليار م^3، وهذه الأرقام لا يوجد ما يؤيدها علمياً. [6]

في فبراير 2011 أعلنت إثيوبيا عن عزمها إنشاء سد بوردر علي النيل الأزرق، والذي يعرف أيضاً بسد هيداسي جاديت بالامهرية (Hidase)، علي بعد 20-40 كم من الحدود السودانية بسعة تخزينية تقدر بحوالي 16,5 مليار م^3، واسناده إلي شركة ساليني (Salini) الايطالية بالأمر المباشر، وأطلق عليه مشروع إكس (Project X)، وسرعان ماتغير الأسم إلي سد الألفية الكبير. [7]

(Grand Millennium Dam) ووضع حجر الأساس في الثاني من ابريل 2011، ثم تغير الأسم للمرة الثالثة في نفس الشهر ليصبح سد النهضة الاثيوبي الكبير (Grand Ethiopian Renaissance Dam). وهذا السد هو أحد السدود الأربعة الرئيسية التي اقترحتها الدراسة الأمريكية عام 1964. [8]

الخصائص الفنية:

الدراسات الحديثة غير معلنة، وهناك تصريحات إثيوبية بعدم إعلانها إلا بعد توقيع مصر علي الاتفاقية الاطارية لدول حوض النيل. ولكن المعلومات العلمية المتاحة هي من خلال الدراسة الأمريكية التي أوضحت أن ارتفاع السد حوالي 84,5 م، وسعة التخزين 11,1 مليار م^3، عند مستوي 575 م للبحيرة؛ وقد يزداد ارتفاع السد ليصل إلي 90 م بسعة 13,3 مليار م^3، عند مستوي 580 م للبحيرة، وفي سيناريوهات أخري قد تصل سعة التخزين إلي 16,5 مليار م^3، عند مستوي 590 م للبحيرة، أو 24,3 مليار م^3، عند مستوي 600 م للبحيرة (BCEOM, 1998).وخصصت مساحة واسعة

من الاراضي لـه حيـث يمتـد عـلي مسـاحة تبلـغ 1800 كيلومـتر مربـع . وطبقـاً لتصريحـات وزيـر الـري الإثيـوبي فـإن ارتفـاع السـد سـوف يصـل إلي 145 مـتراً بسـعة تخزينيـة 62 مليـار م^3، ازدادت إلي 67 مليـار م^3 في تصريحـات رئيـس الـوزراء الإثيـوبي (Berhane, 2011)، لا توجـد أي دراسـة علميـة منشـورة تؤكـد هذيـن التصريحـين حتـي الآن. مـن خـلال دراسـة نمـاذج خرائـط الارتفاعـات يمكـن الاسـتنتاج أن يصـل طـول البحـيرة إلي 100 كـم بمتوسـط عـرض 10 كـم، والتـي سـوف تغـرق حـوالي نصـف مليـون فـدان مـن الأراضي القابلـة للـري والتـي يصـل إجملهـا إلي 2 مليـون فـدان في حـوض النيـل الأزرق ومناطـق السـدود المقترحـة، والأراضي الزراعيـة القابلـة للـري، وشـكل البحـيرة المتوقـع تكوينهـا أمـام سـد النهضـة.

يحتـوي تصميـم السـد عـلي 15 وحـدة كهربائيـة، قـدرة كل منهـا 350 ميجـاوات، عبـارة عـن 10 توربينـات عـلى الجانـب الأيـسر مـن قنـاة التصريـف، وخمـس توربينـات أخـري عـلى الجانـب الأيمـن، باجـمالي 5225 ميجـاوات، مـما يجعـل سـد النهضـة في المرتبـة الأولي أفريقيـا والعـاشرة عالميـا في قائمـة أكـبر السـدود إنتاجـاً للكهربـاء. [9]

فوائد سد النهضة:

إن سـد النهضـة يمثـل حجـر الزاويـة لمسـاعي اثيوبيـا لتصبـح أكـبر دولـة مصـدرة للكهربـاء في أفريقـي كـما أن للسـد فوائـد إخـري متعـددة منهـا :-

بالاضافـة للفائـدة الكـبرى لإثيوبيـا مـن سـد النهضـة هـو إنتـاج الطاقـة الكهرومائيـة (5250 ميجـاوات) التـي تعـادل مـا يقـرب مـن ثلاثـة أضعـاف الطاقـة المسـتخدمة حاليـاً.

التحكـم في الفيضانـات التـي تصيـب السـودان خاصـة عنـد سـد الروصيرص.وتنظيـم انسـياب ميـاه النيـل الازرق طـوال العـام مـما سـينتج عنـه تنظيـم التوليـد الكهربـائي مـن سـدود السـودان .

حجـز طمـي النيـل الأزرق في إثيوبيـا، والـذي يقـدر بحـوالي 420 مليـار م^3 سـنوياً مـما يقلـل مـن تراكـم هـذا الطمـي في خزانـات السـدود السـودانية فيقلـل مـن أداهـا سـلبا وعـلي قنـوات توصيـل ميـاه الـري وكذلـك السـد العـالي (بحـيرة نـاصر)، مـع تخفيـف حمـل وزن الميـاه المخزنـة عنـد بحـيرة السـد العـالي، والتـي تسـبب بعـض الـزلازل الضعيفة.وبالتـالي إطالـة أعمارهـم.

تعدد الدورات الزراعية وتغذية المياه الجوفية طيلة العام .

قلة التبخر نتيجة وجود بحيرة السد علي ارتفاع عالي .

تخفيف ضغط المياه المخزنة عند بحيرة السد العالي التي تسببت في بعض الزلازل الضعيفة.

كان بالمـكان أن يكـون سـد النهضـة مشروعـا مشـتركا مثـل سـد مـاكا ديـالي بالسـنغال الـذي أقيـم

علي تهر السنغال وتشارك فيه موريتانيا ومالي السنغال وانضمت اليهم غينيا مؤخرا تتشارك فيه التكلفة والمنافع من مياه وكهرباء .[10]

كان للسودان أن يكون شريكا اصيلا في بناء سد النهضة لكنه اضاع الفرصة التي عرضتها أثيوبيا في بداية فكرة انشاء السد بسبب غياب روح التعاون فالادارة والملكية المشتركة للسد كانت ستلبي كل المطالب وتعالج المخاوف .كما انها كانت ستفتح الباب للتمويل من المنظمات المالية الدولية التي كانت سوف تقوم بكل الدراسات التي تطالب بها مصر ودراسة سلامة السد التي طالب بها السودان كما أن الملكية اوالادارة المشتركة ستتيح للسودان الاستفادة الكاملة من منافع السد.

أضرار سد النهضة :

بعد اقل من عام من إتفاقية عنتبي شرعت اثيوبيا في وضع حجر اساس لمشروع القرن او سد الالفية 2_4-2011 عبر رئيس وزرائيها الاسبق ملس الزناوي بعد 4 اشهر تم ابلاغ مصرفي 9_8_2011 وبعد 6 اشهر تم ابلاغ السودان عبر وزير الري والموارد المائية الذي قام بارسال خطاب له وزير المياه والطاقة الاثيوبي اي في 4-10-2011. وهذا يعني أن اثيوبيا تنصلت عن كل الاتفاقيات السابقة والاعراف الدولية التي تحكم المياه المشتركة الدولية إستنادا الي الوجود الاجنبي الذي يطوع القوانين من أجل مصالحه في المنطقة .

أزمة مياه النيل بدأت قبل سنوات من توقيع اتفاقية عنتيبي، في 14 مايو 2010؛ حيث سعت إثيوبيا لتجميع دول منابع النهر وحثهم على إلغاء جميع اتفاقيات النهر السابقة، وإعادة توزيع حصص المياه من جديد بغرض نقل الهيمنة على مياه نهر النيل إلى دول المنابع أو بقول أدق: إلى إثيوبيا فقط، واعتبار أن تاريخ النهر بدأ من عام 2010 أي بعد 50 عامًا من استقلال جميع دوله. هذا الأمر أوضح أن الاتفاقية تمثِّل انقلابًا على الاتفاقيات التي وُقِّعت في الحقبة الاستعمارية بالنيابة عن دول المنابع والتي يعتقدون أنها (أي الاتفاقيات) كانت لصالح مصر كثيرًا في مياه النهر من أجل زراعات القطن التي تحتاجها مصانع إنجلترا قبيل فترة الحرب العالمية الثانية وبعدها. علاوة على اتفاق دول المنابع، فإن التصويت على إقامة السدود يكون بأغلبية الأصوات بدلًا من الإجماع أو التوافق . إن من أهم النتائج المترتبة على بناء سد النهضة على الاقتصاد المصري رفض إثيوبيا الالتزام كتابة عبر معاهدة جديدة بتحديد حصة ثابتة للمياه لمصر تلتزم بها مستقبلاً ولا تمس الحقوق المكتسبة لمصر وما تستقبله من مياه عبر آلاف السنين، وبالتالي فإن حصة مصر من النهر غير محددة والتناقص المتتالي مستقبلاً. وطبقاً لاتفاقية عنتيبي الموقعة في 14 / 5 2010 تصبح

سيادة دول المنابع على فواقد النهر والمستنقعات واستقطاب مياه هذه الفواقد والمستنقعات حقاً خالصاً لدول المنابع بعيداً عن الشراكة السوودانية المصرية في هذه الفواقد ولا يحق استقطابها والاستفادة منها بالمشاركة مع هذه الدول إلا بما تسمح به هذه الدول وبشروطها الخاصة.

إن هناك عنصرين رئيسيين يتمثلان في السعة التخزينية للسد وفي استهلاك المياه في الزراعات المروية، فكلما زادت السعة التخزينية وزادت المساحة المروية زادت الاثار السلبية. السعة التخزينية للسدود ستكون خصما من مخزون المياه أمام السد العالي الذي يستخدم لسد العجز المائي لايراد النهر في السنوات التي يقل فيها الايراد عن قيمته المتوسطة، وبالتالي سيظهر بعد انشاء هذا السدود ظاهرة الجفاف والعجز المائي في سنوات الفيضان المنخفضة كما كان الوضع قبل بناء السد العالي، أما المياه التي سوف تستخدم للري ستكون خصما مباشرا من حصتي مصر والسودان السنوية. والعنصر الثانوي الذي قد يؤثر أيضا في ايراد النهر ولكن بدرجة أقل.

زيادة فرص تعرض السد للإنهيار نتيجة العوامل الجيولوجية وسرعة اندفاع مياه النيل الأزرق والتي تصل في بعض ايام سبتمبر إلي ما يزيد علي نصف مليار متر مكعب يومياً ومن ارتفاع يزيد علي 2000 م نحو مستوي 600م عند السد، واذا حدث ذلك فإن الضرر الأكبر سوف يلحق بالقري والمدن السودانية خاصة الخرطوم التي قد تجرفها المياه بطريقة تشبه السونامي الياباني 2011.وتزيد فرصة حدوث زلازل بالمنطقة التي يتكون فيها الخزان نظراً لوزن المياه التي لم تكن موجودة في المنطقة من قبل في بيئة صخرية متشققة من قبل.[11]

التكلفة العالية التي تقدر بـ 4,8 مليار دولار والتي من المتوقع أن تصل إلي 8 مليار دولار.

إغراق حوالي نصف مليون فدان من أراضي الغابات، والأراضي الزراعية القابلة للري والتي تعد نادرة في حوض النيل الأزرق في تكوين بحيرة السد، مع عدم وجود مناطق أخري قريبة قابلة للري.

إغراق بعض المناطق التعدينية لكثير من المعادن الهامة مثل الذهب والبلاتين والحديد والنحاس وبعض مناطق المحاجر. تهجير نحو 30 ألف مواطن من منطقة البحيرة.

قصر عمر السد والذي يتراوح بين 25 إلي 50 عاماً نتيجة الاطماء الشديد (420 ألف متر مكعب سنوياً)، وما يتبعه من مشاكل كبيرة لتوربينات توليد الكهرباء، وتناقص في كفاءة السد تدريجياً.

تظل الموارد المائية السودانية ثابتة على الرغم من إمكانيات زيادتها فإن الإستثمارات المطلوبة ضخمة للغاية عام 2025 عندما يصل حجم السكان إلى 55 مليون نسمة تقريبا وفي الوقت ذاته فإن الإحتياجات تصل إلى 34,04 مليار متر مكعب ما يحدث فجوة قدرها 7,47 مليار

متر مكعب يتفاقم العجز بقياس الاستقرار المائي حتى يصل إلى 20,7 مليار متر.

إن فوائد السد بالنسبة لإثيوبيا والسودان هي غاية في الوضوح، لكن العواقب على مصر، وهي إحدى أكثر دول العالم فقرا بالمياه، قد تكون وخيمة. فنحو 85% من إمدادات المياه لنحو 100 مليون مصري تأتي عبر إثيوبيا. إذا قررت إثيوبيا ملء الخزان في السد في مدة أقصر من عقد، فإن إمدادات المياه في مصر ستكون معرضة للخطر على المدى القصير. لكن البلاد تواجه مخاطر أكبر على المدى الطويل عندما يقوم السد بتنظيم تدفق المياه عبر المناطق الزراعية السودانية.

قدمت إثيوبيا تطمينات بأنها ستملأ الخزان ببطء، لكن تظل هذه الأمور صعبة على مصر أن تثق بها أو تقبلها. علاوة على ذلك، يأتي السد في وقت تبخرت فيه مكاسب مصر مع نسبة النمو السكاني المرتفع، وفي وقت بدأ اقتصادها الهش يُظهر بعض التحسن في أعقاب إصلاحات اقتصادية . ونتيجة لذلك، يردد العديد من المصريين مقولة الرئيس عبد الفتاح السيسي بأن النزاع حول سد نهر النيل هو مسألة «حياة وموت».

من وجهة نظر هندسية، يقول أحد المسؤولين الدبلوماسيين، سوف تولد إثيوبيا الكهرباء، وسوف يزرع السودان المحاصيل، وسوف تشرب مصر الماء. لكن هذه الصيغة ليست في صالح مصر، التي تظل قلقة بشكل مفهوم من أي تحولات قد تغير الوضع الراهن

التوتر السياسي بين مصر وإثيوبيا بسبب هذا المشروع:

فقد السودان ومصر لكمية المياه التي تعادل سعة التخزين الميت لسد النهضة والتي تتراوح من 5 إلى 25 مليار م^3 حسب حجم الخزان، ولمرة واحدة فقط، وفي السنة الأولي لإفتتاح السد نظراً لأن متوسط إيراد النيل الأزرق حوالي 50 مليار م^3 سنوياً، وبالتالي لا يحتاج هذا السد سنوات لملئ البحيرة، بل عام واحد فقط، وقد تكون أسابيع قليلة في حالة أن تكون سعة التخزين الميت أقل من 10 مليار م^3، وفي حالة السعة الكبيرة (67 مليار م^3)، فانه قد يحتاج إلي أسابيع قليلة من موسم المطر، هذا الفقد سواء كان كبيراً أو صغيراً يستوجب معرفة السودان ومصر به من حيث الكمية وموعد التشغيل لأخذ الاحتياطات الازمة لتفادي أزمة نقص المياه في العام الأول لتشغيل السد.[12] ونظراً للتحديات الجيولوجية والجغرافية في دول منابع النيل التي أكثر ما يناسبها نمط الزراعة المطرية والتي يجب أن يزداد التعاون الستراتيجي بين دول الحوض من أجل تقدم هذه الزراعة والاستفادة القصوي من مياه الأمطار، كما أن المشروعات المائيه الكبري لا تناسب دول المنابع نظراً لتكلفتها العالية للتغلب علي الظروف الجيولوجية، وزيادة نسبة تعرضها

للإنهيار نتيجة الفياضانات والتشققات الصخرية والزلازل، وعدم امكانية نقل المياه وتوزيعها في حالة تخزينها، والحل الأمثل هو التوسع في إقامة سدود صغيرة متعددة الأغراض (كهرباء ومياه شرب وزراعة بسيطة) لكي تخدم أكبر عدد من المدن أو القري التي يستحيل نقل المياه إليها من أماكن أخري. وبالتالي فإن سد النهضة (الألفية) الأثيوبي الذي كان من المتوقع اكتمال إنشائه 2020 علي النيل الأزرق بالقرب من الحدود السودانية،(يري بروفيسور إحمد المفتي خبير القانون الدولي أن موقع إقامة السد سوداني خالص , بمعني أن السد الاثيوبي أقيم علي أرض سودانية ؟؟) والذي سوف يخزن 67 مليار م^3، [13] ليس في صالح إثيوبيا للأسباب سابقة الذكر، وأن الهدف من ورائة قد يكون سياسياً بالدرجة الأولي، خاصة بعد التصريحات بالسعات الكبيرة للتخزين والمسميات الحماسية التي لم تعلن إلا بعد ثورات الربيع العربي خاصة ثورة 25 يناير 2011 المصرية.

باتت قضية المياه واحدة من أهم واخطر القضايا التي تواجه مصر في الوقت الراهن،بل والمستقبل ايضا وزاد من خطورتها مشروع اثيوبيا في بناء شبكة من السدودعلي النيل الازرق دون النظر الي مصلحة السودان و مصر كدولتي مجري و مصب بما أن إثيوبيا عبارة عن هضبة مرتفعة،صعبة التضاريس حيث تصل أعلي نقطة بها إلي 4620 متراً فوق سطح البحر وأقل نقطة 122-.

بالرغم من أن إثيوبيا تملك ٩ أنهار كبيرة، وأكثر من٤٠ بحيرة بينها بحيرة تانا، إلا أن نصيب الفرد السنوي فيها من المياه المخزنة يصل إلي 38 متر مكعب فقط مقابل700 متر مكعب للفرد فى مصر بخلاف نصيبه من مياه الأمطار والتي تصل مقدارها سنوياً على إثيوبيا إلي 936 مليار متر مكعب. يتبخر 80 ٪ منها بسبب المناخ المداري وارتفاع درجة الحرارة ليجري على السطح 122 مليار متر مكعب فقط، ولا يبقي منها سوي 25 مليار متر مكعب حيث يخرج 97 مليار متر مكعب خارج الأراضى الإثيوبية توزيعها كالتالى: 80 مليار متر مكعب إلي نهر النيل، و8مليار متر مكعب إلي كينيا و٧ مليار متر مكعب إلي الصومال ومليارات إلي جيبوتى وتعد إثيوبيا الدولة الوحيدة في الحوض التي لا تستقبل أي مياه من خارج أراضيها. وبعد انتهاء الحرب الأهلية في إثيوبيا تتجه أنظار الحكومة إلي التنمية الداخلية مما جعلها تفكر في مياه النيل. ولا جدال أن إقامة هذه السدود تعد تحديا كبيرا يواجه الزراعة المصرية بإحداث عجز مائي ينتج عنه نقص في انتاج الغذاء، إضافة الي نقص الكهرباء المولدة من السد العالي وخزان أسوان والتي سوف تقل بحوالي 500 ميجاوات سنويا.[14].

إن نهر النيل هوالمورد الرئيسي للمياه في مصر بحصة سنوية مقدارها 55.5 مليار متر مكعب والأمطار لا تتعدي مليار متر مكعب في السنة علي الساحل الشمالي وساحل البحر الأحمر

وبعض مناطق سيناء فيما المخزون الجوفي في الصحراء الغربية غير متجدد ولا يسمح بأكثر من 3-5 مليار متر مكعب سنوياً لمدة 50 - 100 عاماً التحلية تكلفتها عالية ولا تزيد كمياتها حالياً عن 200 مليون متر مكعب ولكن الإحتياجات المائية تزيد علي 75 مليار متر مكعب سنوياً بما يفوق كثيراً الموارد المتاحة بـ 30 % ويتم تغطية العجز عن طريق إعادة الإستخدام .

نصيب الفرد من المياه أقل من 700 متر مكعب سنويا،، ولكن مع 2050 والزيادة السكانية فان نصيب الفرد 350 متر مكعب سنويا.

تنظيم استخدام الانهار المشتركة :

إن تنظيم إستخدامات مياه النهر حددته العديد من الإتفاقات والمعاهدات الدولية بما يحافظ علي بقاء دولتي المجري المصب واعتماد مصر الكامل علي النهر وهي: بروتوكول 1891 بين بريطانيا وإيطاليا بعدم إقامة أي منشآت علي نهر عطبرة، معاهدة 1902 الحدودية بين إثيوبيا وبريطانيا لعدم إقامة أي منشآت علي النيل الأزرق أو السوباط دون موافقة مصر والسودان، إتفاقية 1906 بين بريطانيا والكونغو بعدم إقامة أي منشأت علي نهر سمليكي، إتفاقية 1929 بين مصر وبريطانيا ممثلة لدول الهضبة الإستوائية والسودان بعدم إقامة أي مشروعات علي النيل أو روافده أوالبحيرات إتفاقية 1934 بين بريطانيا وبلجيكا لتنظيم إستخدامات المياه علي نهر كاجيرا، المذكرات المتبادلة بين مصر وبريطانيا 1952 - 1953 لإنشاء سدأوين في إطار إتفاقية 1929، إتفاقية مصر والسودان لعام 1959.

أظهرت نتائج الدراسات المصرية الحديثة للسدود الأثيوبية أنه حتي في حالة قيام أثيوبيا بإنشاء هذه السدود وملئها خلال فترة 40 عاما كاملة فانها سوف تتسبب في حدوث عجز امائيا لدولتي المصب أثناء سنوات الملء وأن هذا العجز سوف يحدث كل 4 سنوات ويصل العجز المائي الي 8 مليار متر مكعب في السنة كحدأقصي وذلك في حصة مصر وحدها ويحدث نقصا مماثلا في حصة السودان، وسوف تقل الكهرباء المولدة من السد العالي وخزان أسوان بحوالي 20% سنويا. وبعد الفترة المقترحة للانشاء والملء واستخدامالسدودلتوليد الطاقة فقط فان نسبة حدوث العجز سوف تقل الي مرة كل 8 سنوات معزيادة في قيمة العجز الأقصي من 8 مليار متر مكعب الي 14 مليار متر مكعب من حصة مصر وحدها ومثلها السودان ويصبح متوسط النقص في انتاج كهرباء السدالعالي وخزان أسوان حوالي 500 ميجاوات في السنة. أما في حالة استخدام سنوات مياه السدود في الأغراض الزراعية فسوف يزداد نسبة حدوث العجز المائي ليصبح مرتين كل 5 سنوات بواقع (مرة كل 2.5 سنة) ويصل العجز الي 19 مليار متر مكعب سنويا كحد أقصي في حصة مصر

ومثلها اةلسودان (أكبر من اجمالي حصة السودان التي تبلغ 18.5 مليار متر مكعب)، ويقل انتاج الكهرباء من السد العالي وخزان أسوان بحوالي 1000 ميجاوات سنويا.[15]

عانت كل دول الحوض، عدا دولة تنزانيا خلال ربع القرن الماضي، أو ما تزال تعاني، من نزاعاتٍ مسلحةٍ دموية بين مجموعات سكانها، أو مع إحدى دول أو مع عددٍ من دول الحوض الأخرى. فقد شهدت دول رواندا الإبادة الجماعية في عام 1994م. وامتدت آثار النزاع المسلح والقتل بين قبائل التوتسي والهوتو من رواندا إلى بورندي وشهدت إثيوبيا وإرتريا الحرب الطويلة المدمرة التي أدت لميلاد دولة إرتريا في عام 1993م. ثم لحرب الحدود القاسية بين الدولتين في نهاية القرن الماضي. وقد تكرر هذا المشهد في السودان ونتج عنه انفصال جنوب السودان في يوليو عام 2011 بعد حربٍ مُهلكة منهكة، تبعتها وما تزال قائمةً نزاعاتٌ حدودية مسلحة بين البلدين، وحروبٌ أخرى ما تزال دائرةً في دارفور وولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، وجنوب السودان نفسه. وقد عانت كينيا من نزاع قبلي إثر الخلاف حول نتائج انتخابات عام 2007 قُتل فيه الآلاف. وما يزال جيش الرب يعيث قتلاً وبطشاً في أجزاء كبيرة من يوغندا. وتواصل جمهورية الكنغو الديمقراطية الغور في نزاعاتها الداخلي المسلحة التي جعلت منها الدولة الفاشلة الثانية في العالم بعد الصومال، يتبعها السودان وجنوب السودان. وقد احتدمت الصراعات السياسية في مصر بعد ثورة 25 يناير عام 2011، وصارت نزاعات دموية خصوصاً بعد تدخل القوات المسلحة في 30 يونيو وإقالة حكومة الرئيس الراحل مرسي وتم اعتقاله في 3 يوليو عام 2013، وما تبع ذلك من قرار محاكمته وقيادات الإخوان المسلمين في مصر. وقد ساهمت هذه النزاعات مساهمةً كبيرة في زعزعة الاستقرار وتدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية لشعوب دول حوض النيل.

إن النزاعات في حوض النيل حول الحقوق المائية تبرهن على إن هناك حاجة للسلام و التعاون والتنمية، إذ إن النزاعات في المنطقة مبنية على أساس عدم التوافق بين العرض والطلب مع عدم العدالة في قسمة مياه النيل بالاقتران مع مشاريع غير منسقة وغير متفق عليها ، لذلك من الضروري وجود تعاون بين الاطراف ليس فقط لتجنب الصراعات، ولكن لحماية النظم الطبيعية التي تشكل جزءا أساسيا في الاقتصاديات الإقليمية، وقد أصبح الأمر الآن أكثر خطورة بدخول دول حوض النيل في لعبة عالمية يمثل فيها حصول اي طرف على كم أكثر من المياه يعني حرمان الطرف الآخر من جزء من حصته، كما إن السماح باشتعال المنافسة سواء في عالم الأسواق او في عالم السياسة الدولية لفرز الرابحين والخاسرين لا يعد قضية رابحة للجميع لان أي

إفساح لنظرية النجاح والانتصار في عالم اليوم سوف يقابله تكاليف باهظة نتيجة لعدم الاستقرار الإقليمي والتدهور التنموي في اقليم نهر النيل لكن من الاجدي النظر بعين إستراتيجية الكل رابح التي تعني إنتصار الجميع.

الهوامش:

(١) سامر مخيمر خالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، مجلة عالم المعرفة، العدد209 العام 1996, ص15.

(2) عثمان التوم حمد ,موجهات سياسة واستراتيجية السودان المائية , مركز دراسات المستقبل، الخرطوم 2006،

(3) منير حسن، الماء قضية حياة او موت، مجلة العالم الاسلامي،4 نوفمبر 1991 مكة المكرمة , العدد الثاني ص 32

(4) الموسوعة الحرة، سد النهضة، http/Wikipedia.org.

(5) عباس محمد شوقي , سد النهضة وتاثيره علي مصر والسودان، معهد البحوث والدراسات الافريقية, القاهرة 2011 ص8.

(6) منشورات البنك الدولي .

(7) تفريط الحكام وواجب الامة، حزب التحرير ' السودان دون عنوان دار نشر، 2017ص 11.

(8) سد النهضة ونزر حرب المياه تفريط الحكام وواجب لامة https:www،hizb-ut-tahrir.

(9) الموسوعة ويكبيديا www.i ،og ar .kipedia

(10) سلمان محمد سلمان،السودان ومياه النيل ،مركز ابحاث السودان فيرجينيا ط1 ،2010 ، ص283

(11) ازهري طه, مصر ومشكلة مياه النيل 27،www،alnilin،com All Rights Reserved،سبتمبر 2015، 2017

(12) https_ WWW، RT،arabic،rt،com

(13) www،skynewsarabia،com

(14) هانئ رسلان مدير حدة مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية مركز الأهرام , وحدة دراسات السودان وحوض النيل ندوة الوحدة 10 2016- إستضاف فيها الدكتور محمد نصر علام وزير الري والموارد المائية السابق

(15) هنري فيرهوفن , جامعة اكسفورد، المملكة المتحدة , المعهد الملكي البريطاني للشئون الدولية يونيو 2011.

سياسة المماليك تجاه السودان
(رؤية إستراتيجية تحليلية)

أ.د. حاتم الصديق محمد أحمد
أستاذ - قسم التاريخ -كلية التربية - جامعة الزعيم الأزهري

د. عـــــــــــــــوض شبا
مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر -السودان

المستخلص:

الهدف من هذه الدراسة تقديم رؤية إستراتيجية تحليلية جديدة لسياسة المماليك تجاه السودان تتناول فترة مهمة وطويلة من تاريخ المماليك وعلاقتهم بسودان وادي النيل إمتدت لحوالي ستة قرون من الزمان ، والتي بدأت بشن سلسلة من الحملات العسكرية على المملكة النوبية المسيحية من بدايات سيطرتهم على السلطة في مصر نجحت إلى حد ما في إضعاف السياج الأمنى والسياسي للمملكة النوبية والوصول إلى مراكز القرار فيها، ثم بدأت مرحلة ثانية بأفول سلطانهم في مصر بظهور محمد على والياً على مصر من قبل السلطنة العثمانية في العام1805م وفرارهم جنوبا ومحاولتهم إحياء فكرة بناء دولة في السودان . إعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي الوصفي التحليلي وتوصلت إلى عدة نتائج من أهمها أن المماليك لم يوفقوا رغم سعيهم الجاد والمستمر في تحقيق كامل أهدافهم الإستراتيجية والسياسية في السودان

The Mamluk Policy towards Sudan (Analytical Strategic Vision)

Hatim Elsiddig Mohamed Ahmed

Awad Sheba

Abstract:

The aim of this study is to present a new analytical strategic vision for the Mamluk policy towards Sudan that deals with an important and long period of the history of the Mamluks and their relationship with the Sudan of the Nile Valley spanning about six centuries, which began by launching a series of military campaigns on the Christian Nubian Kingdom from the beginning of their control of power in Egypt succeeded to To some extent, the security and political fence of the Nubian kingdom was weakened and its decision-making centers were reached. Then, a second stage began with the demise of their authority in Egypt, with the appearance of Muhammad Ali as governor of Egypt by the Ottoman Sultanate in the year 1805 AD, and their flight to the south and their attempt to revive the idea of building a state in Sudan. The study relied on the historical, descriptive, and analytical method and reached several results, the most important of which is that the Mamluks did not succeed despite their serious and continuous endeavor to achieve their full strategic and political goals in Sudan.

المقدمة:

تعتبر فترة المماليك - وهم مجموعة من الرقيق ، معظمهم من الأصل التركماني ظهروا في العهد الأيوبي في مصر (1171-1250م) من اواسط اسيا استجلبوا بغرض الجندية ، وبعد ضعف الدولة الايوبية، سيطر زعماء المماليك على الحكم مستفيدين من التدريب الجيد لقواتهم وخبرتهم العسكرية ، وقد استمرت سيطرة المماليك العسكرية والإدارية لمدة ستة قرون استطاعوا من خلالها بسط نفوذهم وسيطرتهم على مصر والشام والحجاز (1) - ، الأكثر تأثيراً على مجريات الأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية في السودان على مدى فترات تاريخية طويلة تزيد عن ستة قرون من الزمان وتحتاج لدراسات مفردة ومتعمقة لبحث جوانب هذه التاثيرات وفق رؤية

كليـة وهـي مـا تسـعى إليـه هـذه الدراسـة وهـو وضـع إطـار عـام لإسـتراتيجية المماليـك في علاقتهـم بالسـودان، كفرضيـة تاريخيـة ربمـا تنتـج عنهـا دراسـات تفصيليـة في المسـتقبل، مـن خـلال الإجابـة عـلى هـذه الأسـئلة التاليـة والتـى قـد تتفـرع منهـا أسـئلة آخـرى :

- ماهي الرؤية الإستراتيجية الإساسية التى بني عليها المماليك سياستهم مع النوبة؟
- لمـاذا تكـررت الحمـلات المملوكيـة عـلى بـلاد خـلال سـتة قـرون ، أم هـي في حقيقتهـا حمـلات تأديبيـة لإخضـاع ملوكهـا متـى مـا تمـردوا عـلى ولائهـم للسـلطة المملوكيـة؟
- هل كانت هناك خطط بديلة للماليك إزاء المتغيرات السياسية في بلاد النوبة؟
- بعـد زوال سـلطان المماليـك في مـصر وفرارهـم إلى السـودان وحراكهـم السـياسي الكبـير الـذي لا يتناسـب مـع عددهـم القليـل. هـل يمكـن قراءتهـا في إطـار إحيـاء لفكـرة بنـاء دولـة بديلـة في السـودان؟.
- إسـتخدمت الدراسـة المنهـج التاريخـي الوصفـي التحليـلي للإجابـة عـلى هـذه الأسـئلة وغيرهـا، مـما قـد يسـاهم فى دعـم فرضيـة هـذه الدراسـة التـى إعتمـدت عـلى عـدد مـن المصـادر والمراجـع والتـي منهـا :
- المصـادر العربيـة الخاصـة بتاريـخ السـودان في العصـور الوسـطى التـى حققهـا مصطفـي محمـد مسـعد وجمعهـا في كتـاب واحـد.
- كتابـات الرحالـة الأوروبيـين الـذى عـاصروا حقبـة قيـام دولـة محمـد في مـصر وتنكيلـه بالمماليـك وفرارهـم إلى السـودان وغـزو محمـد عـلي باشـا للسـودان عـام (1820-1821م) وسـجلوا هـذه الأحـداث، والرحالـة الذيـن أتـوا بعدهـم وجمعـوا روايـات شـهود العيـان لهـذه الأحـداث.

وتـم تقسـيم هـذه الدراسـة إلي مبحثـين أساسـين، يتنـاول المبحـث الأول علاقـة المماليـك بالمملكـة النوبيـة ونتائجهـا ، ويتطـرق المبحـث الثـانى لهجـرة وفـرار بقايـا المماليـك إلي بـلاد النوبـة بعـد الضغـوط التـى مارسـها ضدهـم محمـد عـلى باشـا وتتبـع جهودهـم لإنشـاء دولـة جديـدة في السـودان. فضـلا عـن النتائـج والتوصيـات التـى توصلـت إليهـا الدراسـة.

وأخـيرا نشـير إلى أنـه سـيتم في هـذه الدراسـة مصطلـح السـودان الحـالي كنطـاق جغـرافي لأنهـا قـد تعـبر بصـورة كبـيرة عـن الجغرافيـة السياسـية للإطـار الزمـاني للأحـداث التاريخيـة للدراسـة لمـا كان يعـرف ببـلاد النوبـة مـع الإشـارة لاسـم النوبـة داخـل سـياقها التاريخـي إذا إقتضـت ذلـك الـضرورة التوضيحيـة لأن الدراسـة غطـت فـترة زمنيـة طويلـة وخاصـة أن اسـم السـودان بـدأ يـتردد في عـدد مـن الدراسـات قبيـل غـزو محمـد عـلي .

المبحث الأول:
المماليك وبلاد النوبة:

عرفت المناطق الواقعة جنوب مصر في العصور الوسطى ببلاد النوبة وقامت فيها منذ منتصف القرن السادس الميلادي ثلاث ممالك هي : مملكة نوباتيا في الشمال وعاصمتها مدينة فرص ومملكة علوة في الجنوب وعاصمتها مدينة سوبا ، ومملكة المقرة في الوسط وعاصمتها مدينة دنقلا ثم اتحدت مملكتا نوباتيا والمقرة في وقت لاحق لتكونا مملكة النوبة وعاصمتها دنقلا.

حملات المماليك على دنقلا:

بعد أن استولى المسلمون على مصر في العام 641[1] حاولوا مد نفوذهم جنوباً ولكنهم استصدموا بمقاومة كبيرة من النوبيين وبعد عدة حملات إنتهت بتوقيع إتفاقية شهيرة وهي إتفاقية البقط، والتى حكمت العلاقة بين الطرفين لمدة ستة قرون تقريباً.

كان تولى المماليك السلطة في مصر عام (1264م) بداية مرحلة جديدة حكمت العلاقات بين النوبيين والمماليك الذين قاموا بحملات عديدة على بلاد النوبة للسيطرة عليها واخضاعها لسلطتهم ونجحوا إلى حد كبير في ذلك [2].

في عام (1265م) إحتل المماليك ميناء سواكن المنفذ البحرى المهم للمملكة النوبية على العالم وبهذا أحكم المماليك إغلاق تواصلها عبر الى عالم البحر الأبيض المتوسط عبر مصر ، فرد عليهم الملك النوبي داؤود بالإغارة على مينائي سواكن وعيذاب ومهاجمة مدينة أسوان وأسر الكثير من أهلها . فقام السلطان بيبرس عام(1273م بإرسال حملة إلى دنقلا عاصمة المملكةالنوبية[3] لتبدأ صفحة جديدة - كما ذكرنا - من العلاقات بين الطرفين طابعها الحملات المملوكية المتكررة على دنقلا ومحاولة السيطرة عليها.

أصبحت مدينة دنقلا قبلة لحملات المماليك المتتالية عليها ،ويبدو أن المماليك انتهجوا سياسة بديلة للسيطرة عليها بصورة غير مباشرة وذلك من خلال تعيين ملك نوبي موال لهم على عرش دنقلا . ووجد المماليك ضالتهم في الأمير النوبي شنكدة الذي لجأ إليهم طالبًا مساعدتهم ضد عدوهم اللدود خاله الملك داؤود بحجة إغتصابه الملك منه وأنه الأحق في ذلك على حسب زعمه ، فجرّد المماليك حملة كبيرة عام 1276م نجحت في الوصول لدنقلا وفرضت الجزية لأول مرة على المملكة النوبية ،وتم تنصيب الأمير شكندة ملكاً عليها ونائباً للسلطان المكولى على حكم المملكة بشرط أن يرسل نصف إيراد المملكة خالصاً للسلطان في مصر إلا أن هذا الوضع السياسي لم يرضى النوبين فثاروا ضد الملك وقاموا بقتله في عام (1277م وتعيين الأمير برك ملكاً عليهم[4] ،وهنا تدخل المماليك مرة آخرى وتخلصوا منه ليتولى الملك الأمير سمامون الذي حاول الإستقلال على السلطة المملوكية والتخلص من هذه التبعية عدة مرات مما إضطر السلطان قلاوون إلي إرسال حملتين إلى دنقلا في عامي (1287م و 1289م) لردع الملك سمامون والذي خضع في النهاية لسلطته[5].

من الواضح أن السياسة المملوكية لم تحظى بالقبول على المستويين السياسي والشعبي عند النوبيين فأستمر المماليك في ارسال حملاتهم إلى دنقلا لفرض نفوذهم السياسي وللقضاء على ثورات الأمراء النوبيين التحررية وفي نفس الوقت لدعم الموالين لهم ومنهم الأمير آني[6]

في سنة 1304م تكرر نفس سيناريو الأمير شكندة حيث قدم الأمير أياي إلي مصر طالبا مساندته للوصول للعرش فأرسل معه السلطان الناصر حملة إلي دنقلا أمضت ما يقارب العام بها لتوطيد حكم هذا الملك والذي قتل في النهاية وتولى الحكم بعده اخاه كرنبس بتأبيد من السلطة المملوكية ولكنه انقلب عليها وإمتنع عن دفع الجزية عام 1316م [7] يبدو أن السياسة التى إتبعها المماليك للسيطرة على مدينة دنقلا عاصمة المملكة النوبية ومقر ملوكها لمدة تزيد على قرن من الزمان لم تحقق أغراضها كاملة في إخضاع ملوك النوبة لمشيئتهم المطلقة وبالتالي الشعب النوبي، وربما كان إختلاف العقيدة سبباً في ذلك لأنهم كانوا يدينون بالمسيحية ولكن حدث تحول كبير بتولى حكم مملكة النوبة الملك عبد الله برشمبو عام 1317م) كأول ملك نوبي مسلم بدعم ومباركة السلطان محمد الناصر. وبرشمبو هذا أمير نوبي تربى في قصور المماليك وأعتنق الإسلام هناك وهو صغير ،ولكن عندما عادت قوات السلطان محمد ناصر أدراجها من دنقلا إلى مصر انفلتت الأوضاع مرة أخرى بمقتل الملك عبد الله برشمبو في نفس العام وظهور بني كنز الدولة -وهم من عرب ربيعة الذين تصاهروا مع ملوك النوبة -كلاعب رئيس ومطالبتهم بالحكم مستندين على نظام وراثة العرش عند النوبة الذي يعطى الحق في تولى العرش لإبن الأخت[8] ،فتصدى لهم السلطان محمد الناصر بإرسال حملة إلى دنقلا سنة (1323م)وفي نفس العام عاد الكنوز للحكم بعد انسحاب الحملة واستقلوا بالمملكةعن المماليك الذين بدأوا يفقدوا نفوذهم تدريجيا ً، ولعل آخر محاولات المماليك حتى يتجدوا لهم موطأ قدم في دنقلا وليستعيدوا بعض سلطانهم ،الحملة التى أرسلها السلطان الأشرف في ظل الفوضى السياسية التى سادت بلاد النوبة وذلك لمساندة أحد امراء النوبة ضد الكنوز وبنى عكرمة عام 1366م [9].

من المرجح أن المماليك لم يريدوا أن يكونوا طرفا في الصراعات بين المكونات السياسية السودانية وأن همهم كان مركزا على الموارد الإقتصادية والبشرية وخاصة بعد قيام الممالك والسلطنات الإسلامية.

المماليك وإقليم درافور:

بعد تدهور وإضمحلال الممالك النوبية وقيام السلطنة السنارية تواصلت علاقة المماليك التجارية بسنار ودارفور، حيث كان المماليك في مصر يعملون على شراء الرقيق من سنار ودارفور بغرض التجنيد ، وقد بلغ عدد الجيش السوداني عند أحد المماليك ألف مقاتل على درجة عالية من التدريب والتسليح [10].

من الواضح أن إقليم دارفور كان محط انظار المماليك في مصر ، ففي عام (1795م) بعث مراد بك حاكم مصر في ذلك الوقت بجيش للسيطرة على إقليم دارفور وكان من ضمن هذا الجيش رجل يدعى أحمد كاشف المشهور بمعرفته للمدفعية وعلم الرياضيات ، وهو من جزيرة يونانية تسمى (زنتي) وتوفي في دارفور ، ويعتقد أنه أخ حسين بك كاشف ، وفي فترة الاحتلال الفرنسي على مصر (1798-1801م) قدم أحد المماليك يدعى (زنونيا) لإقليم درافور ومعه عشرة رجال من المماليك وعدد كبير من الرقيق والجمال والأمتعة ، ومعهم أيضا مدفعين . وقد قام السلطان عبد الرحمن الرشيد بإكرامهم كما سمح لهم ببناء مبنى من الطوب المحروق يشبه القلعة المعروفة في مصر وقاموا بتسويره بسور عليه بابين ، كما قاموا بوضع مدفعين على فتحات سور المنزل المدفع الأول موجه ناحية منزل السلطان والثاني لحماية المنزل ، وبعد ذلك قرر المماليك القضاء على السلطان الرشيد بالتعاون مع رجل يدعى الفكي الطيب ود مصطفى وذلك من خلال أبن بنت الفكي مصطفى وهذا الشاب هو ابن السلطان (تيراب)، لكن وصلت أخبار هذه المحاولة للسلطان عبد الرحمن الرشيد الذي قام باستدعاء (زانونا) لوليمة في قصرة وتم اعتقاله وقتله ، ثم عمد السلطان للقلعة وهدمها على رؤوس من كان بداخلها[11] والملاحظ أن الإجراء الذي أقدم عليه السلطان عبد الرحمن الرشيد تجاه المماليك الذين كانوا في الفاشر يشبه ما قام به محمد على باشا تجاه المماليك في القاهرة وهو ما عُرف في التاريخ بمذبحة القلعة حيث قام محمد على باشا بدعوة المماليك في القاهرة لوليمة في قلعته وتم قتلهم وحرقهم هناك وسوف نتطرق لها في علاقة محمد على بالمماليك[12].

تقييم عام للسياسة المملوكية:

إن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا التقييم العام هو: لماذا أصر المماليك على هذه السياسة والتى تمثلت في إرسال حملات تأديبية متكررة لمساندة وتأييد ملوك نوبيين موالين لهم دون التدخل المباشر في الحكم؟.

إن من أولى الملاحظات أن المماليك قاموا بحسم الجبهة الشرقية وقفل منافذ التجارة الخارجية للمملكة النوبية بإحتلال مباشر لمينائي عيذاب وسواكن ، وربما هذا يكشف لنا جانب من الفهم الإستراتيجي لعلاقة المماليك مع مملكة النوبة وذلك بإجبارها للتعامل مع مصر في تجارتها الخارجية وبذلك تسيطر علي موارد المملكة بشكل غير مباشر، وفي نفس الوقت لا تتحمل تكاليف توفير الحماية لهذه التجارة .

من جانب آخر فإن سياسة النفس الطويل والسيطرة غير المباشرة على المملكة النوبية قد أتت أكلها وذلك بنهج سياسة التصاهر مع ملوكها والتأثير الدينى عليهم حيث اعتنق ملوكها الدين الإسلامي بدلا من المسيحية ولعل رواية عائلة الملك حسن كشكش وهم من آخر ملوك

دنقلا الذي حكموا في نهايات القرن السادس عشر الميلادي تلقى الضوء على موضوع مهم لم يتناوله الكتاب وهو موضوع مصاهرة ملوك دنقلا لسلاطين المماليك في مصر وكما أوضحنا فإن المماليك في مصر قاموا بحملات عسكرية متوالية على دنقلا ،وخلال هذه الحملات تم أسر عدد من أفراد الأسرة الملكية في دنقلا،كما لجأ بعض الأمراء إلي مصر طلبا للدعم والمساندة من أجل الوصول إلي سدة الحكم أبان الصراع بين الأمراء النوبيين حول السلطة، ومن هولاء الأمراء الملك عبدالله برشمبو الذي تربى في قصور المماليك واعتنق الدين الاسلامي وتولى عرش النوبة عام 1317م بمساعدة السلطان محمد الناصر والي هذا الأمير النوبي وإلي السلطان محمد الناصر تنتسب أسرة كشكش الذين يزعمون في رواياتهم بأنهم أحفاد الملك عبدالله برشمبو وأنهم ناصرية قلاوونية أي تربطهم علاقة تصاهر بالسلطان محمد الناصر، والسلطان قلاوون، ومن الراجح أن نتج عن هذا التصاهر وصول إمراء نوبين مرتبطين باصولهم مع المماليك للحكم على نظام توريث الحكم والسلطة في دنقلا الذي يمنح الحق لإبن الأخت في وراثة العرش [13].

ونختم هذا التقييم كما بدأناه بسؤال ربما الإجابة عنها تقدم إضاءات جديدة لهذه التجربة السياسية الطويلة، وهو: هل هناك أسباب آخرى لهذه الحملات المتكررة لم تسعفنا بها المصادر؟ ؛ من المحتمل وجود أسباب اقتصادية وعسكرية لجلب الذهب والرجال. وفي نفس الوقت الإبقاء على المملكة النوبية بالقدر التى تحافظ على حدودها الجنوبية وتوفر لها الموارد مع جعلها ضعيفة وموالية لها بالقدر الذي لا يسمح لها بمهاجمة مصر وغزوها، بمعني ان تكون حديقة خلفية للمماليك يلجأوون إليها عند الحوجة. ولعل ذلك يظهر من ضم إقليم دارفور الذي تذخر بالموارد الإقتصادية والبشرية ولكن محاولات المماليك في التعامل مع الموضوع كانت أشبه بالمغامرة وذلك بالإعتماد على المقدارات الفردية لقاداتهم مما تسبب فى فشل معظم محاولاتهم كما سيتضح عند تناولنا لجهودهم لإقامة دولة في إقليم دنقلا.

المبحث الثاني:
المماليك في دنقلا حلم الدولة ونهاية المطاف:

بعد تعيين محمد على باشا والياً على مصر في العام (1805م) ، وبعد أن بدأت علاقته بالتدهور مع المماليك عمل على قمعهم والتنكيل بهم بصورة واضحة ، وبلغ القمع والتنكيل قمته لهذه المجموعة في العام (1811م) بمذبحة القلعة المشهورة ، ثم توالت بعدها عملية التصفية المخطط لها بإحكام ضد المماليك في مصر من قبل محمد على باشا ، ونتيجة لهذا الجو المشبع بالقدر والتنكيل والتعذيب ضد المماليك هربت مجموعات منهم إلى بلاد النوبة أولاً حيث لحق بهم ابراهيم بن محمد على باشا واستطاع أن يلحق بهم هزيمة كبيرة في (قوز تمنه أو كشتمنه)، وبعد هذه المعركة فرت مجموعات المماليك إلى السودان تحت قيادة ابراهيم بك وهو أحد

قادة المماليك الذي فروا من مذبحة القلعة ، وعبد الرحمن بك ، وواصلوا زحفهم جنوباً حتى وصلوا دنقلا ، ومنها إلى قرية (حنك)* في العام (1811م) وقد قدرت اعدادهم بـ (300) فارس من المماليك البيض والكثير من العبيد من السودانيين المسلحين وقد بلغ مجموعة هذه القوات (600) رجل[14]

قام المماليك وهم في طريقهم جنوباً بمحاذاة الضفة الغربية لنهر النيل بنهب القرى التي مروا بها مثل قرى الدر ، ووادي حلفا ، ومناطق السكوت ، والمحس [15].

المماليك في شمال السودان:

لم يكن التوغل المملوكي في شمال السودان بعد مذبحة القلعة الشهيرة ، غزوا عسكرياً ، ويمكن اعتباره نزوح لمجموعات مسلحة حاولت الفرار جنوباً خوفاً من بطش محمد على باشا ، وهي تعتبر أول قوة عسكرية خارجية تصل إقليم دنقلا في شمال السودان ، منذ سقوط مملكة المقرة المسيحية التي كانت قائمة في هذه المنطقة [16].

بعد وصول المماليك إلى هذه المناطق تمكنوا من نهب منطقة أبريم * واستطاعوا القضاء على الأخضر واليابس ، كما قاموا بقتل حاكم أبريم* التركي ، ولحقت قوات محمد على باشا بالمماليك في هذه المنطقة ودارت الحرب بين الطرفين وذلك في (1227هـ/مايو 1812م) ، واستطاعت قوات محمد على أن تقصف أبريم بالمدافع ، وبعد هذه الهزائم تحرك المماليك ناحية أرقو التي تعتبر حاضرة ملوك دنقلا وفي الوقت نفسه مقراً لمحمود العدلانابي نائب ملوك الشايقية في المنطقة [17] وكذلك عند وصول مجموعات المماليك إلى منطقة (حنك) وجدوا محمد كاشف من المحس في قتال محتدم ضد الملك طمبل ملك (أرقو) ، وقد حاول محمد كاشف استمالة المماليك من أجل القتال إلى صفه ، ولكن وقف المماليك في نهاية الأمر إلى جانب ملك (أرقو) وانحازوا إليه [18]. ولكن وقُوف المماليك إلى جانب ملك (أرقو) أغضب محمد كاشف الذي قام بدوره بالاستنجاد بمحمد على باشا ، وقد كان يقيم في (أرقو) في ذلك الوقت محمود العدلانابي ، أحد نواب الشايقية في المنطقة وقد ذكر المماليك للعدلانابي أنهم لا يرغبون في الاستقرار في دنقلا ووجهتهم الحقيقية سنار بغرض الاحتماء بها واتخاذها مستقراً لهم ، وبعد ذلك قام العدلانابي بإكرامهم وقدم لهم العديد من الهدايا من الجمال والرقيق والمؤن والأغذية التي تعينهم على مواصلة طريقهم جنوباً نحو عاصمة الدولة السنارية [19].

استمر بقاء المماليك في (أرقو) مدة شهر من الزمان وخلال هذا الشهر حدثت الكثير من المشاكل حيث اقدموا على قتل العدلانابي ومعه عدداً من اتباعه*، ثم عملوا على بسط سيطرتهم على منطقة الشايقية وتخريب الممتلكات ، كما قاموا بالإستيلاء على كل الإيرادات في المنطقة ، وحدث أمر مهم في ذلك الوقت حيث انضم أحد ملوك أسرة الزبير وهي الأسرة الحاكمة في (أرقو)

إلى صف المماليك ضد الشايقية ، وأما عمه طمبل بن الزبير فقد شد الرحال إلى القاهرة بغرض طلب الدعم من محمد على باشا لمواجهة خطر المماليك ومجموعات الشايقية التي انضمت إليهم وأصبحوا مهدداً حقيقياً لسكان المنطقة [20].تطورت الأحداث بعد ذلك وزادت حدة المواجهات بين المماليك والشايقية ، وقد قتل عدداً كبيراً في مواجهات الطرفين ، ثم استقرت مجموعات المماليك بعد ذلك في بلدة (مراغة) التي تبعد مسافة ثلاثة أميال شمال مدينة دنقلا (العُرضي) واتخذوها عاصمة لهم ، كما قاموا ببناء المنازل الجميلة والمزركشة في هذه المنطقة [20].

الصراع بين المماليك والشايقية:

كان إقليم دنقلا خاضعة لحكم أسرتين وهما اسرة الزبير التي بسطت سيطرتها على الأجزاء الشمالية من المنطقة وأسرة (فنية) التي انفردت بحكم المناطق الجنوبية ، إلا أن السلطة الحقيقية في يد قبيلة الشايقية حيث كانوا يمتلكون القوة الكافية للإغارة عل دنقلا وضواحيها وتخريب ممتلكاتها ، ونتيجة للهجمات المتكررة من قبل الشايقية على دنقلا وقع زعماءها اتفاقية مع الشايقية ، وذلك لكي يجتنبوا هجماتهم المتكررة، وبموجب هذه الاتفاقية تحصل الشايقية على نصف الدخل مقابل وقف الهجمات على مناطق دنقلابعد هذا الاتفاق زاد نفوذ الشايقية في المنطقة ، وأصبحوا يقومون بجمع الضرائب بصورة راتبة حتى وصول المماليك من مصر إلى دنقلا [22].

شجع هزيمة العبدلاب على يد الفونج في أوائل القرن السابع عشر الميلادي قبيلة الشايقية على الامتناع عن دفع الخراج للعبدلاب ، كما تمردوا عليهم واستطاعوا هزيمة العبدلاب في النصف الثاني من ذلك القرن ،وبعد ان قويت شوكة الشايقية أصبحوا يهاجمون جيرانهم الدناقلة والمحس ووصلت قواتهم حتى مناطق السكوت شمالاً وجنوبا وصلت قوات الشايقية حتى مناطق الجعليين والعبدلاب وتواصلت غاراتهم على تلك المناطق وتمكن الشايقية من هزيمة ملوك (أرقو) وبحلول القرن الثامن عشر الميلادي قويت شوكة الشايقية في المنطقة، وتمكنوا من امتلاك الخيول الجيدة والدروع ، وعند وصول المماليك إلى (أرقو) كانت مملكة الشايقية أقوي الدويلات في شمال السودان .

حاول المماليك السيطرة على مروى أهم مراكز الشايقية في شمال السودان ، ورغم فشل المماليك إلا أن الحروبات تواصلت بين الطرفين ،و في شهر يناير من العام (1813م) تحرك المماليك مرة أخرى ناحية مروي وهم في هذه المرة أكثر عزيمةً واصرارا بغرض الاستيلاء عليها ، عندها التف الشايقية على قوات المماليك وهاجموا مراكزهم في الخندق ، وأرقو ونهبوا ممتلكاتهم ، وتحصن باقي المماليك بحصن (حنك) ، وفشلت بعد ذلك محاولة المماليك السيطرة على مروى [23].

في عام (1814م) دارت معركة أخرى بين المماليك والشايقية فقد الشايقية فيها مائة وخمسون مقاتل بينما خسر المماليك خمسون فقط من قواتهم ، وفي نفس العام تمكن القائد المملوكي والذي يدعى سليم بك الطويل من الوصول إلى بربر قادماً من مصر وقد استقر سليم الطويل في بربر ، وهناك ملاحظة حول المماليك الذين أصبحوا جزء من المكون المحلي في شمال السودان حيث عملوا على ترحيل زوجاتهم المصريات والشركسيات وتزوجوا من بعض الأثيوبيات والنوبيات[24].

المماليك في دنقلا:

بعد ان استقر المماليك في بلدة (مراغة) قاموا بتشييد معسكر أي (أوردي) باللغة التركية، وقد عُرف بأوردي المنفوخ نسبة لمحمد بك المنفوخ ، ويذكر انه اول من احتل هذا الموضع وارتبطت مدينة دنقلا العُرضي بالمماليك وقد استطاعت هذه المدينة الجديدة أن تتفوق على مدينة دنقلا (المدينة القديمة) ، وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهت المماليك في دنقلا (العرُضي)، إلا أنهم استطاعوا ان يعملوا على تعمير تلك المناطق بغرض الاستفادة من إمكانياتها التجارية والزراعية والعسكرية ، وقد ساعدت الأموال التي أحضرها المماليك من مصر في تسهيل عملياتهم التجارية مع شندي رغم الأضرار التي لحقت بهم بعد حروبهم مع الشايقية ، واستفادوا كذلك من القوافل التجارية القادمة من مصر إلى شندي في شراء احتياجاتهم من ملابس وأحذية ، وبعد توطيد حكمهم في دنقلا عملوا على فتح طريق تجاري مباشر دنقلا وكردفان[25].وقد استفاد المماليك من هذا الطريق التجاري في شراء الرقيق بغرض الجندية وقد جمعوا منهم أعداد كبيرة ، الامر الذي يعكس مدى حاجتهم لهذه القوات بعد ان فقدوا العديد من رجالهم في صدامهم مع محمد على باشا ومع بعضهم البعض ،كما ان المماليك لم يكونوا أول من استخدم الرقيق في الجندية ، كما قام المماليك بتشييد عدد من السفن الشراعية التجارية كما نجد أن المماليك بعد سيطرتهم على دنقلا سعوا إلى السيطرة على المراكز المهمة في شمال السودان ، ولذلك وقع اختيارهم هذه المرة على مروى حاضرة الشايقية ، ويمكن القول أن الهدف من السيطرة على مروى يتيح للمماليك السيطرة على المزيد من الأراضي في شمال السودان مما يوفر لهم المزيد من الأموال والأتباع ويعوضهم ولو القليل عما فقدوه في مصر بواسطة محمد على باشا . ولتوفير بعض المال قام المماليك في العام (1817م) بفرض ضريبة على القوافل التجارية المتحركة من دارفور نحو مصر ، وفي أحدى المرات تمكنوا من تحصيل (9000) دولار من قافلة قوامها (4000) من الأبل ، وقد ذكر المماليك لأصحاب هذه القافلة بأن الرسوم التي تم تحصيلها منهم هي عبارة عن رسوم عبور[26].

أسهم تراجع المماليك جنوباً واستقرارهم في - بلاد النوبة- شمال السودان في تأسيس دويلة صغيرة لهم رغم المعارضة الشديدة التي وجدوها من قبل السكان المحليين في ذلك الوقت ،

وعندما قويت شوكتهم وأصبحوا مهدداً حقيقياً لمحمد على باشا انطلاقاً من شمال السودان فكر في القضاء عليهم ، وعندما وصلت جيوش الباشا إلى تلك الناطق فر المماليك ناحية كردفان ودارفور ووداي (تشاد) الحالية ثم طرابلس في ليبيا [27]. وكذلك لم تكن أجواء دنقلا تصلح مع العديد من المماليك ، حيث مات الكثير منهم جراء ارتفاع درجات الحرارة ، وحمى التيفوس ، وهي نوع من الحمى كان ينتشر في ذلك الوقت في منطقة دنقلا في موسم الصيف ، وقد كان المماليك بملابس الصوف عرضة ايضاً للتأثر بالحرارة لأن هذا النوع من الملابس لا يتناسب مع مناخ شمال السودان ، وللتعامل مع ارتفاع درجات الحرارة عمد المماليك إلى اتخاذ أطواف عائمة على النيل يقضون فيها فصل الصيف [28].

إستمر المماليك جاهدين في توطيد أركان دولتهم الجديدة في دنقلا رغم الظروف المناخية القاسية في السودان وفي ظل بيئة سياسية محتقنة وغير مستقرة وكان لفشلهم في خلق تحالفات حقيقية مع الكيانات السياسية والاجتماعية في السودان وتعجلهم في إيجاد موارد مالية كبيرة بمحاولة السيطرة على الطرق التجارية وفرض الضرائب والرسوم على القوافل التجارية خاصة مع مصر مما لفت انتباه محمد على لخطورتهم في المستقبل إذا تمكنوا من إقامة دولة قوية في السودان فكان القضاء على المماليك من أسباب غزوه للسودان عام (1821-1820م) ليكتب آخر الأسطر في التاريخ السياسي المماليك.

الخاتمة:

قدمنا في هذه الورقة عرضا عاما وموجزا لرؤيتنا للإستراتيجية التى بنى عليها المماليك سياستهم مع السودان خلال فترة طويلة إمتدت لحوالي ستة قرون ، ولعل طول هذه الفترة من الدواعي التى جعلتنا لا نتناول التفاصيل والتى تحتاج لدراسة موسعة نأمل أن نتمكن من إعدادها لاحقا بإذن الله تعالي. وقد خرجت هذه الورقة بعدد من النتائج والتوصيات التالية:

النتائج:

1. مارس المماليك سياسة النفس الطويل مع بلاد النوبة اعتمدت على السيطرة على الموارد الإقتصادية والبشرية دون التدخل المباشر في الحكم.
2. إغلاق منافذ التجارة الخارجية بالسيطرة المباشرة على موانىءالبحر الأحمر .
3. نجح المماليك في الاستفادة من الصراع على السلطة بين الأمراء النوبيين في التدخل في شئون الداخلية وإستمالة بعض الإمراء لتفييذ إستراتيجيتهم نحو بلاد النوبة.
4. بعد فقدان المماليك سلطتهم السياسية في مصر بعد ظهور محمد على باشا فروا جنوبا إلي بلاد النوبة والاحتماء بها.
5. حاول المماليك بناء دولة ظهيرة في دنقلا ولكن قلة عددهم وتسارع الأحداث السياسية

وفشلهم في خلق تحالفات حقيقية مع الكيانات السياسية والاجتماعية عاق تحقيق حلمهم.

6. من ضمن السياسات التي استخدمها المماليك مع ملوك النوبة مصاهرتهم بغرض الوصول لعرش النوبة بالاستفادة من نظام التوريث الذى يعطى الحق لإبن الأخت في وراثة العرش.
7. سياسة المماليك للسيطرة على تجارة القوافل مع مصر وفرض الضرائب والرسوم عليها عجل بحملة غزو محمد علي للسودان. خوفا من نجاح المماليك في إقامة دولة تعيق جهوده في الحصول على الذهب والرجال.

التوصيات:

تعد فترة علاقات المماليك بالسودان الأكثر طولا وتأثيرا - كما أشرنا - لذا تحتاج للمزيد من الدراسات نقدمها في نقاط كتوصيات لدراسات مستقبلية وهي:

1. عمل دراسات مفصلة للآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسة المماليك تجاه السودان.
2. أهمية الساحل السوداني والبحر الأحمر بالنسبة المماليك.
3. موقف السودانيين تجاه السياسات المملوكية.
4. إعادة تقييم جهود في إقامة دولة ظهيرة في دنقلا وربطها بالسياسة المصرية تجاه السودان قديما وحديثا.
5. دور المماليك في عرقلة غزو محمد علي للسودان وخاصة أن هناك إشارات بأن المماليك هم وراء قتل وحرق قائد الحملة إسماعيل بن محمد على باشا فى شندي.
6. محاولة المماليك ضم إقليم دارفور هل تم من خلال خطة عامة أم هي مغامرات فردية من قادة المماليك.
7. دراسة تكرر ظاهرة القضاء على قادة المماليك وقتلهم بطريقة واحدة من خلال دعوتهم لمأدبة طعام.

الهوامش:

(1) يوسف فضل حسن ، دراسات في تاريخ السودان ، ص 147. جامعة الخرطوم، دار التأليف والترجمة والنشر، 1975م.

(2) عوض أحمد حسين شبا، دنقلا والدناقلة، ط١ ، الخرطوم ،2008م ، ص 43-46.

(3) المقريزي (ت 845 هـ 1445م) ،أحمد بن على، كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ، في : مصطفى محمد مسعد ، المكتبة السودانية العربية(مجموعة النصوص و الوثائق العربية الخاصة بتاريخ السودان في العصور الوسطى،(الخرطوم ، 1972م)،ص 324 - 331.

(4) مصطفى محمد مسعد، الإسلام في النوبة فى العصور الوسطى- بحث في تاريخ السودان وحضارته حتى أوائل القرن السادس عشر الميلادي، (القاهرة:مكتبة الأنجلو المصرية،1960م)، ص152-153.

(5) المقريزي ،المصدر السابق، ص 333 - 339.

(6) المصدر السابق ، ص340-341.

(7) النويري، أحمد بن عبدالوهاب، نهاية الإرب ف ص 228 -320

(8) نفس المصدر ،ص 229-230.

(9) المقريزي، المصدر السابق، 347 - 348.

(10) أ. أي. روبنسون ، المماليك في السودان ، (ترجمة(بدر الدين حامد الهاشمي ، السودان في رسائل ومدونات ، 2012م ، ص 1-2.

(11) المرجع نفسه ، ص 3.

(12) المرجع نفسه ، ص 4.

*قرية حنك تقع جنوب الشلال الثالث وتعتبر الحد الفاصل بين الأتراك والفونج ، وذلك بعد الحرب التي دارت بين الطرفين في النصف الأول من القرن السابع عشر الميلادي ، وقد عرفت المنطقة الواقعة إلى الشمال من قرية (حنك) عند الأتراك وبربرستان أو بلاد البرابرة ، (أنظر: يوسف حسن ، دراسات في تاريخ السودان الحديث ، مرجع سابق ، ص 156).

(13) عوض شبا، العائلات الملكية المقربة في دنقلا العجوز من خلال الروايات الشفهية(عائلة كشكش أنموذجا)، مجلة القلزم العلمية للدراسات التاريخية والحضارية، ع 17.

(14) و.نكولز ، الشايقية ، (ترجمة) عبد المجيد عابدين ، شركة دار البلد ، للطباعة والنشر ، الخرطوم ، 1999م، ص،27-28..

(15) جون لويس بوركهارت ، رحلات بوركهارت في بلاد النوبة والسودان (1784-1817م)، دار كنوز للنشر، القاهرة، 2012م، ص 43.

(16) يوسف فضل حسن ، دراسات في تاريخ السودان ، مرجع سابق ، ص 155.

*يوجد بمنطقة أبريم في شمال السودان حصن يقع فوق تل صخري يرجح أنه من أيام الرومان ، تمكن السلطان سليم من السيطرة عليه في مطلع القرن السادس عشر الميلادي وانزل فيه حامية من (البوشناق) وقد لجأ اليه المماليك بعد هزيمتهم في مصر وتمكن ابراهيم باشا بن محمد على باشا من طردهم منه .

(17) يوسف فضل حسن ، مرجع سابق ، ص 155.

(18) و.نكولز ، الشايقية ، مرجع سابق، ص -27 28.

* تشير بعض الروايات إلي أن محمود العدلانابي مع عدد من الفرسان الشايقية كان ملازما لخاله ملك أرقو طمبل السابع بن عبدالدائم لنصرته في ابان التنازع على السلطة في أرقو ثم عاد أدراجه إلي منطقته ثم الحلفاية بعد انتهاء الصراع ولم يغتاله المماليك (لمزيد من التفاصيل،راجع: عوض أحمد حسين شبا، خلفاء مملكة المقرة، الخرطوم،٢٠١٢م).

(19) المرجع نفسه ، ص 28.

(20) المرجع نفس ،ص 28-29.

(21) و.نكولز ، مرجع سابق 29.

(22) نسيم مقار، الرحالة الأجانب في السودان (1730-1851م)، مركز الدراسات السودانية ، القاهرة، 1995م ، ص43.

(23) يوسف فضل حسن ،دراسات في تاريخ السودان ، مرجع سابق، ص 157-158.

(24) نسيم مقار ، مرجع سابق ، ص44.

(25) أ. أي. روبنسون ، مرجع سابق ، ص 5.

(26) يوسف فضل حسن ، مرجع سابق ، ص160-161.

(27) أ. أي. روبنسون ، مرجع سابق ، ص 6.

(28) يوسف فضل حسن ،دراسات في تاريخ السودان ، الجزء الأول ، دار التأليف والترجمة والنشر ، جامعة الخرطوم ، 1975م، ص145.

(29) و.نكولز ، الشايقية ، مرجع سابق، ص 29.